منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الرفع من القدرة على الصمود في وكالة السور الأخضر العظيم بإفريقيا (SURAGGWA)

البلدان: بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر ونيجيريا

GCF/RAF/524/GCR

إطار التسيير البيئي والاجتماعي

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة الواردة في هذه الوثيقة التعبير عن أي رأي أيا كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو في ما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

الغرض من هذه الوثيقة هو استخدامها فقط لغرض الكشف عن مشاريع منظمة الأغذية والزراعة.

أبريل 2025

شكر وتقدير

تم تقديم هذا التقرير من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الهيئة المعتمدة) لتمويل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) في إطار برنامج SURAGGWA. وقد أعدت التقرير أليساندرا غيج (مسؤولة البيئة في منظمة الأغذية والزراعة) وأرنو رويلارد (خبير زراعي في منظمة الأغذية والزراعة)، مع مدخلات إضافية من أندري راجاوبيريسون (محلل البيانات الجغرافية-المكانية في منظمة الأغذية والزراعة) وتاليس ديولفيل (محلل الجغرافيا المكانية في منظمة الأغذية والزراعة)، تحت التوجيه العام من سيمون ريتبيرجين (رئيس فريق تصميم المشاريع، كبير أخصائيي الغابات في منظمة الأغذية والزراعة). ينبغي قراءة هذا التقرير مع مراعاة وثائق الضمانات الأخرى (مثل تقييم النوع وخطة العمل وخطة إشراك الأطراف المعنية بما في ذلك آلية معالجة التظلم).

يستند تقييم المخاطر والتأثيرات، سواء المتأصلة أو المتعلقة بالمشروع، إلى تقارير خلفية داعمة، ومراجعات مكتبية للأدبيات والمشاريع المماثلة، والتشاور أثناء تصميم البرنامج. وقد شارك العديد من الأعضاء في عملية تشاورSURAGGWA في الفترة من أكتوبر 2022 إلى فبراير 2023. ونحن ممتنون للسيدة ديوما فاي (خبيرة سلسلة القيم في "مشروع المرونة وإعادة التشجير المكثف لحماية الأراضي والنظم البيئية في السنغال" (RIPOSTE)، منظمة الأغذية والزراعة في السنغال)، التي دعمت تنظيم المشاورات الميدانية في السنغال في فبراير 2023 من أجل مناقشات مجموعات التركيز المتعلقة بالضمانات والمقابلات مع المستجوَبين الرئيسيين.

نحن ممتنون للغاية لكل فرد من أفراد المجتمعات المستهدفة الذين شاركوا في جلسات استشارية مختلفة وشاركوا أفكارهم حول مجتمعاتهم، وقدموا اقتراحات لتصميم البرنامج. وكانت المعلومات التي قدموها مفيدة للغاية في بناء الصورة الاجتماعية الاقتصادية الأساسية في هذا الصندوق وتوجيه التركيز والتصميم والتنفيذ المخطط لتدخلات البرنامج وتدابير الضمانات ذات الصلة.

كما نشكر الزملاء والمراجعين على رؤاهم وتعليقاتهم واقتراحاتهم، بما في ذلك كارين كايشلي (مسؤولة الموارد الطبيعية في منظمة الأغذية والزراعة)، ونادين فان ديك (أخصائية الضمانات البيئية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة)، وإنجيبورج غاردي (أخصائية حيازة الأراضي في منظمة الأغذية والزراعة)، والعديد من الزملاء الآخرين الذين أدت تعليقاتهم واقتراحاتهم إلى تحسين جودة تقارير الضمانات.

الاختصارات

AAD	العمل ضد التصحر
AE	الهيئة المعتمدة
AFR	مبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية
AMA	اتفاقية الاعتماد الرئيسية
BCM	مليار متر مكعب
CGS	الفرق المجتمعية
CIU	وحدة التنفيذ القطرية
CRA	الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ
CWA	توفر المياه في ظل تغير المناخ
DAE	هيئة الولوج المباشر
EE	الهيئة المنفذة
EHSG	إرشادات البيئة والصحة والسلامة
EMP	خطة الأقليات العرقية
EMPF	إطار تخطيط الأقليات العرقية
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESM	التسيير البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار التسيير البيئي والاجتماعي
ESMP	خطة التسيير البيئي والاجتماعي
ESMS	نظام التسيير البيئي والاجتماعي
ESS	المعايير البيئية والاجتماعية
Ex-ACT	أداة القياس المسبق لتوازن الكربون
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FCV	السياقات المتأثرة بالهشاشة والصراعات والعنف
FERM	إطار رصد استعادة النظام البيئي
FESM	إطار منظمة الأغذية والزراعة للتسيير البيئي والاجتماعي.
FFS	المدارس الميدانية للمزارعين
FLO	مسؤول اتصال التمويل
GAP	تحليل النوع وخطة العمل
GBV	العنف المؤسس على النوع
GCF	صندوق المناخ الأخضر
GDP	الناتج المحلي الخام
GGW	السور الأخضر العظيم
GGWI	مبادرة السور الأخضر العظيم
GHG	غازات الدفيئة
HDI	مؤشر التنمية البشرية

IDP	سياسة الإفصاح عن المعلومات
IDPs	الأشخاص المشردون داخليا
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IGREENFIN	مبادرة التمويل الأخضر الشامل
IPPF	إطار التخطيط للشعوب الأصلية
IRMF	إطار تسيير النتائج المندمجة
LTO	المسؤول الفني الرئيسي
NDA	السلطة المعيّنة على المستوى الوطني
NDC	المساهمات المحددة وطنيا
NEXT	أداة خبراء المساهمة المحددة وطنيا
NSC	اللجنة التوجيهية الوطنية
NTFP	المنتجات غير الخشبية للغابات
OPIM	أسلوب تنفيذ الشركاء التشغيليين
PAA-GGW	وكالة عموم أفريقيا للسور الأخضر العظيم
PMU	وحدة تسيير البرنامج
PSC	لجنة توجيه البرنامج
PTF	فريق عمل البرنامج
RAF	المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأفريقيا
RCP	مسار التركيز التمثيلي
RFP	استدراج العروض
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SEAH	الاستغلال الجنسي و/أو الاعتداء الجنسي و/أو التحرش الجنسي
SEP	خطة إشراك الأطراف المعنية
SEPAL	نظام مراقبة الأرض، والولوج إلى البيانات، ومعالجتها وتحليلها لمراقبة الأرض
SURAGGWA	الرفع من القدرة على الصمود في وكالة السور الأخضر العظيم بإفريقيا
TOC	نظرية التغيير
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
USD	دولار الولايات المتحدة
VC	سلسلة القيم
VGGT	الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكامة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني
WCGs	المجموعات الأهلية النسائية
WFP	برنامج الأغذية العالمي

المحتويات

شكر وتقدير 1

الاختصارات 2

ملخص 6

I. مقدمة 10

1.1 السياق 10

2.1 الغرض من إطار ESMF وتطبيقه 13

3.1 نطاق إطار ESMF 14

II. وصف البرنامج 15

1.2 أهداف البرنامج ومكوناته ومجالاته والمستفيدون منه 15

2.2 تصنيف الاستثمارات 23

3.2. ترتيبات تنفيذ البرنامج 25

III. الإطار السياسي والقانوني والإداري 33

1.3 القوانين واللوائح المعمول بها 33

2.3 تطبيق معايير\إجراءات المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ 43

3.3 إجراءات تحليل الثغرات وسدها 48

IV. خط الأساس البيئي والاجتماعي، المخاطر وتدابير التخفيف المقترحة 49

1.4 خط الأساس البيئي والاجتماعي: مناطق المشروع 49

الموقع الجغرافي والطوبوغرافيا 49

المناخ 53

الموارد المائية والمياه الجوفية 63

النباتات والحيوانات في اليابسة 71

حيازة الأراضي 78

تدهور الأراضي 81

الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH) 85

2.4 تقييم المخاطر والتأثيرات المحتملة للبرنامج 85

3.4 تدابير التخفيف المقترحة 87

V. إجراءات مراجعة، اعتماد، وتنفيذ أدوات الضمانات البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية 104

1.5 الهدف والمقاربة 104

2.5 الخطوات الرئيسية 104

3.5 تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والمخاطر 107

4.5 تطوير الوثائق البيئية والاجتماعية 107

5.5 مراجعة الوثائق البيئية والاجتماعية والموافقة عليها ونشرها 108

6.5 التنفيذ والإشراف والمراقبة وإعداد التقارير 108

VI. ترتيبات التنفيذ 110

1.6 مسؤولية تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي 110

2.6 ترتيبات المتابعة وإعداد التقارير 111

3.6 دمج إطار التسيير البيئي والاجتماعي في الدليل التشغيلي للمشروع 112
VII. بناء القدرات والتكوين والمساعدة الفنية 112
1.7 تقييم القدرات المؤسسية 112
2.7 التكوين والمساعدة الفنية 113
3.7 المساعدة الفنية في بناء القدرات البيئية والاجتماعية 114
VIII: ميزانية تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي 114
IX. آلية معالجة الشكاوى 116
X. التشاور حول إطار العمل البيئي والاجتماعي ونشره 118
1.10 متطلبات التشاور 118
2.10 ملخص عملية التشاور 118
3.10 نتائج التشاور الأولية مع الجمهور 119
4.10 نشر المعلومات 119
الملحق 1. قائمة الاستبعاد 120
الملحق 2. نموذج فحص المشاريع الفرعية 123
الملحق 3. نموذج جدول محتويات خطة التسيير البيئي والاجتماعي 129
الملحق 4. نموذج أحكام مرجعية لأخصائيي الضمانات 131
الملحق 5. إجراءات الاكتشاف العرضي 136
الملحق 6. إطار تخطيط الأقليات العرقية (EMPF) 137
الملحق 7. نموذج إزالة الذخائر غير المنفجرة 148
الملحق 8. قائمة التحقق الخاصة بفحص منظمة الفاو (تم إكمالها في مرحلة إطار التسيير البيئي والاجتماعي) 149
الملحق 9. تقييم النزاعات والوقاية منها وتسييرها 150

ملخص

1. **منهجية تصنيف المخاطر:** تم تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية المرتبطة بالمشروع من خلال: (i) فحص أنشطة البرنامج في مقابل متطلبات إطار التسيير البيئي والاجتماعي لمنظمة الأغذية والزراعة (FESM) وإرشادات منظمة الأغذية والزراعة لتصميم وتسيير التدخلات في الوضعيات المتأثرة بالهشاشة ولصراعات والعنف (FCV)، فضلا عن المعايير البيئية والاجتماعية لصندوق المناخ الأخضر (ESS)؛ (ii) النظر في نتائج البحوث المكتبية حول المخاطر المرتبطة بالبرامج\المشاريع المماثلة وأوراق المعلومات الأساسية ذات الصلة؛ (iii) دمج النتائج المستخلصة من جهود إشراك الأطراف المعنية، ومناقشات مجموعات التركيز، والمقابلات مع المستجوَبين الرئيسيين.

2. وقد حددت مراجعة الضمانات الأولية أنماطا من القضايا القائمة المتأصلة في مجال البرنامج والتي قد تزيد من المخاطر التي يتعرض لها البرنامج وموظفيه و/أو المستفيدين منه. وسلطت أبحاث مكتبية إضافية الضوء على مجالات أخرى من المخاطر الكامنة المحتملة والدروس المستفادة من البرامج والمشاريع الأخرى. كان فحص أنشطة SURAGGWA، مقترنا بالتعليقات التقييمية من الزيارات الميدانية ومشاورات الأطراف المعنية (مناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات مع المستجوَبين الرئيسيين)، بمثابة نظرة ثاقبة على أحدث الظروف التي قد تؤثر على نجاح البرنامج والتأثيرات المحتملة الخاصة بالمشروع (الإيجابية والسلبية على حد سواء).

3. **مقاربة إطار العمل:** نظرا لعدم الانتهاء من تحديد مواقع تنفيذ البرنامج، فقد وافق فريق التصميم على استخدام مقاربة إطارية تتفق مع آلية الاستقرار المالي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعايير الاجتماعية والبيئية التابعة للصندوق الأخضر للمناخ. تستند الوثائق إلى الشكل المطلوب لمشاريع الصندوق الأخضر للمناخ وتم الاتفاق عليه مع وحدة التسيير البيئي والاجتماعي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (ESM-Unit) قبل تطوير هذا الإطار (ESMF).

4. **تأثيرات المشروع والمخاطر المتأصلة:** يعتبر تصنيف الضمانات الخاص بـ SURAGGWA معتدلا بالنسبة لكل من التأثيرات والمخاطر الاجتماعية والبيئية. لقد تم دمج تدابير التخفيف من المخاطر المناخية في تصميم البرنامج من خلال أنشطة بناء القدرة على التكيف مع المناخ، حيث يستهدف البرنامج بشكل صريح التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه حسب التصميم.

5. **المخاطر الاجتماعية الرئيسية وتدابير التخفيف منها**: التأثيرات الاجتماعية للبرنامج إيجابية في الغالب. وتهدف أنشطة البرنامج إلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على الأراضي المشتركة والخاصة في منطقة الساحل وقدرتها على الصمود، مع التركيز على زيادة التعاون بين المجتمعات المحلية (على سبيل المثال، مجموعات الرحالة مع الرعاة-المزارعين). ومن المتوقع أن يؤدي التخطيط التشاركي والمشاركة المجتمعية في إطار المكون 1 إلى زيادة التعاون وتجنب النزاعات داخل المجتمع المحلي وبين المجتمعات المحلية حول استخدام الأراضي وتسييرها، وتحسين

معالجة مثل هذه النزاعات في بعض المناطق. إن الاستثمارات في تحسين تسييرالأراضي والموارد الطبيعية تصب في صميم ما تعتبره العديد من المجتمعات في منطقة الساحل أكثر مخاوفها إلحاحا على الأمن البشري، والعوامل التي تساهم في استمرار الصراع والمنافسة. وبالتالي فإن استثمارات البرنامج في استعادة الأراضي ودعم سلاسل القيم ذات الصلة من أصحاب الحيازات الصغيرة لن تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه فحسب، بل وأيضا في بناء السلام.[1]

6. ومن المتوقع أن تعمل أنشطة المكون 2 على زيادة قدرة المجتمع على الصمود، والرفع من الدخل، والقدرة على الولوج إلى الائتمان المالي. وسوف تدعم القدرات المؤسسية التي يتم بناؤها في إطار المكون 3 تحسين التنسيق والتعاون والتسيير.

7. تتضمن المخاطر الاجتماعية والتأثيرات المتوقعة نتيجة لأنشطة المشروع ما يلي: (i) الصراع المحتمل مع زيادة قيمة الأراضي المعاد تأهيلها؛ (ii) إنشغالات التسييرو\أو النزاع المتعلقة بترتيبات حيازة الأراضي والموارد؛ (iii) التعامل مع المجتمعات الهشة، بما في ذلك المجتمعات الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي تعاني عادة من نقص الخدمات. للتخفيف من هذه المخاوف، قام البرنامج ببناء المبادئ وأفضل الممارسات الخاصة بالدليل *الفني بشأن دمج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحكامة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحييد تدهور الأراضي* في عملية المشاركة وأنشطة المشروع، ويستخدم مقاربة تشاركية (كما هو مفصل في خطة إشراك الأطراف المعنية (SEP)) مع الردود والملاحظات من خلال ألية معالجة التظلمات (GRM) للحد من مخاطر النزاعات المحتملة أوتجنبها أو التخفيف منها (إن استحال تجنبها). كما يوضح هذا الإطار بالتفصيل مقاربة البرنامج في التعامل مع المجتمعات المعرضة للخطر واستخدام الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة في مجالات المشروع ذات الصلة. وتوفر خطة التحليل والعمل التكميلية المرتبطة بالنوع توجيهات وأنشطة وأهداف البرنامج (وخاصة في إطار المكون 1 والمكون 2) بحيث يؤخذ دورالمرأة في الاعتبار بشكل عادل ضمن جهود إعادة تأهيل الأراضي ومزايا المنتجات غير الخشبية للغابات. بشكل عام، تتضمن أدوات الضمانات التي تم تطويرها لمعالجة المخاطر الاجتماعية خطة إشراك الأطراف المهنية (SEP، الملحق 7، بما في ذلك آلية GRM)، وتحليل وخطة عمل النوع (GAP، الملحق 8)، وهذا الإطار (ESMF) الذي يتضمن خطة الأقليات العرقية (الملحق 6) وخطة لتجنب النزاع داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة- ومعالجة ذلك عند الضرورة، من خلال الاختيار الدقيق والتشاركي لمناطق إعادة التأهيل، من بين أمور أخرى (انظر الملحق 9، "تقييم النزاعات والوقاية منها ومعالجتها"، بالإضافة إلى قائمة الاستبعاد ونموذج فحص المشاريع الفرعية في الملحقين 1 و2)

1 تلعب منظمة الأغذية والزراعة دورا رائدا في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة للجمع بين أمن المناخ وجهود بناء السلام، انظر على سبيل المثال:
https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/climate_security_tr_web_final_april10.pdf

8. عند اختيار مناطق عملياتها، سيتجنب برنامج SURAGGWA المناطق التي يوجد بها صراع ونزوح لأسباب تتعلق بالسلامة وستتدخل في المناطق التي يسمح فيها الوضع الأمني بتنفيذ البرنامج على الأرض. وفي البلدان التي شهدت اضطرابات سياسية مؤخرا، تتبع منظمة الأغذية والزراعة بدقة توجيهات الأمم المتحدة رفيعة المستوى، بما في ذلك: (i) احترام العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة؛ احترام تعليمات الأمم المتحدة بوقف تنفيذ الأنشطة "غير الحرجة".[2]

9. ونظرا لوجود الذخائر غير المنفجرة (UXO) و\أو العبوات الناسفة (IED) في بعض المناطق عبر الساحل، فهناك خطر على الصحة والسلامة إذا عمل البرنامج في تلك المناطق. يوفر إطارESMF أدوات الفحص التي سيتم استخدامها في مواقع المشاريع لضمان معالجة هذه المخاطر بشكل كاف. بالنسبة إلى UXO، على وجه الخصوص، سيتم تحديد المواقع التي تحتوي على UXOs/IEDs بشكل كامل (كجزء من القائمة السلبية)، أو، إذا اعتبرت موقعا مهما لأنشطة إعادة التأهيل، فسوف يتضمن ذلك تحديد وإزالة (إن وجدت) من قبل الخبراء كجزء من تطهير الموقع قبل البدء في أي أنشطة على مواقع البرنامج. مخططات التسيير الإجتماعي والبيئي للمشروع الفرعي [3] في مناطق تشكل فيها UXOs/IEDs مخاطر قائمة ستشمل نموذج إزالة الذخائر غير المنفجرة (انظر الملحق 7).

10. إن تجنب المناطق التي تنطوي على المخاطر المذكورة أعلاه سوف يتيسر بفعل حقيقة مفادها أن هدف إعادة تأهيل الأراضي الذي حدده البرنامج، والذي يبلغ 1.27 مليون هكتار، يمثل أقل من 2% من إجمالي مساحة الأراضي التي تم تحديدها باعتبارها في حاجة إلى إعادة التأهيل في البلدان المستفيدة من البرنامج، والتي تتجاوز 100 مليون هكتار. ومع ذلك، يتم تقييم المخاطر المذكورة أعلاه على أنها تختلف من منخفضة إلى متوسطة لأنه لا توجد تدابير عملية تضمن التجنب الكامل. غير أنه عندما يتم اتخاذ التدابير اللازمة وتنفيذها بفعالية، فمن المرجح أن تنخفض احتمالات وقوع أي أحداث سلبية وتأثيرها إلى مستوى يمكن التحكم فيه. ترد تفاصيل تدابير التخفيف في الفصل الرابع من هذا الإطار (ESMF).

11. **المخاطر البيئية الرئيسية وتدابير التخفيف منها:** من المتوقع أن يخلف البرنامج تأثيرات بيئية إيجابية في أغلبها، بما في ذلك تحسين القدرة على التكيف مع المناخ، وخصوبة التربة/صحة التربة، وزيادة احتباس التربة للمياه وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية، وتسيير الموارد الطبيعية. كما تم تقييم التأثيرات البيئية التراكمية باعتبارها إيجابية في الأساس. من المتوقع أن تكون الآثار البيئية السلبية المحتملة طفيفة ومحدودة من حيث الوقت\الحجم ويمكن عكسها، من حيث صلتها بما يلي: (أ) توفير البذور\الشتلات\المخرجات للمزارعين لدعم أنشطة استعادة المناظر الطبيعية؛ (ب) الزيادة غير المباشرة المحتملة في استخدام المبيدات الحشرية بسبب زيادة الإنتاج؛ (ج) زيادة استهلاك المياه

[2] في الوقت الحالي لا تخضع أي من دولSURAGGWA الثمانية لأية عقوبات تفرضها الأمم المتحدة. والدولة الوحيدة التي لديها "برنامج الأمم المتحدة للأهمية الحيوية" هي النيجر، ولكن كل أنشطة الطوارئ والقدرة على الصمود والتنمية الريفية تقريبا تعتبر ذات أولوية قصوى من قبل الأمم المتحدة، وتمثل الأنشطة التي سيتم تعليقها مؤقتا أقل من 10% من ميزانية البلد ضمن برنامج SURAGGWA ، أي أقل من 1% من الميزانية الإجمالية للمشروع.

[3] وبموجب برنامج SURAGGWA، سيكون هناك 8 مشاريع فرعية (مشروع لكل بلد مضيف مستهدف).

بسبب زيادة الإنتاج؛ و(د) تداخل أنشطة المشروع لإعادة التأهيل مع الحظائر الوطنية. تتم معالجة هذه المخاطر من خلال التصميم العام للمشروع (على سبيل المثال، التدريب في إطار المكونين 1 و2 الذي سيضمن فهم مبادئ إعادة التأهيل والإيكولوجيا الزراعية/التسيير المندمج للآفات/إلخ)، والقيود المفروضة على أنواع الأنشطة التي تقام في الحظائر القائمة (مثل أنشطة إعادة التأهيل فقط)، ووضع وتنفيذ خطط التسيير البيئي والاجتماعي(ESMP) لمواقع المشاريع. وسوف تأخذ هذه الخطط في الحسبان أيضا المعرفة الإقليمية والبيئية للأقليات العرقية المتضررة/المجتمعات الهشة.

12. وكما هو الحال مع المخاطر الاجتماعية وتخفيف الآثار، فإن التدابير الخاصة بالمخاطر البيئية والآثار البيئية مفصلة في الفصل الرابع من هذا الإطار.

13. **التنفيذ:** سيتم تنفيذ ESMF بدعم من: ((i متخصص واحد في الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمية في وحدة إدارة البرامج (PMU) طوال عمر البرنامج؛ (ii) أخصائي وطني واحد في الضمانات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في كل وحدة تنفيذ قطرية (CIU) طوال عمر البرنامج؛ (iii) أخصائي وطني واحد في المراقبة والتقييم في كل وحدة من وحدات إدارة البرامج طوال عمر البرنامج؛ (iv) دعم فني من فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة لكل بلد خلال العامين الأولين من البرنامج. وسيتم تحديد المزيد من الدعم على المستوى المحلي من خلال إدراج الالتزامات المتعلقة بالضمانات ضمن اختصاصات موظفي البرنامج/الوكالات المنفذة. اعتمادا على تحديد الموقع والأنشطة ذات الصلة، سيتم إعداد خطط التسير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع (ESMPs) من قبل أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الاجتماعي الوطني بالتعاون مع فريق التنفيذ في الموقع.

I.مقدمة

1.1 السياق

14. إن الدول الثماني التي يشملها الجدار الأخضر العظيم هي من بين الدول الأفقر في العالم والأكثر عرضة لتغير المناخ. فقد احتلت هذه البلدان المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية في عام 2020، وتفتقر الغالبية العظمى من سكانها إلى القدرة على الولوج إلى فرص العمل، أو الرعاية الصحية الأساسية، أو التعليم، أو الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتشكل الزراعة والثروة الحيوانية وأنشطة الغابات أساس اقتصاداتها، ويعتمد أكثر من 70% من المجتمعات الريفية بشكل مباشر على الزراعة البعلية. شهدت منطقة الساحل[4] بعض أكثر الأحداث المناخية خطورة على وجه الأرض في القرن 20. وتظهر مقارنة البيانات من عام 1900 تغيرا واضحا في المناخ على المدى الطويل مع ميل نحو ارتفاع درجات الحرارة، وعدم اليقين بشأن هطول الأمطار، والجفاف المطول، وزيادة وتيرة الرياح، وزيادة وتيرة الظواهر الخطرة. أدى تدهور النظم الإيكولوجية وما ترتب على ذلك من انحسار الغطاء النباتي وتقلص التنوع البيولوجي إلى تقويض سبل العيش وتعميق الهشاشة. وقد أثر هذا بشكل كبير على المناطق الزراعية - الغابوية-والرعوية في منطقة الساحل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن تعريض استدامة سبل العيش للخطر.

15. **تدخلات المشروع:** تم تصميم برنامج الرفع من القدرة على الصمود في وكالة السور الأخضر العظيم بإفريقيا (SURAGGWA) للمضي قدما في تحقيق أهداف السور الأخضر العظيم (GGW)، وهي مبادرة تقودها أفريقيا لحماية القارة من التصحر من خلال محاولة استعادة الغطاء النباتي الطبيعي على مساحة 8000 كم عبر حزام يبلغ عرضه 15 كم في القارة. وقد نما الطموح الأولي لإعادة تركيز برنامج GGW من مجرد زراعة الأشجار إلى التنمية الشاملة للمنطقة. ويهدف برنامج SURAGGWA المقترح إلى مساعدة أفريقيا في تحقيق أهدافها الإنمائية. تم تصميم البرنامج لتسهيل تحول نموذجي كبير من خلال بناء المرونة البيئية والمناخية في بلدان الساحل الثمانية التي تعتبر من بين الأكثر عرضة لتغير المناخ في أفريقيا وهي بوركينا فاسو وتشاد وجيبوتي ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال. وسيعمل البرنامج أيضا على بناء القدرات الشاملة للتنسيق والتخطيط والرصد وتعبئة الموارد المالية وتسيير المعارف ذات الصلة في هذه البلدان. سوف تبني هذه المبادرة على الدعم السابق الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لبلدان الساحل من خلال مبادرة مكافحة التصحر التي حظيت بقدر كبير من الاستحسان بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ وعلى توسيع نطاق الممارسات الناجحة من مرفق البيئة العالمية|البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي (برنامج التنمية المتكاملة والتكيف مع تغير المناخ في حوض النيجر)، وعملية "أكاسيا" من طرف منظمة الأغذية والزراعة التي تدعمها إيطاليا من أجل الإنتاج المستدام للصمغ العربي والأمن الغذائي.

[4] يشير اسم الساحل إلى المنطقة شبه القاحلة التي تمتد طوليا من السنغال في غرب أفريقيا إلى السودان وإثيوبيا في شرق أفريقيا، وعرضا من شمال الغابات الاستوائية إلى جنوب الصحراء الكبرى مباشرة (تقريبا بين 10° و 20° شمالا). ومع ذلك، لا توجد قائمة محددة عالميا لبلدان الساحل.

16. يقترح برنامج SURAGGWA تنفيذ ثلاثة تدخلات رئيسية مصممة لمعالجة الحواجز الفنية والتنظيمية والمالية التي تحول دون تخفيف تأثيرات تغير المناخ وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وهذه التدخلات هي كما يلي:

- تطوير مشروع يعمل على توسيع نطاق ممارسات إعادة التأهيل الناجحة، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتجديد الأنواع المحلية، وعزل الكربون؛
- دعم تطوير سلاسل القيمة لمنتجات الغابات غير الخشبية القادرة على التكيف مع المناخ والمنخفضة الانبعاثات، والتي تفيد سبل عيش المجتمعات الهشة وأمنها الغذائي والتغذوي؛
- تعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية التابعة للسور الأخضر العظيم لضمان استدامة التدخلات وتوسيع نطاق الممارسات الناجحة.

17. سيعمل البرنامج مع المنظمات المجتمعية لتبني المشروع وضمان الاستدامة وتعزيز الوعي المجتمعي والقدرة على فهم العناصر البيئية لمحيطهم. وسوف تعمل المبادرة الحالية على تعزيز المشاركة المجتمعية مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة، وتتضمن التدريب وبناء الوعي في التعامل مع قضايا تغير المناخ وتدهور الأراضي. ونظرا لوجود مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الولوج إلى الخدمات المالية في بعض البلدان المختارة، فإن المشروع الحالي سوف يبني روابط مع المؤسسات المالية القائمة ويعالج العقبات الخاصة التي تواجهها الفئات المستهدفة في المنطقة التي يشملها برنامج SURAGGWA. ويشمل هذا إنشاء روابط مع مقدمي الخدمات الحاليين، وبناء نماذج مبتكرة لتمويل سلسلة القيم، وتخفيف مخاطر الإقراض لأصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة. يمكن رؤية منطقة البرنامج في الشكل 1.

الشكل 1 منطقة المشروع

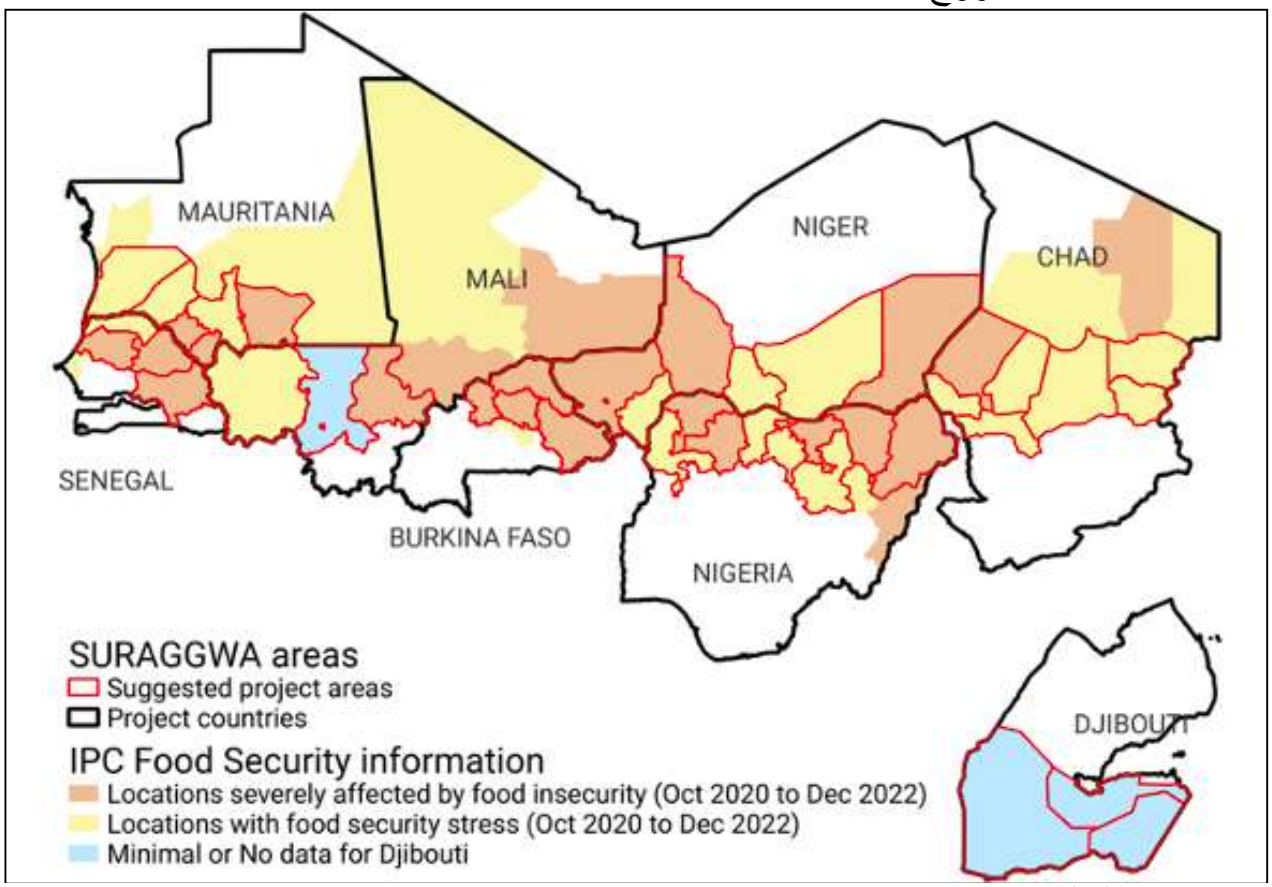

المصدر: *إعداد المؤلف.*

إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

18. **إشراك الأطراف المعنية:** لدعم تطوير وتصميم هذا المشروع، تم إشراك الأطراف المعنية لتحديد التأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع، بالإضافة إلى فرص التصميم الرئيسية لتحسين إمكانية الولوج والمشاركة. يجب أن تتضمن المشاركة المستمرة للأطراف المعنية مشاورات متكررة طوال دورة حياة البرنامج مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الهشة والمجموعات المعرضة للاستبعاد، سواء كان ذلك لأسباب تتعلق بالجنس أو التوجه أو العمر أو القدرة أو المعتقدات الدينية و\أو العرق. تتوفر الإرشادات الخاصة بمشاركة الأطراف المعنية في خطة SEP الملحق 7).

19. **الأقليات العرقية والنساء والأشخاص من ذوي الهشاشة:** لضمان الإدماج الكافي للأقليات العرقية والنساء والأشخاص الآخرين من ذوي الهشاشة، يحتوي هذا الإطار ESMF على فصل لمشاركة الأقليات العرقية، وتصف خطة التقييم والعمل المتعلقة بالنوع (GAP) كيفية تعميم الأنشطة الخاصة بالنوع في تصميم البرنامج. ويساعد كل من إطارESMF وخطة GAP في ضمان إدراج الاعتبارات الخاصة بالاحتياجات المتباينة لمجتمعات الأقليات العرقية والنساء والأشخاص من ذوي الهشاشة في تصميم البرامج ومؤشرات الرصد.

20. **إطار التسيير البيئي والاجتماعي(ESMF):** يعمل هذا الإطار(ESMF) كوثيقة توجيهية أساسية لإدارة وتخفيف المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية والمناخية طوال دورة البرنامج.

2.1 الغرض من إطار ESMF *وتطبيقه*

21. يشمل برنامج SURAGGWA ثمانية مشاريع فرعية (مشروع واحد لكل بلد مضيف مستهدف) وأنشطة لا يزال يتعين تحديد مواقع محددة لها أثناء التنفيذ. استنادا إلى عدم القدرة على تأكيد مواقع محددة للمشروع قبل تقييم المشروع، تم إعداد هذا الإطار للتسيير البيئي والاجتماعي (ESMF). ووفقا لإطار عمل منظمة الأغذية والزراعة للتسيير البيئي والاجتماعي (FESM) والمعايير البيئية والاجتماعية لصندوق المناخ الأخضر (GCF)، يتعين على الوكالة الرائدة في تنفيذ البرنامج (الفاو في هذه الحالة) أن تعد وتعلن إطارا للتسيير البيئي والاجتماعي [5](ESMF) قبل التقييم.

22. الغرض من إطار ESMF هو التأكد من أن البرنامج لديه خطط وعمليات ملموسة مطبقة لتجنب وتقليل و\أو تخفيف المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك المخاطر المناخية، بمجرد تحديد أنشطة SURAGGWA و/أو المشاريع الفرعية والتخطيط لها وتنفيذها. هذه الوثيقة الحية: (i) تقيم وتلخص المخاطر والتأثيرات المتعلقة بالمشروع؛ و(ii) تحدد المبادئ والقواعد والإرشادات والإجراءات لتقييم أي مخاطر وتأثيرات محتملة للمشاريع الفرعية والأنشطة المستقبلية التي يتم تحديدها لاحقا. وهو يوفر تدابير للحد من هذه المخاطر والتأثيرات السلبية الناجمة عن البرنامج و/أو تخفيفها و/أو تعويضها ويسلط الضوء على المعلومات حول المجالات التي يتوقع تنفيذ الأنشطة فيها (بما في ذلك أي نقاط ضعف محددة بيئية واجتماعية في تلك المناطق؛ والتأثيرات المحتملة التي قد تحدث؛ وتدابير التخفيف التي قد تستخدم). تتمثل الأهداف المحددة لهذا الإطار (ESMF) في:

- تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالمناخ والتأثيرات المحتملة للبرنامج، الإيجابية والسلبية على حد سواء، واقتراح تدابير التخفيف التي من شأنها أن تعالج هذه المخاطر والتأثيرات بفعالية؛
- وضع إجراءات واضحة لتخطيط ومراجعة واعتماد وتنفيذ المشاريع الفرعية والأنشطة الأخرى التي سيتم تمويلها في إطار البرنامج؛
- تحديد الأدوار والمسؤوليات المناسبة وتحديد إجراءات الإبلاغ اللازمة لتسيير ومراقبة القضايا/المخاوف البيئية الاجتماعية المتعلقة بالمشاريع الفرعية والمساعدة الفنية والأنشطة؛
- تحديد التدريب، وبناء القدرات، والمساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الصندوق بنجاح؛
- تحديد ومعالجة آليات التشاور العام والكشف عن وثائق البرنامج، فضلا عن معالجة التظلمات المحتملة؛
- تحديد متطلبات الميزانية لتنفيذ هذا الإطار.

[5] يفحص إطار ESMF المخاطر والتأثيرات عندما يكون المشروع برمجيا بطبيعته ويتكون من سلسلة من المشاريع الفرعية، وإلا فلن يمكن تحديد المخاطر والتأثيرات حتى يتم تحديد البرنامج وتفاصيل المشروع الفرعي ذات الصلة.

23. يوفر إطار ESMF معلومات حول (i) البنود غير المؤهلة لتمويل المشروع؛ (ii) كيفية إجراء فحص الجوانب البيئية والاجتماعية؛ (iii) تصنيفات المخاطر والتأثيرات؛ (iv) تحديد وثائق الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة التي سيتم إعدادها (قبل وبعد الموافقة على المشروع) والعملية التي يجب اتباعها لإعدادها (بما في ذلك عملية التخليص)؛ (v) تكاليف التنفيذ؛ (vi) التدريب وبناء القدرات؛ (v) المتطلبات المقدرة والمتعلقة بالميزانية؛ **سيتم تطبيق هذا الإطار على جميع المشاريع الفرعية والأنشطة التي سيتم تمويلها من قبل SURAGGWA.**

3.1 نطاق إطار ESMF

24. تم إعداد هذا الإطار استنادا إلى مراجعة مكتبية للقوانين واللوائح والمراسيم الحكومية ذات الصلة بالمشروع، وغير ذلك من الوثائق القانونية؛ والعديد من أوراق المعلومات الأساسية والتقارير المتعلقة بالظروف البيئية والاجتماعية لمناطق المشروع المقترحة؛ فضلا عن الزيارات الميدانية، ومناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات المستجوَبين الرئيسيين، وغير ذلك من المشاورات في هذه المجالات. كما أخذت في الاعتبار وثائق الضمانات المعدة لبرامج و/أو مشاريع مماثلة في مجالات ذات صلة (مثل تلك التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وما إلى ذلك).

25. ويتبع هذا الإطار متطلبات آلية الاستقرار المالي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعايير البيئية والاجتماعية التابعة للصندوق الأخضر للمناخ، مع الأخذ في الاعتبار المذكرات الإرشادية والوثائق ذات الصلة. يتم عرض المعلومات في عشرة أقسام، على النحو التالي:

I. مقدمة
II. وصف المشروع
III. الإطار السياسي والقانوني والإداري
IV. التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف المقترحة
V. إجراءات مراجعة الأدوات البئية-الاجتماعية الخاصة بالمشروع الفرعي وإجازتها وتنفيذها
VI. ترتيبات التنفيذ
VII. بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية
VIII. ميزانية تنفيذ إطار ESMF
IX. آلية معالجة التظلمات ((GRM
X. استشارات إطار ESMF وإعلاناته

26. توفر الملاحق المزيد من التفاصيل حول: (i) الأنشطة غير المؤهلة؛ (ii) فحص الجوانب البيئية-الاجتماعية وتصنيف المخاطر والتأثيرات؛ (iii) نموذج الاختصاصات والإرشادات ذات الصلة لدعم التنفيذ؛ (iv) إطار عمل الأقليات العرقية للبرنامج.

II. وصف البرنامج

1.2 *أهداف البرنامج ومكوناته ومجالاته والمستفيدون منه*

27. تم تصميم برنامج SURAGGWA لتسهيل تحول نموذجي كبير من خلال بناء المرونة البيئية والمناخية في بلدان الساحل الثمانية التي تعتبر الأكثر عرضة لتغير المناخ في أفريقيا [6]. وسوف يستفيد منه بشكل مباشر ما يقدر بنحو 6.4 مليون من سكان الريف. سوف يحقق البرنامج هذه الغاية من خلال معالجة الحواجز الفنية والتنظيمية والمالية التي تحول دون تخفيف آثار تغير المناخ وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال (أ) مشروع لتوسيع نطاق ممارسات إعادة التأهيل الناجحة، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتجديد الأنواع المحلية، وعزل الكربون؛ (ب) دعم تطوير سلاسل القيمة غير الخشبية المقاومة للمناخ والمنخفضة الانبعاثات التي تعود بالفائدة على سبل عيش المجتمعات المعرضة للخطر ولانعدام الأمن الغذائي؛ (ج) تعزيز المؤسسات الخضراء الكبرى على الصعيدين الإقليمي والوطني لتوسيع نطاق الاستدامة. سوف تعمل هذه المبادرة على استعادة ما يقرب من 1.27 مليون هكتار من الأراضي الجافة المتدهورة، ليستفيد منها 6.92 مليون شخص من الفئات الهشة في منطقة GGW، في حين تعمل على عزل 66.7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون على مدى عمر البرنامج الذي يبلغ 20 عاما[7]. سيعمل البرنامج مع المنظمات المجتمعية لتبني المشروع وضمان الاستدامة وتعزيز الوعي المجتمعي والقدرة على فهم العناصر البيئية لمحيطهم. وسوف تعمل المبادرة الحالية على تعزيز المشاركة المجتمعية مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة، وتتضمن التدريب وبناء الوعي في التعامل مع قضايا تغير المناخ وتدهور الأراضي.

28. سيقدم البرنامج مساهمة كبيرة في: (i) مساهمات البلدان المحددة وطنيا (NDC) في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ (ii) "تحدي بون" ومبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية المرتبطة به (AFR100) في البلدان الملتزمة؛ (iii) خطة عمل منظومة الأمم المتحدة المنسقة لدعم السور الأخضر العظيم (GGW)؛ (iv) عقد الأمم المتحدة بشأن استعادة النظام البيئي (2021-2030) مع دعم GGW كأحد مشاريعها الرائدة، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة (SDG) المرتبطة به، بما في ذلك SDG1، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر، وSDG2 الذي يهدف إلى القضاء على الجوع، والمساواة بين الجنسين (SDG5)، العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8)، العمل المناخي (SDG13)، الحياة في البر (SDG15) وهدف الشراكات (SDG).

29. يتلخص الهدف من المشروع الحالي، الذي يحمل عنوان **الرفع من القدرة على الصمود في وكالة السور الأخضر العظيم بإفريقيا** (SURAGWA) في الترويج لنقلة نوعية كبرى من خلال إزالة الحواجز التي يواجهها المنتجون الضعفاء في منطقة الساحل في سعيهم إلى اكتساب المزيد من المرونة في مواجهة التأثيرات الرئيسية لتغير المناخ من خلال ***تخفيف الانبعاثات*** في المناطق الطبيعية المستصلحة. وبشكل أكثر تحديدا، يسعى البرنامج إلى:

[6] بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر ونيجيريا

[7] أما النتيجة الصافية لبرنامج SURAGGWA فهي أقل قليلا عند 65.9 مليون طن مكعب، حيث يأخذ في الاعتبار زيادة طفيفة في الانبعاثات الناتجة عن الثروة الحيوانية بسبب مساهمة إنتاج الأعلاف للأراضي المستصلحة، انظر الملحق 22- تقييم تأثير الكربون المحتمل.

- **الهدف من التخفيف:** زيادة عزل وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال التسيير المستدام لاستخدام الأراضي واستعادة غابات الأراضي الجافة والنظم الزراعية -الحرجية-الرعوية على نطاق واسع.

- **تعديل الهدف:** تعزيز مرونة سبل عيش المجتمعات الهشة في مواجهة تأثيرات المناخ المتغير على الفضاءات الطبيعية المنتجة، من خلال تشكيل سلاسل قيمة منخفضة الانبعاثات لمنتجات الغابات غير الخشبية إلى جانب استعادة المناظر الطبيعية المذكورة أعلاه.

30. سوف يتألف برنامج SURAGGWA من ثلاثة مكونات مصممة للمساعدة في جعل سبل العيش في المناطق الريفية أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ وعزل الكربون من خلال معالجة الحواجز الرئيسية المحددة في نظرية التغيير. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ ***المكون 1: استعادة المناظر الطبيعية*** من طرف المجتمعات المحلية ولصالها، وهو ما سيمكن من معالجة القضايا الرئيسية المرتبطة بتدهور قاعدة الموارد الطبيعية من خلال استعادة المناظر الطبيعية الزراعية-الحرجية -الرعوية؛ ***المكون 2: سلاسل القيمة*** التي ستعالج التحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية في الولوج إلى الأسواق والخدمات المالية؛ ***والمكون 3:*** التعامل مع ***التعزيز المؤسسي*** لمؤسسات السور الأخضر العظيم على المستويين القطري والإقليمي لتحسين التنسيق المؤسسي، ورصد النتائج، وتعبئة الموارد وتبادل المعارف. تم اختيار مجموعة التدخلات التي يتضمنها البرنامج بناء على قدرتها على إحداث نقلة نوعية من خلال توفير الدعم الحاسم بطريقة مستدامة. تم تفصيل المقايضات أو تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة ببعض التدخلات والأساس المنطقي لمجموعة التدخلات المحددة المختارة في الملحق 2: دراسة الجدوى.

المكون 1: استعادة المناظر الطبيعية على نطاق واسع لزيادة المرونة في وجه تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لصالح المجتمعات المحلية وبواسطة هذه المجتمعات. الهدف من هذا المكون هو التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال مساعدة المجتمعات على التكيف مع المخاطر المناخية التي تهدد المناظر الطبيعية الزراعية -الحرجية-الرعوية المحلية والنظم الإيكولوجية التي تدعمها[8][] .109 ويهدف البرنامج إلى استعادة ما يصل إلى 1.273 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة (أنظر الجدول 1 للاطلاع على التفاصيل حسب البلد) من خلال زراعة الأنواع المحلية المرنة، والمنتجات الحرجية غير الخشبية، ومحاصيل العلف، وتوفير الدخل وفرص العمل للمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في سلسلة قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية.

[8] أرياس، ب. ل.، وليدسون، م. ج. (2019). استعادة الأراضي وتغير المناخ: التحديات والفرص. تدهور الأراضي والتنمية، 30(2)، 627-635.
[9] برادان، س. ك.، نجوين، ن. ت.، وأوتسوكا، ك. (2018). الحراجة الزراعية من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. سياسة الغابات واقتصاداتها، 91، 1-8.
[10] Kouakou، K. J.، Kropff، M. J.، & Giller، K. E. (2017). استعادة الأراضي المتدهورة لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. الأنظمة الزراعية، 155، 1-12.

- **الناتج 1.1**. *مجموعات المجتمع المحلي أصبحت منظمة، مدربة ومُعرفة في أنشطة استصلاح الأراضي والرصد.*
  - النشاط 1.1.1. تحديد المواقع المحتملة للاستصلاح ووضع قاعدة بيانات الموارد لأولويات سلسلة القيمة استنادا إلى تحليل البيانات المناخية وخرائط نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وإمكانية التأثير مع السلطات المحلية والمجتمع المحلي.
  - النشاط 2.1.1 تحديد وتعبئة المجتمعات من أجل الاختيار التشاركي للمواقع المحددة، وضمان إشراك النساء.
  - النشاط 3.1.1. تدريب فرق الاستصلاح التابعة للبرنامج ومنظمات التسيير المجتمعية

- **الناتج 2.1**. *تم تعزيز أنظمة الإمداد بالبذور المحلية[11] لضمان توفر البذور المناسبة وراثيا والتي توفر مرونة أكبر أمام تغير المناخ.*
  - النشاط 1.2.1. تحديد وتدريب الفنيين المجتمعيين على نوعيات وكميات جيدة من بذور الاستصلاح وإمدادات البذور المحلية.
  - النشاط 1.2.2. تحديد وتنظيم وتدريب أفراد المجتمع المشاركين في إنتاج البذور والشتلات لأنشطة استصلاح الأراضي.
  - النشاط 3.2.1 إنشاء وتجهيز وتشغيل مشاتل مجتمعية لإنتاج الشتلات ونشرها.
  - النشاط 4.2.1 يتم دمج إمدادات المجتمعات المحلية من البذور المحلية ضمن نظام البذور الوطني.

- **الناتج 3.1** ***الأراضي شديدة التدهور التي يستهدفها البرنامج تم استصلاحها من خلال ترتيبات لجمع مياه الأمطار***[12] *وتعزيز نفاذية التربة ومن خلال مشاركة المجتمعات المحلية في زراعة الشتلات والبذر المباشر.*
  - النشاط 1.3.1: تم إعداد وتنفيذ خطط استصلاح الأراضي شديدة التدهور من خلال تقنيات الجر الآلية والحيوانية واليدوية.
  - النشاط 1.3.2: البذر والغرس في مواقع مجهزة مع المجتمعات/القرى
  - النشاط 1.3.3: تدريب أفراد المجتمع على المراقبة والصيانة

- **الناتج 4.1**. *تم زرع الأراضي المتدهورة بشكل معتدل بمجموعة من الأنواع بغية استصلاح وإثراء المناظر الطبيعية للزراعة الحرجية، والبيئة الزراعية، والنظم الحراجية-الرعوية، والمناطق الأحيائية، والنظم الإيكولوجية الحرجية المحمية.*

---

[11] سوف تستخدم الأنواع المحلية المشار إليها في مجموعات نباتات غرب وشرق أفريقيا وبذور الأنواع المحلية من خلال شراكة مع بنك الألفية للبذور النباتية للحدائق الملكية في "كيو" (منذ عام 2001). المؤسسات القطرية في مالي (IER Herbarium and seed bank)، وفي النيجر (Centre National de Semences Forestieres) وفي بوركينا فاسو (Semences Centre National de Forestieres – CNSF) لديها بالفعل عينات من الأنواع المحلية للنباتات الإقليمية. وهي جميعا تشارك بنشاط في تدخلات توريد البذور واستعادتها، كجزء من وزارات البيئة، وقد ساهمت في صياغة (2022) SURAGGWA. هذه المؤسسات ملتزمة بتنفيذ البرنامج ودعم التدريب وتقديم المشورة وبناء القدرات في مجال جمع الأنواع المحلية والتعامل معها ونشرها. لن يترك ترتيب التنفيذ هذا أي خيار لإدخال الأنواع الغازية غير المحلية في أنشطة الاستصلاح.

[12] *يرجى الرجوع إلى الفقرة 31 للحصول على تفاصيل حول جمع مياه الأمطار.*

- النشاط 1.4.1: تم إعداد وتنفيذ خطط داخل الوطن لاستصلاح الأراضي المتدهورة بشكل معتدل.

- **الناتج 1.5.** *المجتمع الريفي يعزز قدراته على التسيير والاستصلاح المستدامين، والتحقق من نتائج الاستصلاح.*
  - النشاط 1.5.1: فنيو القرى مدربون ومجهزون في إدارة مناطق الترميم والتحقق من نتائج الترميم، بطريقة تشاركية.

الجدول 1: تفصيل أهداف استصلاح الأراضي لكل بلد

		المجموع
بوركينا فاسو	1.1 أرض شديدة التدهور	4.000
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	36.300
تشاد	1.1 أرض شديدة التدهور	4.500
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	79.500
جيبوتي	1.1 أرض شديدة التدهور	2.500
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	21.000
مالي	1.1 أرض شديدة التدهور	12.440
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	180.280
موريتانيا	1.1 أرض شديدة التدهور	38.083
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	174.900
النيجر	1.1 أرض شديدة التدهور	21.403
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	244.215
نيجيريا	1.1 أرض شديدة التدهور	46.812
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	322.818
السنغال	1.1 أرض شديدة التدهور	3.500
	2.1 الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	81.500
	المساحة الإجمالية	**1.273.751**

المصدر: *إعداد المؤلف..*

31. **وفي ما يتصل بجمع مياه الأمطار**، سوف يستخدم برنامج SURAGGWA بعض أكثر الطرق شيوعا لتجميع مياه الأمطار المستخدمة بالفعل في منطقة الساحل. تقليديا، الطرق التالية هي الأكثر شيوعا:

- ***حواف وحواجز كونتورية:*** السدود الترابية الصغيرة أو الخطوط الحجرية المبنية على طول الخطوط الكنتورية لإبطاء جريان المياه وزيادة التسرب.
- ***خندق تجميع المياه (حُفر"زاي"):*** حفر صغيرة (بعرض وعمق 20-40 سم) مصممة لجمع مياه الأمطار وتعزيز رطوبة التربة لنمو النبات.
- ***أحواض هلالية:*** طبقات ترابية نصف دائرية تحبس مياه الأمطار للأشجار والمحاصيل، مما يقلل من جريان المياه.

- ***حُفر الترشيح وآبار إعادة التعبئة***: هياكل مصممة لتجديد المياه الجوفية.
- ***تجميع مياه الأرض البور:*** تمكين المناطق غير المزروعة من تخزين المياه وتجديد رطوبة التربة بشكل طبيعي.

32. وعادة ما يكون نطاق تقنيات جمع مياه الأمطار هذه على نطاق صغير على مستوى الأسرة والمجتمع (على سبيل المثال، يستخدم المزارعون الأفراد حُفر "زاي"، والأحواض الهلالية، والحواف الكونتورية لقطع صغيرة من الأراضي (0.5-2 هكتار)). تم الرفع من مستوى تجميع مياه الأمطار على مستوى المناظر الطبيعية ومستجمعات المياه لتغطية آلاف الهكتارات باستخدام الألواح الحجرية، وإعادة التشجير، وتقنيات الحراجة الزراعية. نظرا لأن برنامج SURAGGWA يستخدم مقاربة استعادة المناظر الطبيعية، فإن حجم تجميع مياه الأمطار كبير (عبر مساحة كبيرة)، ولكن التقنيات نفسها ستكون صغيرة الحجم ويتم اختيارها لتجنب المخاطر البيئية والاجتماعية، استنادا إلى ما يلي:

- **المشاركة المجتمعية**: ضمان المشاركة المحلية لتجنب النزاعات على استخدام الأراضي.
- **تحديد الموقع المناسب**: منع التشبع غير المقصود بالمياه أو استنزاف المياه الجوفية.
- **استخدام تقنيات السكان الأصليين**: الاستفادة من المعرفة التقليدية لتحسين الفعالية مع الحد الأدنى من الاضطراب البيئي.

33. ومن حيث ملاءمة هطول الأمطار السنوي لأشجار الأراضي الجافة ومحاصيلها، فإن منطقة الساحل منطقة قاحلة تتسم بقدر كبير من التباين. ولا تكفي هذه الكمية سنويا للزراعة التقليدية، إلا أن تجميع مياه الأمطار يحسن إلى حد كبير من احتباس رطوبة التربة، الأمر الذي يجعل من الممكن دعم أشجار الأراضي الجافة التي يُعتنى بها في إطار برنامج "SURAGGWA". ومن خلال جمع مياه الأمطار وتركيزها في المناطق المستهدفة (استنادا إلى إرشادات الاختيار المذكورة أعلاه)، تستطيع الأشجار المزروعة إنشاء أنظمة جذور قوية، والحد من تدهور التربة، وتعزيز النظم الإيكولوجية المحلية. يعتمد النجاح في الأمد البعيد على التنفيذ السليم لتقنيات التجميع والتدابير التكميلية مثل تغطية النباتات والحراجة الزراعية. والفكرة هنا هي أنه في حين أن هطول الأمطار الطبيعي في منطقة الساحل منخفض للغاية بالنسبة للزراعة التقليدية، فإن جمع مياه الأمطار بشكل استراتيجي من شأنه أن يعزز من توفر الرطوبة، ويدعم نمو الغطاء النباتي، ويكافح التصحر بأقل قدر من المخاطر البيئية

المكون 2: تطوير سلاسل القيمة لمنتجات الغابات غير الخشبية القادرة على التكيف مع المناخ والمنخفضة الانبعاثات، والتي تفيد سبل عيش المجتمعات الهشة؛ يهدف هذا المكون إلى تحسين مرونة وسبل عيش المجتمعات الزراعية الساحلية المحلية وصغار المزارعين الذين يجمعون منتجات الغابات غير الخشبية ويعلجونها ويبيعونها في مناطق السور الأخضر العظيم في بلدان الساحل المختارة. وسوف يتحقق هذا من خلال دعم تطوير المنتجات الحرجية غير الخشبية وسلاسل القيمة للأعلاف.

- **الناتج 1.2.** *ممارسات الإنتاج والمعالجة ذات الصمود في وجه المناخ والمنخفضة الكربون في سلاسل القيم المختارة من منتجات الغابات غير الخشبية أصبحت معتمدة لدى منظمات المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.*
  - النشاط 2.1.1: تدريب وتوفير المساعدة التقنية للشركات المشاركة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل قيمة NTFP المختارة لتعزيز القدرات التنظيمية والإدارية (التسجيل، والهيكلة وفقا لـ OHADA، والتدريب على التسيير، والإدارة، وما إلى ذلك).
  - النشاط 2.1.2: تدريب منظمات المنتجين المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على ممارسات الإنتاج والتجميع المستدامة لتحسين جودة المنتجات الزراعية غير الخشبية وتوافرها.
  - النشاط 3.1.2: تدريب منظمات المنتجين المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين ممارسات المعالجة (بما في ذلك التغليف ووضع العلامات) للمنتجات المختارة.

- **الناتج 2.2.** *زيادة فرص ولوج أصحاب الحيازات الصغيرة من NTFP إلى الأسواق (بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة)*
  - النشاط 1.2.2: تحديد منتجات NTFP ذات الإمكانات السوقية والإنتاجية المستدامة التي يمكن دمجها في جهود استصلاح الأراضي الممولة في إطار المكون 1
  - النشاط 2.2.2: دعم التسويق والعلامات التجارية لـ NTFP (الأنشطة الترويجية، كتيبات القيمة الغذائية لـ NTFP، تنظيم المعارض التجارية، البرامج التلفزيونية، إلخ.)
  - النشاط 2.2.3: دعم منظمات المنتجين المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطوير خطط الأعمال وتسييرها. النشاط 2.2.4: تعزيز الولوج إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية لـمنتجات NTFP، بما في ذلك من خلال وضع القواعد والمعايير لتحسين تسويقها.
  - النشاط 2.2.5: تحديد وتدريب وتجهيز منظمات المنتجين المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتقنيات ومعدات خفض الانبعاثات لتعزيز معالجة NTFP.

- **الناتج 2.3.** *تم تصميم منتجات ائتمانية وتأمينية مناسبة للجهات الفاعلة في سلسلة قيمة NTFP لأصحاب الحيازات الصغيرة (منظمات المنتجين المحلية، والتعاونيات، والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) وزيادة قدرة الأطراف المعنية على استخدام هذه المنتجات المالية في أنشطة سلسلة قيمة NTFP الخاصة بهم*

  - النشاط 2.3.1: تدريب وتوعية الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بشأن عروض المؤسسات المالية، وتعزيز المعرفة المالية ومسك السجلات المالية

- النشاط 2.3.2: تم تقديم المساعدة الفنية لتطوير خمسة منتجات مالية جديدة (منها منتج تأميني واحد على الأقل) مصممة خصيصا للزراعة وسلاسل القيمة لـ NTFP مع المؤسسات المالية، بما في ذلك تلك التي تتعاون مع iGREENFIN.
- النشاط 2.3.3: تدريب الموظفين (مسؤولي القروض وغيرهم) من المؤسسات المالية، بما في ذلك أولئك المتعاونين مع iGREENFIN، على كيفية تقييم المخاطر الزراعية ومخاطر سلسلة القيمة NTFP والمخاطر المرتبطة بالمناخ (المستوى الوطني والإقليمي)
- النشاط 2.3.4: تيسير الربط بين مقدمي التمويل في المرحلة الأخيرة (منظمات المنتجين، ومجموعات الادخار القروية، وشبكات التمويل المتناهي الصغر) والمؤسسات المالية، بما في ذلك تلك المشاركة في شبكة iGREENFIN.
- النشاط 2.3.5: تجربة الولوج إلى الإئتمان من خلال الحلول المالية الرقمية في بلد واحد على الأقل وتسهيل التوسع، إذا كان ناجحا
- النشاط 2.3.6: تحسين تسيير المعارف وتبادلها لزيادة تبني أفضل الممارسات عبر المؤسسات المالية المحلية

المكون 3: تعزيز مؤسسات السور الأخضر العظيم على المستوى القطري والإقليمي. يهدف هذا المكون إلى تقديم مساهمة كبيرة في تطوير قدرات مؤسسات GGW، في اتساق وتآزر مع جهود الشركاء الآخرين، ولا سيما "مبادرة التسريع" وفي تكامل وثيق مع أنشطة تنمية القدرات التي يمولها الصندوق الأخضر للمناخ، وخاصة من خلال برنامج IGREENFIN. ويشمل ذلك: (i) قدرات الرصد والإبلاغ، التي ستكون محور التركيز الرئيسي لتعزيز القدرات المؤسسية لبرنامج SURAGGWA؛ (ii) قدرات التخطيط والتنسيق؛ (iii) قدرات تعبئة الموارد؛ (د) قدرات تسيير المعارف والاتصالات.

- **الناتج 3.1.** *تم تحديث نظام مراقبة استصلاح الأراضي ضمن مشروع GGW على المستويين الوطني والإقليمي وتشغيله*

  ○

- النشاط 3.1.1: تطوير واختبار ونشر أدوات ونظام مراقبة استصلاح الأراضي الوطنية ضمن مشروع GGW.
- النشاط 3.1.2: نقل المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام نظام مراقبة استصلاح الأراضي ضمن مشروع GGW من قبل السلطات الوطنية والإقليمية.
- النشاط 3.1.3: تطوير ونشر منصة مراقبة إقليمية متعددة الأطراف.
- النشاط 3.1.4: بناء قدرات الوكالات لوطنية للسور الأخضر العظيم (NAGGW) ووكالة عموم أفريقيا (PAGGW) لإنشاء قواعد بيانات لمشاريع وبرامج الاستصلاح الجارية التي تساهم في نتائج GGW الوطنية والإقليمية.
- النشاط 3.1.5: إعداد أطر تنظيمية وطنية لمراقبة جميع التدخلات في GGW في جميع بلدان السور.

- النشاط 3.1.6: تطوير الشراكات التشغيلية بين الوكالات الوطنية للسور الأخضر العظيم ووكالة PAGGW وبين المؤسسات العلمية والتقنية في المنطقة (مثل (مثل الجامعات، ومعاهد البحوث، ومراكز الدراسات البيئية والاجتماعية، ومركز AGRHYMET، ومركز ACMAD) بشأن قضايا الرصد البيئي والتكيف مع تغير المناخ
- النشاط 3.1.7: تعزيز قدرات الأطراف المعنية الوطنية في استخدام الأدوات ذات الصلة التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة (على سبيل المثال، قاعدة بيانات Collect Earth and Africa OpenDeal)، والشركاء الآخرين مثل مركز الرصد البيئي (EMC)، ومرصد الصحراء والساحل (OSS)، واللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS).

- **الناتج 3.2.** تم تدعيم تخطيط وتنسيق بناء قدرات مؤسسات GGW الوطنية والإقليمية
  - النشاط 3.2.1: التعهد بإنشاء تحالفات وطنية من أجل تعزيز التنسيق والتخطيط المتماسكين على المستوى القطري
  - النشاط 3.2.2: إعداد وإصدار أطر التخطيط والتنظيم لتنسيق جميع التدخلات المتوافقة مع GGW (المشاريع والبرامج والأنشطة وما إلى ذلك)

- **الناتج 3.3.** تعزيز القدرات\الأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية في مجال تغير المناخ لدمج استثمارات استصلاح الأراضي في برامج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
  - النشاط 3.3.1: تعزيز فهم القطاعين العام والخاص لأسواق الكربون والقدرة على التعامل معها من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال استصلاح الأراضي
  - النشاط 3.3.2: تجريب إنشاء إطار محاسبي محلي للكربون يشمل الزراعة والغابات في نيجيريا، وتحديد بلدان إضافية لاحتمال تكرارها التجربة

- **الناتج 3.4. تمت زيادة قدرات تسيير المعارف والاتصال ضمن مشروع GGW من أجل حشد المزيد من الدعم لاستصلاح الأراضي المقاومة لتغير المناخ**
  - النشاط 1.4.3: تطوير طرق مبتكرة وقوية لتقييم\إظهار فوائد المرونة للاستثمارات في تغير المناخ في مجال استصلاح الأراضي وسلاسل قيمة NTFP ضمن GGW.
  - النشاط 3.4.2: التواصل، الرؤية ونشر المعارف.
  - النشاط 3.4.3: تدريب المتخصصين في مجال الاتصالات من الهياكل الوطنية لـGGW لتنفيذ خطة الاتصال الخاصة بهم وتطوير أدوات تتكيف مع الفئات المستهدفة المختلفة، وخاصة النساء والشباب.
  -

34. **تكاليف وتمويل البرنامج :** سيبلغ إجمالي تمويل المشروع 250 مليون دولار أمريكي، منها 100 مليون دولار أمريكي تأتي من التمويل المشترك، و 150 مليون دولار أمريكي تأتي من تمويل صندوق المناخ الأخضر (GCF).

35. **مناطق البرنامج:** سيتم تنفيذ البرنامج في منطقة السور الأخضر العظيم في منطقة الساحل والتي تمتد عبر أحد عشر دولة، وسيتم التركيز على مناطق GGW في البلدان التالية: بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر ونيجيريا. تعتبر المناطق الخارجة عن GGW خارج نطاق البرنامج ولكن يمكن أن تكون ذات صلة من حيث الاستصلاح. يعتمد الاختيار النهائي لمناطق المشروع على المسح الأساسي والوضع الأمني في المنطقة عند بداية البرنامج في كل بلد. يمكن العثور على معايير الاختيار لمناطق البرنامج في الملحق 2 من مقترح التمويل الكامل.

36. **المستفيدون من البرنامج :** في الإجمال، ينبغي أن يستفيد من البرنامج ما يقرب من 8.689.286 شخصا، منهم 3.065.208 مستفيدين مباشرين و 5.624.263 مستفيدا غير مباشر. المستفيدون من البرنامج هم أولئك الذين يعيشون في مناطق GGW أو مناطق متاخمة لها، بما في ذلك الرعاة الرحل الذين يهاجرون عبر الأراضي المستهدفة للاستصلاح. وبالنسبة للمكون 1، الذي يركز على استصلاح الأراضي، فإن المستفيدين الرئيسيين هم المجتمعات الريفية المعرضة لتغير المناخ في منطقة GGW في الساحل. وبالنسبة للمكون 2، على مستوى القرية، سوف يعتمد البرنامج نهجا مجتمعيا لإدماج صغار المنتجين والمجمعين، وهو النهج الذي من المرجح أن يشمل النساء بوصفهن المستفيدات الرئيسيات. وعلى مستوى السوق، سيعمل البرنامج مع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والتي يمكن أن تكون الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات العاملة في معالجة وتسويق منتجات NTFPs في الأسواق الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. تم تحديد قائمة أولويات NTFP استنادا إلى التقارير المنشورة والتفاعلات على المستوى القطري وتشمل: زيت البلانيت، الصمغ العربي، مسحوق وأوراق الباوباب، الأعلاف والعسل. وعلى هذا النحو، فإن أفراد المجتمع المشاركين في سلاسل القيمة هذه سوف يستفيدون من البرنامج. أما الفئات الهشة، مثل الأقليات العرقية، والأسر التي تعيلها نساء، والشباب، وغيرهم ممن تم تحديدهم من خلال تقييم حيازة الأراضي الذي تم إجراؤه في العامين الأولين من التنفيذ، فسوف تحظى بالأولوية بين الفئات المستهدفة. وتقترح خطة عمل وتحليل النوع (GAP، الملحق 8) تدابير محددة لضمان مشاركة المرأة في أنشطة المشاريع ذات الصلة، بما في ذلك الحد الأدنى من معدلات المشاركة، وقد تم تعميم هذه التدابير في تصميم البرنامج.

2.2 تصنيف الاستثمارات

37. يكون فحص المخاطر والآثار وإدارتها والتخفيف من حدتها أكثر فعالية عندما يتم تجميع الأنشطة المتشابهة في طبيعتها معا (على سبيل المثال: أنشطة التنظيم المجتمعي/التدريب، وأنشطة استعادة الأراضي، وأنشطة تطوير سلسلة القيمة، وأنشطة تخطيط السياسات). يمكن تصنيف الأنشطة والتدخلات في إطار برنامج SURAGGWA على النحو التالي:

- **أنشطة تخطيط استخدام الأراضي واستصلاحها في إطار المكون 1:** الأنشطة المتعلقة بالناتج 1.1 بشأن تنظيم المجموعات المجتمعية لاستصلاح الأراضي وتنمية سلسلة القيمة؛ الأنشطة المتعلقة بالناتج 4.1 بشأن استصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة بشكل معتدل باستخدام الأنواع المحلية وتقنيات الحراجة الزراعية\الإيكولوجيا الزراعية.

- **أنشطة استصلاح الأراضي وتوريد البذور في إطار المكون 1** (الأنشطة المتصلة بالناتج 2.1 بشأن تعزيز نظم الإمداد بالبذور المحلية؛ الأنشطة المتصلة بالناتج 3.1 بشأن استصلاح الأراضي شديدة التدهور من خلال حفظ التربة\المياه وتقنيات إعادة الغطاء النباتي؛ النشاط المتصل بالناتج 4.1 بشأن استصلاح الأراضي الزراعية متوسطة التدهور باستخدام الأنواع المحلية وتقنيات الحراجة الزراعية/الإيكولوجيا الزراعية)

- **أنشطة وضع خطة عمل سلسلة القيمة وتطوير سلسلة القيمة (بما في ذلك الولوج المالي) ضمن المكون 2:** الأنشطة المتعلقة بتطوير منصات الأطراف المعنية بمنتجات NTFP المتعلقة بالناتج 1.2 بشأن تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية للأطراف المعنية حول سلاسل القيمة لمنتجات NTFP؛ الأنشطة المتعلقة بالناتج 2.2 بشأن تحسين شمول السوق لصغار أصحاب الحيازات الصغيرة ؛ الأنشطة المتعلقة بالناتج 3.2 بشأن زيادة ولوج الجهات الفاعلة في سلسلة القيم إلى الخدمات المالية وغير المالية.

- **أنشطة تمويل الكربون في إطار المكون 3:** الأنشطة المتعلقة بالناتج 3.3 بشأن بناء قدرات تعبئة الموارد لهياكل GGW الإقليمية والوطنية.

- **أنشطة تحسين نظام المراقبة والتقييم وإعداد التقارير ضمن المكون 3:** الأنشطة المتعلقة بالناتج 3.1 بشأن رفع مستوى نظام مراقبة وتقييم وإعداد التقارير الخاص باستصلاح الأراضي على المستويين الوطني والإقليمي.

- **التقييمات والمشورة لتحسين أنشطة تبادل المعلومات والتنسيق في إطار المكون 3:** الأنشطة المتعلقة بالتحليلات النقدية لأطر التشاور والتنسيق القائمة، وتقرير التوقعات القصيرة والمتوسطة الأجل، وما إلى ذلك، المتعلقة بالناتج 2.3 بشأن تعزيز قدرات مؤسسات GGW الوطنية والإقليمية؛ والأنشطة المتعلقة بتطوير الدعم المكيف وأساليب المعلومات لمختلف الفئات المستهدفة المتعلقة بالناتج 2.3 بشأن تعزيز تسيير المعارف وقدرات الاتصال.

- **السياسة والأنشطة التنظيمية في إطار المكون 3:** النشاط المتعلق بالناتج 3.1 بشأن تحديث نظام مراقبة وتقييم وإعداد التقارير الخاص باستصلاح الأراضي على المستويين الوطني والإقليمي؛ الأنشطة المساهمة في الاستراتيجيات، وإعداد الأطر التنظيمية، والاندماج في الاستراتيجيات\السياسات\الخطط القائمة المتعلقة بالناتج 2.3 بشأن تعزيز قدرات مؤسسات GGW الوطنية والإقليمية

- **<u>أنشطة بناء القدرات</u> تحت جميع المكونات:**

المكون 1: نشاط التدريب على الحفاظ على التربة\حمايتها\استصلاحها في ما يتعلق بالناتج 1.1 بشأن تنظيم مجموعات مجتمعية لاستصلاح الأراضي وتنمية سلسلة القيمة؛ نشاط التدريب على الرصد والصيانة في ما يتعلق بالناتج 3.1 بشأن استصلاح الأراضي شديدة التدهور من خلال تقنيات حفظ التربة\المياه وإعادة الغطاء النباتي؛ أنشطة متعلقة بالناتج 5.1 بشأن تدريب فنيي الاستصلاح.

المكون 2: أنشطة لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال منتجات NTFP على التنظيم والتسيير، وتحسين جودة الإنتاج، والمعالجة والتعبئة المرتبطة بالناتج 1.2 بشأن تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية للأطراف المعنية بسلاسل قيمة NTFP؛ نشاط حول تدريب الجهات الفاعلة في مجال سلسلة القيمة على تسيير الأعمال المتعلقة بالناتج 2.2. حول تحسين شمول السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة لمنتجات NTFP؛ نشاط حول تدريب الجهات الفاعلة في مجال الخدمات المالية ومحو الأمية المالية؛ تدريب المؤسسات المالية على تقييم المخاطر المرتبطة بسلاسل قيمة NTFP وبالمناخ في ما يتعلق بالناتج 3.2 حول الرفع من ولوج الفاعلين في مجال سلاسل القيمة إلى الخدمات المالية وغير المالية.

المكون 3: نشاط بشأن المساعدة التقنية الإقليمية وتنمية القدرات وتعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالناتج 1.3 بشأن رفع مستوى مراقبة وتقييم نظام استصلاح الأراضي وتقييمه والإبلاغ به ضمن مشروع GGW على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ نشاط بشأن مساعدة عمل التحالفات الوطنية لمشروع GGW فيما يتعلق بالناتج 2.3 بشأن تعزيز قدرات مؤسسات الوطنية والإقليمية؛ أنشطة متعلقة بالناتج 3.3 بشأن بناء قدرات هياكل GGW الإقليمية والوطنية؛ أنشطة بشأن تبادل المعارف والفعاليات المجتمعية\تدريب أخصائيي الاتصالات التابعين لمشروع GGW في ما يخص الناتج 2.3 حول تدعيم تسيير المعارف وقدرات الاتصال.

3.2. ترتيبات تنفيذ البرنامج

38. يتوخى تصميم SURAGGWA العمل بشكل وثيق مع مجموعة من المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم تنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم (GGW)، فضلا عن الحكومات الوطنية في كل من البلدان المختارة للبرنامج. وقد تم تكليف وكالة عموم أفريقيا لمبادرة السور الأخضر العظيم (PAGGW)، التي أُنشئت في عام 2010، بمسؤولية تنسيق ومراقبة تنفيذ GGW وتعبئة الموارد اللازمة فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء. جميع هذه الترتيبات تتقاسم هدفا مشتركا يركز على استعادة الأراضي المتدهورة، والتنمية الاقتصادية، وزيادة التكيف والقدرة على الصمود في

مواجهة تغير المناخ، ومكافحة انعدام الأمن الغذائي والهجرة. وعلى المستوى الوطني، أنشأت الدول الأعضاء وكالات وطنية أو مراكز تنسيق وطنية معنية بالإشراف على تنفيذ الإجراءات الوطنية ذات الأولوية في مجال GGW وتنسيق هذه التنفيذ. ومن المتوقع أن تلعب وكالة PAGGW دورا رئيسيا في تنسيق الالتزامات على المستوى القُطري لتعزيز أهداف السور الأخضر العظيم، ويتم دعمها حاليا من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) لتنفيذ "مسرع السور الأخضر العظيم" ومن قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى. سوف يعتمد تنفيذ برنامج SURAGGWA على أوجه التآزر مع مسرع GGW وتنسيق وتكميل مختلف الجهود عن كثب مع مجموعة من المبادرات الأخرى العاملة في منطقة GGW. ويقدم الشكل 2 لمحة عامة عن ترتيبات التنفيذ.

الشكل 2 ترتيبات التنفيذ

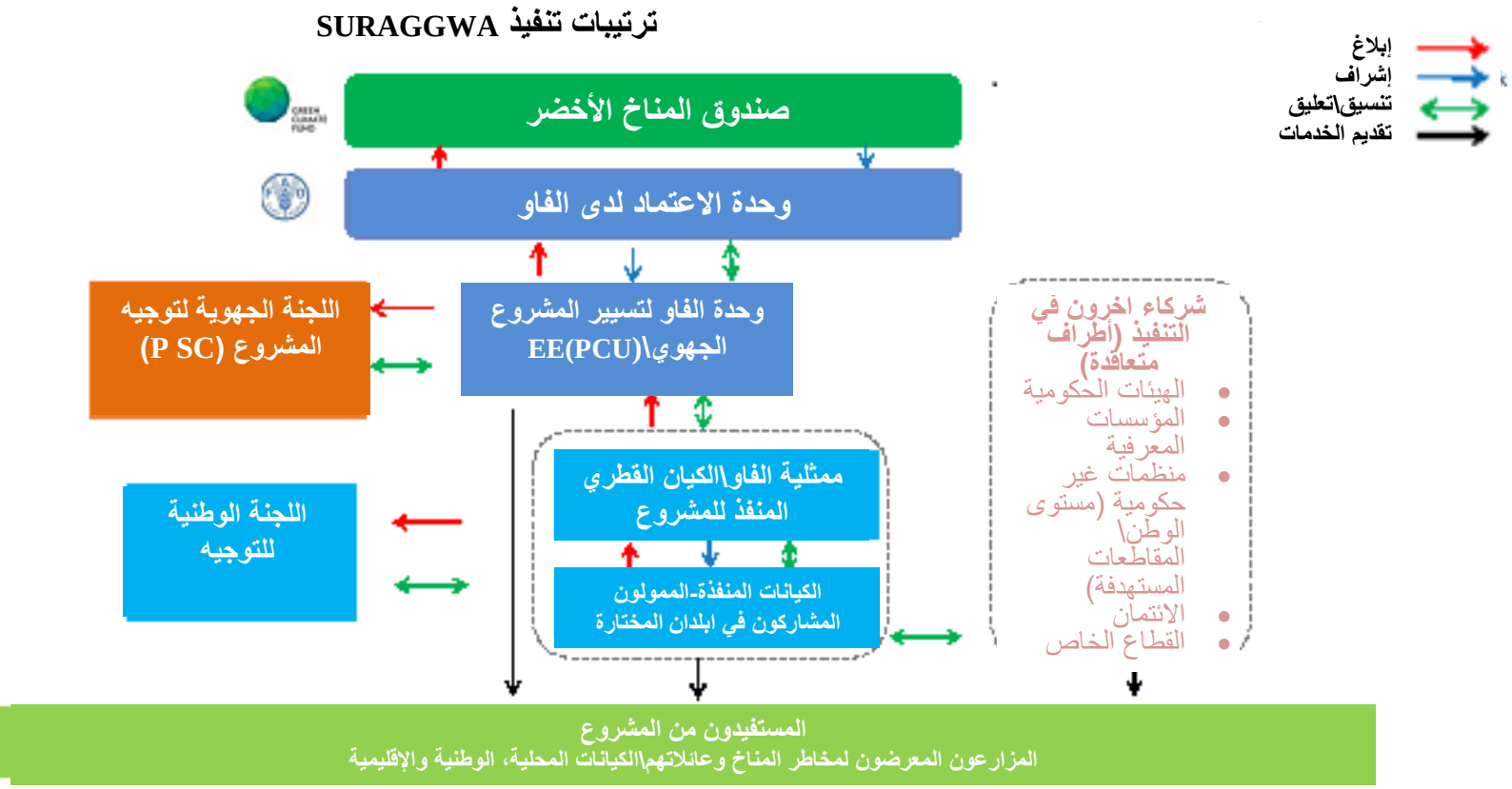

المصدر: *إعداد المؤلف.*.

39. سيتم إنشاء **لجنة لتوجيه البرنامج** (PSC) لتوفير الإشراف العام والتوجيه الاستراتيجي في التنفيذ الناجح وضمان توافق البرنامج وتنسيقه بشكل جيد مع أولويات وسياسات GGW. وسوف تحدد لجنة PSC أفضل السبل للاستفادة من أوجه التآزر مع المشاريع والبرامج الأخرى والاستفادة من الدروس المستخلصة وأفضل السبل للارتقاء بها في مبادرة GGW. ستتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة PSC في تحديد القيود والفرص المتاحة للبرنامج، بما في ذلك ضمان تدفق التمويل المشترك من النظراء، وإذا لزم الأمر، تعزيز فرص تعبئة الموارد وتقديم توصيات إلى وحدة تسيير البرنامج

حول كيفية تجاوز العقبات والاستفادة من الفرص لضمان وضوح البرنامج العالمي لمبادرة GGW وتكامله مع المبادرات الأخرى. سوف تدعم هذه اللجنة تعبئة موارد إضافية لتوسيع نطاق البرنامج وتحديد أوجه التآزر والاستفادة من المبادرات الدولية الرئيسية الأخرى والتعهدات الملزمة، وتسليط الضوء على أولويات المنطقة، والأداء المحفز، والدروس المستفادة، وتحديد فرص التعاون.

40. سيكون مقر اللجنة التوجيهية للبرنامج افتراضيا في وكالة PAGGW وسيتألف أعضاؤها من ممثلين لمفوضية الاتحاد الأفريقي، يتولون رئاستها، بمساعدة PAGGW ومن نائبين للرئيس من الشركاء المانحين وشركاء التنفيذ الإقليميين الرئيسيين، واللجان الوطنية (NA-GGW) و/أو ممثلي اللجان التوجيهية الوطنية أو تحالفات GGW ومنظمة الأغذية والزراعة. سيتم ترشيح الأعضاء على أساس التناوب وفقا للمكونات الرئيسية الثلاثة للبرنامج والرؤية العالمية لمبادرة GGW. وسوف تدعو لجنة PSC إلى حضور دوراته الجهات المانحة الرئيسية ووكالات التنمية العاملة في منطقة الساحل في إطار مبادرة GGW، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC-GGW) كمراقبين، فضلا عن البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها للاستفادة من خبرات الجميع. ستتم دعوة المستثمرين من القطاع الخاص، وكيانات الولوج المباشر، والمؤسسات المالية، ومؤسسات البحوث، وممثلي القطاع الخاص كمراقبين، كلما كان ذلك مناسبا، استنادا إلى مساهمتهم المحددة المحتملة في التنفيذ الناجح للبرنامج. ستعمل PA-GGGW كأمانة لاجتماعات PSC وستكون مسؤولة عن إقامة التآزر مع المشاريع الحالية والمخطط لها والتي تشارك في تمويل GGW. ستشمل مهام أمانة PSC ما يلي: (i) إعداد وإرسال خطابات الدعوة قبل شهر واحد على الأقل من افتتاح اجتماع PSC؛ (ii) إنتاج ونشر وثائق المعلومات الأساسية للاجتماعات؛ (iii) إنتاج ونشر تقارير الاجتماعات. ستجتمع PSC على أساس سنوي إما افتراضيا أو حضوريا، أو في صيغة مختلطة. سوف تُبقي منظمة الأغذية والزراعة لجنة PSC على علم بالتقدم الذي يحرزه برنامج SURAGGWA ويقدم تقريرا سنويا إلى اللجنة.

41. كما سيقوم SURAGGWA بإنشاء **لجان توجيه وطنية (NSC)** في كل من بلدان الساحل الـ 8 حيث سيتم تنفيذ الأنشطة ميدانيا. وسوف تكون هذه اللجنة التوجيهية مشتركة بين الوزارات كجزء من التحالفات الوطنية لGGW، وسوف تشمل NA-GGW والوكالة المختارة وطنيا (NDA) كرئيسين مشاركين، وشركاء تنفيذيين ذوي صلة، ومؤسسات بحثية، وخبراء فنيين وممثلين عن المكاتب القُطرية لمنظمة الأغذية والزراعة. وسيدعى شركاء القطاع الخاص وممثلو المجتمعات المستفيدة إلى لجنة التوجيه الوطنية كمراقبين ومصادر للمشورة والتشاور كلما لزم الأمر. سيتم إصدار إشعار لإنشاء البرنامج واللجنة التوجيهية الوطنية خلال مرحلة البداية وسيكون شرطا للصرف لكل بلد. سيعمل موظفو وحدة التنفيذ القطري كأمانة لاجتماعات لجنة NSC وسيعدون المعلومات الأساسية والتقارير وينظمون هذه الاجتماعات.

42. ستكون منظمة الأغذية والزراعة الكيان المعتمد (AE) وأحد الكيانات المنفذة (EE) للبرنامج. وستظل وظيفة الإشراف على البرامج مستقلة عن وظائف الكيان المنفذ التي تؤديها المكاتب القُطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. سوف يضمن الفصل بين المسؤوليات داخل منظمة الأغذية والزراعة قدرة المنظمة على أداء وظائف الاعتماد (AE) بشكل مستقل وفعال. ونظرا لتعقيد البرنامج

وحجمه، من حيث عدد البلدان الأعضاء، فإن منظمة الأغذية والزراعة سوف تسند المسؤوليات عن مختلف جوانب البرنامج إلى مقرها الرئيسي والمكاتب الإقليمية ذات الصلة ومكاتبها القُطرية للتنفيذ والإشراف ميدانيا. وبوصف منظمة الأغذية والزراعة هي الهيئة التنفيذية الرئيسية، فإنها ستحتفظ بالمسؤولية عن التخطيط الشامل ووضع الميزانية، والمشتريات، وتنسيق الأنشطة الإقليمية، والرصد، وإعداد التقارير، وتقييم الأثر. ولأداء وظائف الاعتماد، سوف تنشئ منظمة الأغذية والزراعة فرقة عمل مخصصة للمشروع (PTF) تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وصندوق المناخ العالمي في مقرها الرئيسي في روما. ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء فرقة عمل للبرنامج (PTF) كهيئة إدارية واستشارية مع مسؤول عن الوصفات\الميزانية (BH)، ومسؤول فني رئيسي (LTO) وموظف اتصال تمويلي (FLO). سيقوم أعضاء فرقة العمل PTF بأداء مهام المراقبة والإشراف اللازمة، بما في ذلك مهام الإشراف والدعم خلال فترة التنفيذ بأكملها، حسب الاقتضاء. ستكون فرقة PTF مسؤولة عن جودة وثائق البرنامج وتنفيذه طوال دورة حياته وستعمل بنشاط على تسيير النتائج المتفق عليها للبرنامج وضمان الاستخدام المناسب للموارد. سيكفل مسؤول الوصفات والميزانية (BH) تقديم التقارير المرحلية في الوقت المناسب وإغلاق البرنامج. وسوف يتولى المسؤول الفني الرئيسي (LTO) تنسيق وضمان تعبئة الخبراء الفنيين الآخرين داخل منظمة الأغذية والزراعة حسب الاقتضاء. سيكون FLO مسؤولا عن الحفاظ على العلاقات المؤسسية مع شركاء الموارد طوال دورة البرنامج وسيقدم المشورة بشأن وثائق البرنامج المطلوبة. سيلعب FLO دورا رئيسيا في إعداد اتفاقية التمويل، وفي تنسيق عملية التقييم نيابة عن فرقة PTF، وإقرار ميزانيات المشاريع ومراجعات الميزانية في نظام تمويل المشاريع بعد الحصول على موافقة شريك الموارد كما هو منصوص عليه في اتفاقية التمويل، وإجازة تقدم المشروع والتقارير النهائية قبل تقديمها إلى شركاء الموارد والمستفيدين.

43. سوف تنشئ منظمة الأغذية والزراعة وحدة لتسيير البرامج (PMU) لتسهيل تسيير المشروع ككل. وسوف تتألف هذه الوحدة من فريق تنسيق، مقره في المكتب شبه الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في السنغال، لتغطية البرنامج في 8 دول. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يكون مقر مسؤولي الاتصال ضمن مكاتب PA-GGW في نواكشوط، حيث سينسقون بشكل وثيق مع المكتب المركزي لهذه اللجنة في موريتانيا. سيتيح مركز الاتصال في موريتانيا العمل بالتآزر مع المشاريع الحالية وتلك المخطط لها من خلال المشاركة في تمويل برنامج SURAGGWA وتحسين التنسيق مع "المسرع" . سيتم التنفيذ الفعلي للبرنامج على المستوى القطري من خلال وحدات التنفيذ القطرية (CIUs) والتي ستكون إما في المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة أو في مكتب NDA أو مؤسسات أخرى مثل الوكالة الوطنية لـ GGW المختارة لتنفيذ البرنامج. ستعين منظمة الأغذية والزراعة منسقا وطنيا في كل بلد يعمل بشكل وثيق مع مؤسسات GGW على أرض الواقع في البلد. وستمارس منظمة الأغذية والزراعة المسؤولية التعاقدية عن تسيير تمويل الصندوق الأخضر للمناخ بشكل مباشر وستصرف جميع الأموال للشركاء المنفذين ومقدمي الخدمات الآخرين. سوف تضم وحدة التنفيذ القُطرية الموظفين ذوي الصلة والخبرات من المكاتب القُطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في بوركينا فاسو وتشاد وجيبوتي ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال، والمكتب الإقليمي لـ FAO بأفريقيا، والمقر الرئيسي للمنظمة.

44. **التنفيذ المباشر** ميدانيا سوف يتم على المستوى القُطري، من خلال مجموعة من الطرائق التي ستستخدم قدرات منظمة الأغذية والزراعة الراسخة في البلد المضيف. سوف تشكل منظمة الأغذية والزراعة والوزارات التنفيذية ومقدمو الخدمات والشركاء الفنيون جزءا من وحدات التنفيذ القطرية التي ستتولى المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة على المستوى القطري. سوف تتفاعل منظمة الأغذية والزراعة والهيئات الوطنية المستقلة مع الوزارات القطاعية الأخرى، والوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم، ومعاهد البحوث الإقليمية، والكيانات المعتمدة مباشرة لدى صندوق المناخ ، ومقدمي الخدمات، والمنظمات غير الحكومية الذين سوف يعملون كشركاء منفذين أو مقدمي خدمات للأنشطة الميدانية في إطار الدعم الفني الشامل بتنسيق من المكاتب القطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. سيتم إعداد اتفاقيات العمل ومذكرات التفاهم وطلبات التوريد مع مجموعة من الشركاء المنفذين عبر تحديد أدوارهم ومسؤولياتهم. ومن خلال عمليات الشراء (مثل طلبات التوريد) من مقدمي الخدمات الذين يتبعون قواعد المشتريات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، سوف يتمكن الشركاء المنفذون، بما في ذلك بشكل أساسي المنظمات القاعدية، ومجموعات النساء والشباب، ومقدمي الخدمات المحليين، من الحصول على الأموال اللازمة لأنشطتهم. عادة ما يتم سداد الدفعات على ثلاثة أقساط بنسبة 30% عند البداية، و 50% عند نصف تسليم الخدمة، و 20% عند التسليم النهائي. يسمح نظام تسيير الموارد العالمية (GRMS) للمنظمة بتبسيط ممارسة الرقابة الإدارية والمالية، وخفض تكاليف المعاملات ودمج جميع الأنظمة الإدارية والمالية في نظام عالمي واحد. يسمح النظام باللامركزية في جميع الوظائف المالية والإدارية تقريبا، مما يحسن الإنتاجية والتحكم والكفاءة في معالجة المعاملات وتدفق المعلومات داخل البرنامج.

45. ومن أجل تشجيع التبني وبناء القدرات المحلية واستدامة الترتيبات، سيستخدم البرنامج أيضا أسلوب تنفيذ الشركاء التشغيليين (OPIM) حيثما أمكن. سيتم التفاوض على كل حالة على حدة لضمان استيفاء معايير الحد الأدنى للقدرة. سيتم استخدام هذه الطريقة حيث يتم تقييم الشركاء المختارين على أنهم يتمتعون بقدرات قوية ويوفرون ومهارات وموارد تكميلية مطلوبة لتحقيق تأثير أكبر. وحتى في الحالات التي تستخدم فيها منظمة الأغذية والزراعة برنامج OPIM، فإنها سوف تظل مسؤولة بشكل كامل عن الموارد التي تتلقاها من صندوق GCF، وضمان استخدام الأموال للأغراض المخصصة لها ولضمان السلامة الفنية لنتائج البرنامج. من خلال تحويل الأموال إلى الشركاء التنفيذيين عبر مقاربة OPIM، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة تدابير المساءلة لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية. وستطبق منظمة الأغذية والزراعة إجراءات العناية الواجبة والإشراف المعمول بها منذ الصياغة وحتى إعداد التقارير النهائية لضمان الامتثال. وعلى نحو مماثل، سوف يتم النظر في تقييم منظمات مثل شبكة الصمغ العربي والراتنجات في أفريقيا (NGARA) ، ومنتدى الغابات في أفريقيا (AFF)، وغيرها من المنظمات، من أجل تطوير سلاسل القيمة الخاصة بمنتجات NTFP.

46. **منظمة الأغذية والزراعة** هي وكالة فنية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهي في وضع جيد يسمح لها بالاضطلاع بالأنشطة المخطط لها نظرا لقدرتها على معالجة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من الفقر، وتعزيز سبل العيش التي تتمتع بالقدرة على الصمود. تعد منظمة الأغذية والزراعة شريكا فنيا رئيسيا للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء، ابتكر مقاربة ومنهجية واضحتين ومفصلتين لإيجاد الحلول في منطقة الساحل. وقد نفذت منظمة الأغذية والزراعة عددا

كبيرا من مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في مختلف أنحاء العالم، وهي تدعم حاليا برامج\مشاريع التعاون الفني الإقليمية بشأن المساهمات المحددة وطنيا وAFR100. وسوف تستمر منظمة الأغذية والزراعة في الاضطلاع بدور رئيسي كمنظم وميسر، حيث تجمع البلدان والشركاء وتتبادل الخبرات من أجل توسيع نطاق النتائج الناجحة. ومن أجل تحقيق رؤية GGW بشكل فعال، قامت منظمة الأغذية والزراعة، من عام 2010 إلى عام 2013، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمناخ، بما في ذلك خطة العمل الوطنية للتكيف ، وخطط التخفيف الوطنية الملائمة، ومساهمات NDC ووضع *استراتيجية إقليمية منسقة لـ GGW*، وخلق مجتمع عملي، وتعبئة الشراكات. ومن بين النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها هذه الخطط أن تشتمل كل خطط العمل القطرية على استعادة واسعة النطاق للأنظمة الزراعية الرعوية، والتي تجمع بين الزراعة في المناطق الصالحة للزراعة، والبيئة الزراعية، والثروة الحيوانية، والإنتاج القائم على الأشجار، باعتبارها واحدة من أهم الأولويات، والتي سوف يتم توسيع نطاقها. وقد صممت منظمة الأغذية والزراعة مقاربة شاملة لاستصلاح الأراضي الجافة على نطاق واسع لصالح GGW اعتمادا على المبادئ التوجيهية العالمية لاستصلاح الغابات والمناظر الطبيعية المتدهورة. وسوف تبني منظمة الأغذية والزراعة على شراكاتها الجارية ـ مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك العربي للتنمية في أفريقيا)، والبحوث الإقليمية، وغيرها من الهيئات والمنظمات غير الحكومية ـ لضمان التنسيق السليم، وتبادل الخبرات، وتجنب الازدواجية وضمان التأثير في منطقة الساحل. والواقع أن الصفات الفنية والتنظيمية الهائلة التي تتمتع بها منظمة الأغذية والزراعة، فضلا عن خبرتها الفريدة، مناسبة تماما لتسيير هذا المشروع الضخم المتعدد البلدان.

47. ستكون منظمة الأغذية والزراعة مسؤولة عن الإشراف العام على البرنامج، بما في ذلك: (أ) جميع جوانب تقييم المشروع؛ (ب) الإشراف الإداري والمالي والتقني طوال فترة تنفيذ البرنامج؛ (ج) الإشراف على الإدارة الفعالة للأموال لتحقيق النتائج والأهداف؛ (د) مراقبة جودة مراقبة المشاريع وتقديم التقارير إلى الصندوق الأخضر للمناخ؛ (و) إغلاق المشروع والتقييم النهائي. سوف تضمن منظمة الأغذية والزراعة بوصفها كيانا اقتصاديا مشتركا تنفيذ البرنامج وفقا لقواعد ولوائح وسياسات وإجراءات الصندوق الأخضر للمناخ ومنظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك المتطلبات ذات الصلة المتعلقة بالائتمان والمشتريات والرصد والتقييم والضمانات البيئية والاجتماعية، وغير ذلك من معايير أداء المشاريع. وستتولى منظمة الأغذية والزراعة هذه المسؤوليات بما يتماشى مع الأحكام التفصيلية المدرجة في اتفاقية الاعتماد الرئيسية (AMA) بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ. وبصفتها كيانا معتمدا للبرنامج، فإن الدور الرقابي الذي تضطلع به منظمة (الفاو) سيسند إلى المقر الرئيسي في روما والمكتب الإقليمي بأفريقيا والمكاتب والأقسام ذات الصلة في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما بإيطاليا، مثل قسم الغابات في الفاو ومكتب المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة (OCB) والأقسام الفنية الأخرى حسب الاقتضاء.

48. سوف يستخدم SURAGGWA كلا من القطاع الخاص وكيانات الوصول المباشر (DAEs). سيتم اقتناء خدمات المقاولين من القطاع الخاص بشكل تنافسي لتأجير المعدات، وشراء بذور إعادة التشجير، وبناء القدرات وغيرها من أنشطة الاستصلاح وخلق مصادر الدخل (NTFPs). تم فحص قائمة ببعض DAE في البلدان المستفيدة من البرنامج لتقييم كيفية إشراكها في البرنامج. ومن بين هذه الكيانات التي سوف تدعى، وفقا لميزتها النسبية وتجربتها، إلى تبادل خبراتها وتنفيذ أنشطة محددة، مركز المتابعة البيئية (CSE) والبنك الزراعي، وكلاهما في السنغال. وقد تم تنسيق الترتيبات المحددة في كل بلد بشكل وثيق مع وكالات NDAs، ويرد في الجدول 2 أدناه تحديد أولي للشركاء المنفذين.

الجدول 2: المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ SURAGGWA

المستوى	الكيانات المنفذة
إقليمي	المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأفريقيا (ومقره في غانا)، المكتب شبه الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لغرب أفريقيا (مقره في السنغال)
بوركينا فاسو	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في بوركينا فاسو حكومة بوركينا فاسو، من خلال وزارة البيئة والمياه والصرف الصحي
تشاد	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في تشاد حكومة تشاد، من خلال وزارة البيئة ومصايد الأسماك والتنمية المستدامة
جيبوتي	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في جيبوتي حكومة جيبوتي، من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة
مالي	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في مالي حكومة مالي، من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة
موريتانيا	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في موريتانيا حكومة موريتانيا، من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة
النيجر	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في النيجر حكومة النيجرعبر وزارة المياه والصرف الصحي والبيئة
نيجيريا	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في نيجيريا حكومة نيجيريا، من خلال وزارة البيئة الفيدرالية
السنغال	ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في السنغال حكومة السنغال، من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة

المصدر: *إعداد المؤلف..*

49. **الولوج إلى التمويل:** سوف يعمل البرنامج بشكل مباشر على تعزيز القدرات وتشجيع الإبداع لدى كيانين معتمدين على الأقل لدى صندوق المناخ الأخضر. أولا، يعد بنك السنغال الزراعي كيانا وطنيا سنغاليا يتخذ من السنغال مقرا له ويركز على توفير المنتجات والخدمات المالية للبلاد، بما في ذلك مجالات التدخل في البرنامج. ثانيا،" التجاري وافا بانك"، ومقره في المغرب، هو بنك تجاري له حضور في عموم أفريقيا في ستة من بلدان SURAGGWA الثمانية. وسوف يشتمل البرنامج على

أنشطة تنمية القدرات لموظفي القروض في البنوك في مجالات محددة مثل تقييم المخاطر الزراعية وتطوير منتجات مالية جديدة. سوف يتعاون البرنامج ـ مع مشاركة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ـ مع بنك السنغال الزراعي لطرح منتج ائتماني مالي رقمي إلى جانب الاستشارات الإلكترونية المتعلقة بالمحاصيل\الطقس لعملاء البنك. ستغطي وحدات التنفيذ القطرية (CIUs) في كل بلد الوظائف المتعلقة بالأنشطة الوطنية المرتبطة بالحصول على التمويل.

50. **تمويل الكربون:** وفي إطار تنفيذ أنشطة تمويل الكربون، سوف يتعاون البرنامج بشكل مباشر مع الحكومات الوطنية وشركائها، والمنظمات الإقليمية أو الشبكات العاملة في أسواق الكربون، وخاصة تحالف غرب أفريقيا لأسواق الكربون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة أسواق الكربون في أفريقيا، والوكالة الأفريقية للسور الأخضر العظيم. ستغطي وحدات التنفيذ القطرية (CIUs) في كل من البلدان الثمانية الوظائف المتعلقة بالأنشطة الوطنية. وسوف تكون PA-GGW هي الوكالة التنفيذية الإقليمية التي ستشرف على تنفيذ الأنشطة الإقليمية. وبالنسبة لأنشطة تنمية القدرات مثل الدورات التدريبية أو ورش العمل، سيتعاون البرنامج مع شبكات تحالف غرب أفريقيا بشأن أسواق الكربون ويستفيد منها.

III. الإطار السياسي والقانوني والإداري

1.3 القوانين واللوائح المعمول بها

51. وبما أن القوانين واللوائح والسياسات الوطنية المتعلقة بتنفيذ البرامج، وبشكل أكثر تحديدا، تنفيذ الأنشطة والتدابير المتعلقة بالضمانات، تختلف باختلاف البلد الذي تم التنفيذ فيه، فإن الجدول 3 يقدم لمحة عامة عن تلك الأكثر صلة بالبلدان الثمانية المشاركة في برنامج ضمان الجودة الشاملة. سيتم تعميق المراجعة خلال السنة الأولى من التنفيذ، بمجرد تطوير خطط ESMPs الخاصة بكل بلد. وترد قائمة أطول للسنغال في أسفل الجدول 3، كمثال للقوانين والسياسات التي ينبغي إدراجها في خطط ESMPs الخاصة بكل بلد عند وضعها خلال السنة الأولى من التنفيذ.

الجدول 3: القوانين واللوائح الوطنية المعمول بها

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
بوركينا فاسو	• الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2021-2025 (PNDES-II). • مشروع الدعم الإقليمي للرعي في منطقة الساحل-بوركينا فاسو (PRAPS-BF 2)/خطة تسيير الآفات والنفايات الخطرة ((PGPDD • إطار سياسة إعادة توطين السكان (CPRP) للمرحلة الثانية من مشروع دعم الرعي الإقليمي في الساحل-بوركينا فاسو ((PRAPS-BF 2 • الاستراتيجية الوطنية لاستعادة التربة وحفظها واستعادتها في بوركينا فاسو 2020-2024 وخطة العمل للاستراتيجية الوطنية لاستعادة التربة وحفظها واستعادتها في بوركينا فاسو 2020-2022 • 2021-2025 خطة عمل البرنامج الوطني لتنمية المياه في أفق 2030. • سياسة القطاع: البيئة والمياه والصرف الصحي (PS-EEA, 2018-2027). • سياسة قطاع الإنتاج الزراعي-الحراجي-الرعوي 2018-2027. • الاستراتيجية الوطنية لاستصلاح التربة وحفظها واستعادتها في بوركينا فاسو 2020-2024 وخطة العمل للاستراتيجية	• القانون رقم AN/2018-017 المؤرخ 17 مايو 2018 بشأن مدونة قواعد الاستثمار في مصايد الأسماك الزراعية الحراجية والرعوية والحياة البرية في بوركينا فاسو. • القانون رقم AN/2012-034 الصادر في 2 يوليو 2012 بشأن إعادة تنظيم الزراعة والأراضي في بوركينا فاسو • المرسوم رقم PRES/PM/MINEFID/MFPTPS/0287-2021 بشأن الوضع الخاص لمهنة المياه والزراعة والبيئة • المدونة رقم CNT/2015-070 بشأن قانون توجيه الزراعة والحراجة والرعي ومصائد الأسماك والحياة البرية في بوركينا فاسو • المرسوم رقم PRESTRANS/PM/MERH/MEF/1189-2015 الصادر في 22 أكتوبر 2015 والذي يعتمد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (PNA). • المرسوم رقم PRES/471-2002 القاضي بإصدار القانون رقم AN/0272002 الصادر في 9 أكتوبر 2002 والذي يسمح لبوركينا فاسو بالانضمام إلى بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ • القانون رقم CNT/2015-018 الذي يجيز التصديق على الاتفاقية المنشئة للوكالة الأفريقية للسور الأخضر العظيم (AGMV) التي تم تبنيها في نجامينا في 17 يونيو 2010 • القانون رقم AN/2017-026 الصادر في 15 مايو 2017 والمتعلق بضبط تسيير المبيدات الحشرية في بوركينا فاسو. المدونة رقم AN/2013-006 بشأن قانون البيئة في بوركينا فاسو. • المدونة رقم AN/2011-003 بشأن قانون الغابات في بوركينا فاسو.

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
	الوطنية لاستصلاح التربة وحفظها واستعادتها في بوركينا فاسو 2020-2022	• القانون رقم AN/2009-034 الصادر في 16 يونيو 2009 بشأن حيازة الأراضي الريفية. • المدونة رقم 2002-034 بشأن القانون التوجيهي المتعلق بالرعي في بوركينا فاسو. • المدونة رقم AN/2017-048 الصادر في 16 نوفمبر 2017 بشأن قانون الصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية. • الأمر القانوني المشترك رقم 2000-MRA/Agri/MEE/MEF/MATS/MEM/MIHU/30 الذي ينظم رعي الماشية والانتجاع في بوركينا فاسو. • المدونة رقم AN/2001-002 بشأن قانون التوجيه المتعلق بتسيير المياه. • المرسوم PRES/PM/MEDD/MATDS/1065-2012 المؤرخ 31 ديسمبر 2012 والذي يصنف المسطحات المائية إلى مناطق صيد ذات أهمية اقتصادية وطرق تسييرها. • المرسوم رقم PRES/PM/MEE/185-2001 الذي يحدد معايير تصريف الملوثات في الهواء والماء والتربة. • المدونة رقم AN/2014-012 المؤرخ 22 أبريل 2014 بشأن القانون التوجيهي المتعلق بالوقاية من المخاطر والأزمات الإنسانية والكوارث وتسييرها. • ميثاق المياه لبحيرة فولتا.
تشاد	• الخطة الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ في جمهورية تشاد • الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس (2018-2030) • الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتنمية قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية في تشاد • رؤية 2030، تشاد التي نريدها	• الأمر رقم PR/2018/043 بشأن التوجيه الزراعي والحرجي والرعوي ومصائد الأسماك. • المرسوم رقم PR/MEEP/2018/1561 المؤرخ 10 سبتمبر 2018 بشأن إنشاء وصلاحيات وتكوين وعمل الهيئة الوطنية المختارة لصندوق المناخ الأخضر في تشاد (AND-GCF) • الأمر رقم PR/MEEP/SG/DG/2018/061 الصادر في 11 يوليو 2018 بشأن إنشاء وصلاحيات وتكوين وتشغيل الهيئة الوطنية المختارة لآلية التنمية النظيفة في تشاد (AND-MOP). • القانون رقم PR/98/014 الذي يحدد المبادئ العامة لحماية البيئة. • المرسوم رقم PR/2020/006 بشأن النظام الأساسي العام لموظفي هيئات المياه والغابات. • المرسوم رقم PR/PM/MAE/2014/579 الذي يحدد شروط تسيير أراضي الغابات. • القانون رقم PR/2019/025 الذي يحدد المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية للتنمية الإقليمية في جمهورية تشاد • القانون رقم PR/2004/9 الذي ينظم السياسة الصحية والوقاية الجماعية من الأمراض التي تعتبر، قانونا، معدية للحيوانات على أراضي جمهورية تشاد. • القانون رقم 4 الصادر في 31 أكتوبر 1959 والذي ينظم حياة البدو الرحل على أراضي جمهورية تشاد.

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المدونة رقم PR/99/016 المنشئة لقانون المياه. • القانون رقم PR/2008/14 بشأن نظام الغابات والحياة البرية والموارد السمكية.
جيبوتي	• خطة التنمية الوطنية لجيبوتي 2020-2024- الدمج - الربط - المؤسسات ((ICI • الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وبرنامج العمل، 2017 • رؤية جيبوتي 2035 • القانون رقم AN/06/5th L/140 بشأن السياسة الوطنية لتسيير المخاطر والكوارث	• القانون رقم AN/09/6th L/51 بشأن مدونة البيئة. • القانون رقم AN/82/243 الذي ينظم قطع الأشجار في جمهورية جيبوتي. • المرسوم رقم PR/MID/0192-2006 المنشئ لإطار مؤسسي لتسيير المخاطر والكوارث. • القانون رقم AN/91/2eL/178 الذي يحدد إجراءات تطبيق القوانين المتعلقة بحيازة الأراضي. • المرسوم رقم PR/DFAIT/110-2013 المنشئ للآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة للنزاعات الرعوية والحضرية. • القانون رقم AN/95/3e L/93 المؤرخ 04 أبريل 1996 بشأن قانون المياه. • المرسوم رقم PR/MAEM/0031-2000 الصادر بموجب القانون رقم AN/95/3rd L/93 الصادر في 4 أبريل 1996 بشأن قانون المياه، المتعلق بمكافحة تلوث المياه
مالي	• CSCRP - الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر • PNCC- السياسة الوطنية لتغير المناخ • NAPA – برنامج العمل الوطني للتكيف • الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث • SNPA- الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي • CSI-GDT- إطار الاستثمار الاستراتيجي للتسيير المستدام للأراضي • PNIP – SA- خطة الاستثمار الوطنية ذات الأولوية في القطاع الزراعي • PDA سياسة التنمية الزراعية	• قانون التوجيه الزراعي • مرسوم بشأن إنشاء وتحديد صلاحيات وتنظيم وتشغيل البرنامج الوطني للوقاية من الكوارث وتسيير مخاطر الكوارث
موريتانيا	• الخطة الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية 2018-2025 • الاستراتيجية الوطنية للولوج المستدام إلى المياه والصرف الصحي (SNADEA) لعام 2030 • الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030)، المجلد الثاني • الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (PNDA)2015-2025. • الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لموريتانيا بحلول عام 2015 ورؤية عام 2030	• قانون التوجيه الزراعي الرعوي رقم 2013-024. • القانون رقم 98-016 المتعلق بالتسيير التشاركي للواحات. • القانون رقم 2000-045 المتعلق بالقانون الإطاري الخاص بالبيئة. • القانون رقم PR/008-2021/ المتعلق بضبط البيئة. • القانون رقم 2007-055 الصادر في 18 سبتمبر 2007 والذي يلغي ويحل محل القانون رقم 97-007 الصادر في 20 يناير 1997 بشأن مدونة الغابات.

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
	• استراتيجية تنمية القطاع الريفي في أفق 2025 (SDSR)	• المرسوم رقم 2009-104 الصادر في 6 أبريل 2009 والمتعلق بتنفيذ القانون رقم 2007-055 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 97-007 الصادر في 20 يناير 1997 بشأن مدونة الغابات. • القانون التوجيهي رقم 2010-001 الصادر في 07 يناير 2010 المتعلق بالتخطيط الجهوي • القانون رقم 44-2000 بشأن المدونة الرعوية في موريتانيا. • قانون التوجيه الزراعي الرعوي رقم 2013-024 • القانون رقم 2004 - 024 الصادر في 13 يوليو 2004 بشأن قانون تربية الماشية في موريتانيا • القانون رقم 2005-30 المنشئ لقانون المياه • الإعلان الوزاري بشأن حوض المياه الجوفية السنغالي الموريتاني
النيجر	• الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي (SPN2A-2035). خطة العمل 2022-2026 • الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. • خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2022PDES-2026 (3 مجلدات). • سياسة الأراضي الريفية في النيجر • استراتيجية الوقاية من الأزمات الغذائية وتسييرها لعام 2021-2025 • برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر وتسيير الموارد الطبيعية (PAN-LCD/GRN). • الاستراتيجية الوطنية وخطة التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي SPN2A 2020-2035 • الإطار الاستراتيجي للمياه الزراعية في منطقة الساحل.	• المرسوم رقم 93-015 الذي يحدد المبادئ التوجيهية للقانون الريفي. • الأمر رقم 2010-29 الصادر في 20 مايو 2010 المتعلق بالرعي • المرسوم رقم 2018-538 الذي يحدد مدونة الإنذار الوطني • القانون الإطاري رقم 98-56 المؤرخ 29 ديسمبر 1998 المتعلق بالتسيير البيئي • المرسوم رقم PRN/MESU/DD/027-2019 المؤرخ 11 يناير 2019 بشأن شروط تطبيق القانون رقم 2018-28 المؤرخ 14 مايو 2018 الذي يحدد المبادئ الأساسية للتقييم البيئي في النيجر • المدونة رقم 2004-040 المنشئة لنظام الغابات • المرسوم رقم PRN/ME/DD/191-2018 الصادر في 16 مارس 2018 والذي يحدد طرق تطبيق القانون رقم 2004-040 الصادر في 8 يونيو 2004 بشأن نظام الغابات في النيجر. • القانون رقم 2001-32 الصادر في 31 ديسمبر 2001 بشأن توجيه سياسة تخطيط استخدام الأراضي. • المدونة رقم 2004-48 بشأن القانون الإطاري المتعلق بتربية الماشية • المرسوم رقم 007PRN/MAG/EL-97 الذي يحدد وضع المناطق الرعوية • الأمر رقم 2010-09 الصادر في 1 أبريل 2010 والذي ينص على قانون المياه في النيجر. • الأمر رقم MEE/LCD/DGH/DL/0122 المؤرخ 18 أكتوبر 2010 الذي يحدد شروط ممارسة التسيير المجتمعي لنقاط المياه في شبه قطاع إمدادات المياه في المناطق الريفية • ميثاق المياه لحوض بحيرة تشاد (نسخة 2011)

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
نيجيريا	• السياسة الوطنية للتكنولوجيا والابتكار في مجال الزراعة (NATIP). 2022-2027 • الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الحياة البرية والغابات في نيجيريا 2022-2026 • 2050 الرؤية الطويلة الأجل لنيجيريا ((LTV-2050 • السياسة الوطنية لتغير المناخ في نيجيريا: 2021-2030 • خطة الاستدامة الاقتصادية، 2020	• قانون مجلس البحوث الزراعية في نيجيريا • قانون تغير المناخ، 2021 • قانون حماية الأصناف النباتية، 2021. القانون رقم 5 لعام 2021. • قانون (إنشاء) الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم رقم 3 لعام 2015 • قانون الغابات. 1956, 1961 • اللوائح البيئية الوطنية (قطاع اللباب والورق والخشب والمنتجات الخشبية)، 2013. S.I. رقم 2013/34 • لوائح الغابات. تاريخ النص الأصلي: 1956 (1963) • قانون استخدام الأراضي (التحقق من صحة بعض القوانين، وما إلى ذلك) لعام 1979 (رقم 94 لعام 1979) • قانون استخدام الأراضي لعام 1978 • جيغاوا؛ زيندر: مذكرة تفاهم بشأن تنظيم وتسيير الانتجاع العابر للحدود بين منطقة زيندر (جمهورية النيجر) وولاية جيغاوا (جمهورية نيجيريا الاتحادية)، 13 أغسطس 2022 • قانون الموارد المائية • قانون الموارد المائية (المعدل) • ميثاق المياه لحوض بحيرة تشاد (نسخة 2011)
السنغال	• PSE – خطة السنغال الصاعد • PNADT – الخطة الوطنية لتنمية استخدام الأراضي (2035) • PRACAS - برنامج تسريع التنمية الزراعية في السنغال • PANA - برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ • PAN - خطة التكيف الوطنية • PNDD – السياسة الوطنية للتنمية المستدامة • PNAE - خطة العمل الوطنية للبيئة • الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في السنغال • البرنامج الوطني للوقاية من المخاطر الكبرى والحد منها وتسيير الكوارث الطبيعية • PNIA- البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي	• القانون رقم 2001-01 الصادر في 15 يناير 2001 بشأن مدونة البيئة • القانون رقم 2004-16 الصادر في 4 يونيو 2004 بشأن قانون التوجيه الزراعي-الحراجي-الرعوي • القانون رقم 96-06 الصادر في 22 مارس 1996 بشأن قانون المجتمع المحلي • القانون رقم 96-07 الصادر في 22 مارس 1996 بشأن نقل الصلاحيات البيئية إلى المجتمعات المحلية والمرسوم رقم 96-1134 الصادر في 27 ديسمبر 1996 **قائمة مفصلة بالقوانين ذات الصلة في السنغال:** • قانون التوجيه الزراعي الحراجي الرعوي. تاريخ النص: 25 مايو 2004 • القانون رقم 2009-27 بشأن السلامة البيولوجية. تاريخ النص: 08 يوليو 2009 • المقرر الوزاري رقم 17070 المؤرخ 15 أكتوبر 2013 المعدل للمقرر رقم 4741 المؤرخ 14 أبريل 2009 المنشئ والمنظم لوحدة التنسيق والهيئات الإشرافية لمشروع دعم القطاع الزراعي (PAFA). تاريخ النص: 15 أكتوبر 2013 • المرسوم رقم 2009-1408 بشأن مهام وتنظيم وعمل اللجنة الوطنية للسلامة البيولوجية (CNB). تاريخ النص: 23 ديسمبر 2009 • المقرر الوزاري رقم MAEL-UPA 5122 بشأن إنشاء وتنظيم البرنامج الوطني للبنية التحتية الريفية (PNIR). تاريخ النص: 19 مايو 2000

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المرسوم رقم 96-1134 المتعلق بتنفيذ قانون نقل الصلاحيات إلى الولايات والبلديات والمجتمعات الريفية في مجال تسيير البيئة والموارد الطبيعية. تاريخ النص: 27 ديسمبر 1996 • المقرر الوزاري رقم 3313 بإنشاء وتنظيم مشروع تعزيز الشركات الصغيرة الريفية (PROMER). تاريخ النص: 23 أبريل 1996 • المرسوم رقم 2017-932 بإنشاء منطقة دياس الاقتصادية المندمجة الخاصة (ZESID). تاريخ النص: 09 مايو 2017 • المرسوم رقم 2008-1260 بشأن الاعتراف بالمنظمات الزراعية المشتركة بين المهن وتنظيمها وعملها (OIA). تاريخ النص: 10 نوفمبر 2008 • المرسوم رقم 2008-1259 بشأن تنظيم وتشغيل النظام الوطني للبحوث الزراعية الحراجية والرعوية (SNRASP). تاريخ النص: 10 نوفمبر 2008 • المرسوم رقم 2008-1262 الذي ينشئ نظام حماية اجتماعية زراعية - حراجية - رعوية. تاريخ النص: 10 نوفمبر 2008 • المقرر الوزاري رقم 5621 المؤرخ 22 أغسطس 2006 بإنشاء وتنظيم وحدة التسيير والهيئات الإشرافية والتنسيقية لبرنامج تنمية الأسواق الزراعية وأسواق الأغذية الزراعية في السنغال. تاريخ النص: 22 أغسطس 2006 • المقرر الوزاري رقم 5620 المؤرخ 22 أغسطس 2006 الذي تم بموجبه إنشاء وتنظيم وحدة التنسيق الفني والائتماني والهيئات الإشرافية والتنسيقية لبرنامج الخدمات الزراعية ومنظمات المنتجين، المرحلة الثانية (PSAOP 2). تاريخ النص: 22 أغسطس 2006 • المرسوم رقم 2019-785 المؤرخ 17 أبريل 2019 بشأن صلاحيات وزير الزراعة والمعدات الريفية. تاريخ النص: 17 أبريل 2019 • المرسوم رقم 2017-1600 بتاريخ 13 سبتمبر 2017 بشأن صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الوزراء المكلف بمراقبة البرنامج الاستعجالي للتنمية الجماعية (PUDC). تاريخ النص: 13 سبتمبر 2017 • المرسوم رقم 2017-1573 المؤرخ 13 سبتمبر 2017 بشأن صلاحيات وزير الزراعة والمعدات الريفية. تاريخ النص: 13 سبتمبر 2017 • المرسوم رقم 2017-1602 الصادر في 13 سبتمبر 2017 بشأن صلاحيات الوزير المنتدب لدى وزير الزراعة والمعدات الريفية والمسؤول عن دعم وتجميع منظمات المزارعين. تاريخ النص: 13 سبتمبر 2017 • المقرر الوزاري رقم 22998 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 بإنشاء وتنظيم وحدة التسيير والهيئات الإشرافية والتنسيقية لمشروع دعم السياسات الزراعية (PAPA). تاريخ النص: 18 ديسمبر 2015

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المقرر الوزاري رقم 18811 بتاريخ 21 سبتمبر 2015 بشأن تحويل مراكز تعليم مبادئ زراعة البستنة (CIH) إلى مراكز تعليم مبادئ المهن الزراعية وتحسين الخبرة فيها (CIPA). تاريخ النص: 21 سبتمبر 2015 • المرسوم رقم 2015-679 الصادر في 26 مايو 2015 الذي ينشئ إطارا منسقا لرصد وتقييم السياسات العامة (CASE). تاريخ النص: 26 مايو 2015 • المقرر الوزاري رقم 2066 الصادر في 14 فبراير 2013 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل برنامج دعم PNIA السنغال (PAPSEN). تاريخ النص: 14 فبراير 2014 • المرسوم رقم 2014-47 الصادر في 20 يناير 2014 بإلغاء واستبدال المرسوم رقم 2003827 الصادر في 10 أكتوبر 2003 بشأن تنظيم وعمل غرف التجارة والصناعة والزراعة (CCIA). تاريخ النص: 20 يناير 2014 • مرسوم وزاري رقم 18585 مؤرخ في 28 نوفمبر 2013 يحدد رسوم الإمداد بالمياه والصرف في وادي نهر السنغال. تاريخ النص: 28 نوفمبر 2013 • المرسوم رقم 2013-1268 المؤرخ 23 سبتمبر 2013 بشأن صلاحيات وزير الزراعة والمعدات الريفية. تاريخ النص: 23 سبتمبر 2013 • المقرر الوزاري رقم 4671 المؤرخ 2 أبريل 2013 الذي يعدل ويحل محل المقرر رقم 7067 المؤرخ 9 أغسطس 2010 بشأن إنشاء وتنظيم وحدة التسيير والهيئات الإشرافية والتنسيقية لبرنامج تنمية سوق الزراعة والأغذية الزراعية في السنغال (PDMAS). تاريخ النص: 02 أبريل 2013 • المقرر الوزاري رقم 1080 الصادر في 7 فبراير 2013 والذي يحدد تكوين وقواعد عمل الهيئة الإشرافية للوكالة الوطنية للتكامل والتنمية الزراعية (ANIDA). تاريخ النص: 27 فبراير 2013 • المرسوم رقم 2012-371 الصادر في 27 مارس 2012 بإلغاء واستبدال المرسوم رقم 99-86 المنشئ للمعهد السنغالي للبحوث الزراعية (ISRA). تاريخ النص: 27 مارس 2012 • المقرر الوزاري رقم 12917 الصادر في 18 نوفمبر 2011 والذي ينص على إنشاء لجنة فنية لصياغة وإعداد مشروع تطوير وتمويل الأعمال التجارية الزراعية في السنغال. تاريخ النص: 18 نوفمبر 2011 • المرسوم رقم 2011-1028 المؤرخ 25 يوليه 2011 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 2006-1336 المؤرخ 29 نوفمبر 2006 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل الوكالة الوطنية لخطة العودة إلى الزراعة. تاريخ النص: 25 يوليو 2011 • المقرر الوزاري رقم MMIAPME-SG 457 الصادر في 5 يناير 2011 بشأن تنظيم الخدمات الجهوية للمناجم والصناعة والصناعات الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة. تاريخ النص: 05 يناير 2011

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المرسوم رقم 10834 MDCL/SG الصادر في 25-11-2009 بإنشاء لجنة توجيهية للبرنامج الوطني للتنمية المحلية (PNDL). تاريخ النص: 25 نوفمبر 2009 • المقرر الوزاري رقم 7245 MEF-ANSD المؤرخ 28 يوليو 2009 الذي ينشئ ويضع قواعد تنظيم وعمل اللجان الفرعية والمجموعات المواضيعية للبرامج الإحصائية (CTPS). تاريخ النص: 28 يوليو 2009 • المقرر الوزاري رقم 6579 بإنشاء اللجنة الفنية لمراقبة وإعلان الكوارث الطبيعية التي تؤثر على المناطق الريفية والتي تسببت في كوارث في الزراعة والثروة الحيوانية والغابات وأنشطة صيد الأسماك. تاريخ النص: 29 يونيو 2009 • المرسوم رقم 1261-2008 الذي يؤسس ويحدد قواعد تنظيم وتشغيل صندوق الهجمة الزراعية العظمى من أجل الغذاء والوفرة (GOANA). تاريخ النص: 10 نوفمبر 2008 • المرسوم رقم 513-2008 الصادر في 20 مايو 2008 والذي ينشئ ويحدد قواعد تنظيم وعمل الوكالة الوطنية للبحوث العلمية التطبيقية (ANRSA). تاريخ النص: 20 مايو 2008 • المقرر الوزاري رقم 9565 المؤرخ 18 أكتوبر 2007 المعدل للمقرر رقم 004805 المؤرخ 15 يونيو 2007 بشأن إنشاء وتنظيم لجنة التوجيه والمراقبة لمكون دعم منظمات المنتجين في برنامج الخدمات الزراعية ومنظمات المنتجين المرحلة 2 (PSAOP2). تاريخ النص: 18 أكتوبر 2007 • المرسوم رقم 1146-2007 المؤرخ 4 أكتوبر 2007 بشأن تنظيم وتشغيل الصندوق الوطني للتنمية الزراعية والرعوية (FNDASP). تاريخ النص: 04 أكتوبر 2007 • المرسوم رقم 1147-2007 المؤرخ 4 أكتوبر 2007 بشأن تنظيم وعمل المجلس الأعلى واللجان الجهوية الزراعية-الحرجية- الرعوية. تاريخ النص: 04 أكتوبر 2007 • المقرر الوزاري رقم 3105 MAHDHORT المؤرخ 24 يونيو 2005 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل برنامج إنتاج "بيساب" في السنغال. تاريخ النص: 24 يونيو 2005 • المقرر الوزاري رقم 2015 المؤرخ 26 أبريل 2005 بإنشاء وتنظيم وحدة تنسيق المشاريع وبرنامج دعم اللامركزية. تاريخ النص: 26 أبريل 2005 • مقرر من رئاسة الوزراء رقم 1875 بتاريخ 14 أبريل 2005 بإنشاء لجنة توجيه وطنية ولجنة فنية لاستراتيجية النمو المتسارع. تاريخ النص: 14 أبريل 2005 • مقرر من رئاسة الوزراء رقم 837 المؤرخ 3 مارس 2005 بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لصياغة وإعداد البرنامج الوطني للتنمية المحلية. تاريخ النص: 03 مارس 2005 • المرسوم رقم 1254-2004 الصادر في 17 سبتمبر 2004 والذي يحدد قواعد تنظيم وتشغيل المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS). تاريخ النص: 17 سبتمبر 2004

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المقرر الوزاري رقم 6841 المؤرخ 9 أكتوبر 2003 الذي أنشأ برنامج تنمية الموارد المائية الزراعية في "باس - كازامانس" وتنظيمه وتشغيله. تاريخ النص: 09 أكتوبر 2003 • المقرر الوزاري رقم 3751 MFPTEOP-DTSS الصادر في 06 يونيو 2003 والذي يحدد فئات الشركات والأعمال المحظورة على الأطفال والشباب والحد الأدنى للسن الذي ينطبق عليه الحظر. تاريخ النص: 06 يونيو 2003 • المقرر الوزاري رقم 3749 MFPTEOP-DTSS الصادر في 06 يونيو 2003 بإنشاء وحظر أسوأ مزارع عمالة الأطفال. تاريخ النص: 06 يونيو 2003 • المقرر الوزاري رقم 3748 MFPTEOP-DTSS المؤرخ 06 يونيو 2003 بشأن عمالة الأطفال. تاريخ النص: 06 يونيو 2003 • المقرر الوزاري رقم 3307 بشأن تنظيم المديريات الإقليمية للتنمية الريفية. تاريخ النص: 15 مارس 2000 • مرسوم وزاري رقم 3303 بشأن تنظيم مديرية البستنة. تاريخ النص: 15 مارس 2000 • المقرر الوزاري رقم 3309 بشأن تنظيم مديرية وقاية النباتات. تاريخ النص: 15 مارس 2000 • المقرر الوزاري رقم 3304 بشأن تنظيم مديرية التحليل والتنبؤ والإحصاء. تاريخ النص: 15 مارس 2000 • المقرر الوزاري رقم 3302 بشأن تنظيم مديرية الزراعة. تاريخ النص: 14 مارس 2000 • المرسوم رقم 2000-187 الذي يجيز للمزرعة التجريبية توليد واستخدام مواردها الخاصة. تاريخ النص: 08 مارس 2000 • مرسوم رقم 99-909 بشأن تنظيم وزارة الزراعة. تاريخ النص: 14 سبتمبر 1999 • المرسوم الوزاري رقم 6309 MA بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل مشروع تعزيز مشاريع البستنة الصغيرة والمتوسطة الحجم (PME.H). تاريخ النص: 07 سبتمبر 1999 • المقرر الوزاري رقم 5710 بإنشاء اللجنة الوطنية لتنسيق ومراقبة الخدمات الزراعية وبرنامج دعم منظمات المزارعين (PSAOP). تاريخ النص: 18 أغسطس 1999 • المقرر الوزاري رقم 2542 المؤرخ 7 أبريل 1999 الذي يؤسس وينظم مشروع استصلاح وتنمية القرى (PADV). تاريخ النص: 07 أبريل 1999 • المرسوم رقم 99-85 بإنشاء وتنظيم الصندوق الوطني للبحوث الزراعية والصناعية الزراعية (FNRAA). تاريخ النص: 04 فبراير 1999 • المرسوم رقم 98-982 الذي يحدد قواعد تنظيم وعمل المعهد السنغالي للبحوث الزراعية. تاريخ النص: 04 ديسمبر 1998

البلد	إطار السياسات	الأدوات التشريعية والتنظيمية
		• المقرر الوزاري رقم 2613 بإنشاء وتنظيم مشروع تعزيز التصدير الزراعي (PPEA). تاريخ النص: 15 أبريل 1998 • المقرر الوزاري رقم 2489 ME-MA-UPA بشأن إنشاء وتنظيم شبكة فرعية وطنية للشبكة الساحلية للتوثيق العلمي والتقني (RESADOC، RESADOC-Senegal). تاريخ النص: 27 مارس 1997 • المقرر الوزاري رقم 6167 MA بإنشاء مجموعة التفكير الاستراتيجي بشأن برنامج الاستثمار الزراعي (PISA). تاريخ النص: 08 أغسطس 1996 • المرسوم رقم 2009-1409 بشأن مهام وتنظيم وعمل الهيئة الوطنية للسلامة البيولوجية (ANB). تاريخ النص: 23 ديسمبر 2009 • مقرر من رئاسة الوزراء رقم 7265 MAEL-UPA بشأن إنشاء وتنظيم البرنامج الوطني للبنية التحتية الريفية (PNIR). تاريخ النص: 18 أغسطس 2000 • المقرر الوزاري رقم 7269 القاضي بإنشاء اللجنة التوجيهية لمشروع الشركات الريفية المتناهية الصغر (PROMER).. تاريخ النص: 31 يوليو 1997 • التعميم MAR/CT/SMD/989 تاريخ النص: 05 يونيو 2018 • القانون رقم 2000-14 المؤرخ 10 يناير 2000 الذي يأذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على اتفاقية إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، المعتمدة في روتردام في 11 أيلول/سبتمبر 1998. تاريخ النص: 10 يناير 2000

المصدر: *إعداد المؤلف..*

52. **القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين:** القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين\حقوق المرأة متوفرة في وثائق تقييم النوع وخطة العمل الداعمة. ومن أجل الإيجاز، لا يتم تغطية هذه القوانين بالتفصيل ضمن هذا الإطار (ESMF)، وينصح مراجعو المشاريع ومنفذوها ومديروها بالرجوع مباشرة إلى هذه الوثائق للحصول على مزيد من المعلومات.

53. **تغيير طبيعة القوانين واللوائح:** قد تتغير هذه القوانين واللوائح والإرشادات (وما إلى ذلك) عبر الزمن في جميع أنحاء منطقة البرنامج. في الحالات التي تحدث فيها تغييرات، على سبيل المثال، من خلال تعديل أو قانون\لائحة\إرشادات جديدة\إلخ. تلغي أحد القوانين المذكورة سابقا، يجب أن يمتثل البرنامج لأحدث التشريعات.

2.3 تطبيق معايير|إجراءات المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ

54. استنادا إلى آلية الاستقرار المالي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وإطار الضمان الاجتماعي الأوروبي، تم إعداد وثائق الضمانات التالية: (i) إطار التسيير البيئي والاجتماعي (ESMF)، مع ملاحق تغطي خطة الأقليات العرقية (الملحق 7) ودمج تقييم النزاعات ومنعها وتسييرها في جميع أنشطة المشروع (خاصة في إطار المكون 1 - استصلاح الأراضي، انظر الملحق 9 وكذلك قائمة الاستبعاد في الملحق 1)؛ (ii) خطة إشراك الأطراف المعنية (SEP، انظر الملحق 7 المنفصل)؛ و(iii) تقييم النوع وخطة العمل (GAP، انظر الملحق 8 المنفصل). وقد تم الكشف عن الوثائق علنا قبل التنفيذ وموافقة مجلس الإدارة على احترام تعديل "بيلوسي"[13] كأفضل ممارسة، بالرغم من أن البرنامج ليس عالي المخاطر (تصنيف المخاطر معتدل فقط)، وتستجيب الوثائق بشكل جماعي لمعايير الحماية الموضحة أدناه.

المعايير البيئية والاجتماعية (ESSs) ذات الصلة بالبرنامج

55. تنص كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ على أن البرامج والمشاريع التي تدعمها المنظمة والتي يمولها الصندوق الأخضر للمناخ يجب أن تفي بالمعايير البيئية والاجتماعية التي تم تصميمها لتجنب المخاطر البيئية والاجتماعية الضارة والآثار السلبية للمشاريع أو تقليلها أو الحد منها أو تخفيفها. تتضمن هذه المعايير (المقدمة هنا بالترتيب المستخدم من قبل منظمة الأغذية والزراعة):

- ESS 1: تسير الموارد الطبيعية؛
- ESS 2: التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والموائل الطبيعية؛
- ESS 3: الموارد الوراثية النباتية خدمة للأغذية والزراعة؛
- ESS 4: الموارد الوراثية الحيوانية والمائية خدمة للأغذية والزراعة
- ESS 5: تسيير الآفات والمبيدات الحشرية؛
- ESS 6: إعادة التوطين القسري والتشريد؛
- ESS 7: العمل اللائق؛
- ESS 8: المساواة بين الجنسين؛
- ESS 9: الشعوب الأصلية والتراث الثقافي.

56. إن مشاركة الأطراف المعنية ليست مدرجة صراحة كمعيار، ولكنها تعتبر جزءا حيويا من تصميم المشروع وتنفيذه وحمايته. هناك أحكام لضمان المشاركة الهادفة ضمن خطة إشراك الأطراف المعنية (الملحق 7) وتم تعميم التعليقات الأولية والمشاركة في تصميم برنامج SURAGGWA.

[13] يتطلب تعديل "بيلوسي" لعام 1989 الكشف عن التأثيرات البيئية قبل 120 يوما على الأقل من موافقة مجلس الإدارة على المشاريع عالية المخاطر وأحيانا كبيرة المخاطر (URL: https://www.gao.gov/archive/2000/ns00192.pdf)

57. تم تصميم استثمارات المشروع المقترحة لتحقيق فوائد اجتماعية وبيئية وتم تصنيف البرنامج على أنه بمخاطر متوسطة (الفئة "ب"). استنادا إلى أنشطة البرنامج، كما هو موضح في الفصل 2، ستكون معايير الحماية البيئية والاجتماعية التالية مرتبطة بالموضوع: ESS1 وESS3 وESS4 وESS5 وESS7 وESS9. للامتثال لهذه المعايير، نظرا لأنه لا يمكن تحديد جميع الأنشطة الفرعية أثناء التقييم، تم إعداد أدوات ضمان محددة كما هو مبين في الجدول 4.

الجدول 4: قائمة بمعايير الضمانات ذات الصلة بالبرنامج

معيار الضمان	الأهمية	أدوات الضمان وتدابير التخفيف
ESS1- تسيير الموارد الطبيعية	نعم	قائمة الاستثناءات (الملحق 1)- البرنامج يعمم المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحكامة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن الأنشطة.
ESS2- التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والموائل الطبيعية	لا	قائمة الاستثناءات (الملحق 1)
ESS3- الموارد الوراثية النباتية خدمة للأغذية والزراعة	نعم	ESMF/ESMP
– ESS4 الموارد الوراثية الحيوانية والمائية خدمة للأغذية والزراعة	نعم	قائمة الاستثناءات (الملحق 1)، و ESMF/ESMP
– ESS5تسيير الآفات والمبيدات الحشرية؛	نعم	قائمة الاستبعاد (الملحق 1)، ESMF/ESMP مع أنشطة المشروع التي تركز على الإيكولوجيا الزراعية والتسيير المتكامل للآفات (IPM)، مع بعض المجتمعات التي تستخدم أحيانا "النيم" الحيوي كمبيد حشري.
– ESS6 إعادة التوطين القسري والتشريد؛	لا	قائمة الاستثناءات (الملحق 1)
ESS7– العمل اللائق	نعم	ESMF/ESMP؛ مع جلسات توعية، عند الحاجة، حول العمالة الريفية اللائقة، والأعمال المناسبة للأعمار، والصحة والسلامة المهنية. يشمل البرنامج الدعم المقدم من فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة لدمج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحكامة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في هذه المقاربة.
ESS8– المساواة بين الجنسين	لا	يشتمل البرنامج بالفعل على "تحليل النوع وخطة العمل"، مع أنشطة محددة تستهدف النوع مدمجة في تصميم البرنامج.
– ESS9الشعوب الأصلية والتراث الثقافي.	نعم	إطار ESMF، والموافقة FPIC (مفصلة في الملحق 6 كجزء من خطة الأقليات العرقية)، وآلية البحث عن الفرص (الملحق 5)

المصدر: *إعداد المؤلف..*

58. بما أن منظمة الأغذية والزراعة هي الكيان المعتمد، فإن الضمانات تتبع النظام البيئي الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، ولكن الجدول 5 يقدم لمحة عامة عن كيفية توافق المعايير البيئية والاجتماعية للصندوق الأخضر للمناخ مع النظام البيئي الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، لتسهيل الرجوع إليه.

الجدول 5: المواءمة بين المعايير البيئية والاجتماعية للصندوق الأخضر للمناخ والمعايير البيئية الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

المعايير البيئية والاجتماعية لـ GCF	**المعايير البيئية والاجتماعية لـ FAO**
1- تقييم وتسيير المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	**ESS1** تسيير الموارد الطبيعية **ESS8** المساواة بين الجنسين
2 – اليد العاملة وظروف العمل	**ESS7** العمل اللائق
3- كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث	**ESS5** تسيير الآفات والمبيدات الحشرية؛
4 – المجتمع والصحة والسلامة والأم	**ESS7** العمل اللائق (جزئيا)
5- اكتساب الأراضي وإعادة التوطين القسري	**ESS6** إعادة التوطين القسري والتشريد؛
6 - الحفاظ على التنوع البيولوجي والتسيير المستدام للموارد الطبيعية الحية	**ESS2** التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والموائل الطبيعية **ESS3** الموارد الوراثية النباتية خدمة للأغذية والزراعة **ESS4** الموارد الوراثية الحيوانية والمائية خدمة للأغذية والزراعة
7 – الشعوب الأصلية (وبشكل أكثر تحديدا، سياسة الشعوب الأصلية لدى (GCF	**ESS9** الشعوب الأصلية والتراث الثقافي.
8 - التراث الثقافي	

المصدر: *إعداد المؤلف..*

59. وترد تفاصيل كل معايير الضمانات ذات الصلة ببرنامج SURAGGWA في **الجدول 6**.

الجدول 6 تفاصيل حول معايير الضمانات ذات الصلة بـ SURAGGWA

معايير الضمانات	الصلة بالمشروع
ESS1 - تسيير الموارد الطبيعية	قد تتضمن هذه الاتفاقية تغييرات (إيجابية) في حقوق الحيازة القائمة، حيث أنها تدعم المسارات 3-9 المحددة في *الدليل التقني بشأن دمج VGGT في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وحياد تدهور الأراضي*. وستستند عملية المشاركة إلى أفضل الممارسات التي يستخدمها فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمشاريع ذات الصلة في المنطقة، مما يسهل عمليات الأطراف المعنية الوطنية والمحلية لضمان الحكامة المسؤولة للحيازة وإشراك المجموعتين في حقوق الحيازة القانونية والعرفية (الرسمية\غير الرسمية) واستخدام الأراضي. إذا كان الاستصلاح يتطلب استبعادا (مؤقتا) للرعي أو الاستخدامات الأخرى، فسيتم التفاوض على ذلك محليا مع جميع مجموعات المستخدمين ذات الصلة قبل بدء أنشطة الاستصلاح. للحصول على مزيد من التفاصيل حول مقاربة SURAGGWA لتجنب المشاكل، نذكر ما يلي: ESS6 (إعادة التوطين\النزوح)، وحقوق استخدام الأراضي\الولوج إليها، وضمان إجماع المجتمع، يرجى مراجعة الفقرة 57.
ESS3 - الموارد الوراثية النباتية خدمة للأغذية والزراعة	يعمل البرنامج مع شركاء محليين (مراكز البذور الوطنية، والمجتمعات المحلية المنتجة للبذور الفائضة) من أجل الاستصلاح في بعض الحالات، وقد يتضمن ذلك، حسب الضرورة، نقل البذور و\أو مواد الزراعة. المقاربة المفضلة للبرنامج هي تعبئة وتدريب المجتمعات المشاركة في الاستصلاح لجمع البذور المحلية. وحيثما لزم الأمر، قد نبني على شبكات تبادل البذور القائمة بين مراكز البذور الوطنية في البلدان الثمانية. وعلى وجه التحديد، سيتم استخدام الأنواع المحلية المشار إليها في مجموعات نباتات غرب وشرق أفريقيا وبذور الأنواع المحلية من خلال شراكة مع بنك الألفية للبذور النباتية للحدائق الملكية في "كيو" (منذ عام 2001). المؤسسات القطرية في مالي (IER Herbarium and seed bank)، وفي النيجر (Centre National de Semences Forestieres) وفي بوركينا فاسو (Centre National de Semences Forestieres – CNSF) لديها بالفعل عينات من الأنواع المحلية للنباتات الإقليمية. وهي جميعا تشارك بنشاط في تدخلات توريد البذور واستعادتها، كجزء من وزارات البيئة، وقد ساهمت في صياغة SURAGGWA (2022). هذه المؤسسات ملتزمة بتنفيذ البرنامج ودعم التدريب وتقديم المشورة وبناء القدرات في مجال جمع الأنواع المحلية والتعامل معها ونشرها. لن يترك ترتيب التنفيذ هذا أي خيار لإدخال الأنواع الغازية غير المحلية في أنشطة الاستصلاح.
ESS4- الموارد الوراثية الحيوانية والمائية خدمة للأغذية والزراعة	سيساعد البرنامج في إعادة تأهيل وتجديد الأراضي والتربة في الأراضي شديدة التدهور والمتدهورة بشكل معتدل في منطقة الساحل (أي زيادة الأشجار والحراجة الزراعية في المنطقة). وعلى الرغم من أنها لن تعمل داخل المناطق المحمية، إلا أنها قد تعمل بالقرب منها في بعض الحالات. وسوف يكون التفاعل مع المناطق المحمية إيجابيا على وجه الحصر؛ على سبيل المثال، استعادة الكثبان الرملية لمنع تراكم الطمي على مواقع الأراضي الرطبة المحمية التابعة لاتفاقية "رامسار".

معايير الضمانات	الصلة بالمشروع
ESS5 – تسيير الآفات والمبيدات الحشرية؛	لن يكون هناك أي مشتريات أو إمدادات من المبيدات الكيميائية؛ ومع ذلك، هناك دائما خطر يتمثل في أن زيادة الإنتاج في منطقة معينة قد تؤدي إلى زيادة الاستخدام (غير المباشر) للمبيدات الحشرية. وللتخفيف من هذا، يشار إلى مبادئ الإيكولوجيا الزراعية والتسيير المتكامل للآفات في هذا الإطار، وسوف تتضمن الممارسات التي يتم تدريسها في إطار البرنامج بعض التوعية بشأن التسيير البيئي للآفات. في بعض المجتمعات، قد يكون هناك استخدام لمبيد "النيم" الحيوي. وبالإضافة إلى ذلك، قد يوفر البرنامج بعض المدخلات المباشرة في هيئة بذور للمزارعين، في الحالات التي يكون فيها إنتاج البذور في المجتمعات المحلية غير كاف. سوف يصحب هذا التزويد بالتدريب على أنشطة استعادة وتسيير الأنواع النباتية المعنية. لن يوفر البرنامج أي مبيدات حشرية.
ESS7 – العمل اللائق	سوف يكون العديد من المستفيدين من الرعاة من ذوي الدخل المنخفض و-أو الرعاة-المزارعيين. وسوف يساعد البرنامج في بناء قدراتهم على الصمود وزيادة قدرتهم على الولوج إلى التمويل. يتم إجراء تحليلات سلسلة القيمة ضمن المكون 2. بالإضافة إلى ذلك، تعد الجوانب التالية المتعلقة بـ ESS7 مهمة: • ويعمل بعض الشباب كعاملين أسريين مساهمين بدون أجر و\أو يتخلون بشكل متزايد لخلق وفرة في الزراعة في المناطق الريفية؛ • يعمل البرنامج في حالات عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل؛ • وسيشمل البرنامج التعاقد من الباطن، وفي بعض الحالات، توظيف العمال مباشرة؛ • ولأن البرنامج يصنف الأهداف حسب الرجال والنساء والشباب، فإننا نتوقع أن يشارك الشباب (فقط أولئك الذين تجاوزوا الحد الأدنى لسن العمل المحدد على المستوى الوطني) في بعض الأنشطة المناسبة للعمر في إطار المكون 2 (و\أو ربما المكون 1). وسوف تشارك الأسرة في بعض أنشطة الاستصلاح، وقد يندرج بعض الشباب المشاركين (الذين تعرفهم منظمة العمل الدولية بأنهم أي شخص يتراوح عمره بين 15 إلى 24 عاما) ضمن الفئة المذكورة هنا (15-18).
ESS9 – الشعوب الأصلية والتراث الثقافي.	على الرغم من أن بعض بلدان GGW لا تعترف رسميا بالشعوب الأصلية، فهناك عدد من الأقليات العرقية داخل المنطقة تستجيب لتعريف الشعوب الأصلية لأغراض ضمانات منظمة الأغذية والزراعة وصندوق المناخ العالمي؛ وعلى هذا النحو، يتم تفعيل ESS 9.[14] وعلى وجه التحديد، هناك مجتمعات رعوية تعتبرها المجموعة الدولية للزراعة الأسرية من الشعوب الأصلية (والتي تعد "مجتمعات محلية تقليدية محرومة تاريخيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"). من أجل معالجة متطلبات الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة (FPIC)، تم عقد مشاورات خلال مرحلة التصميم لتحديد الاحتياجات والأولويات المتباينة، والشواغل الرئيسية، والطريقة (الطرق) المفضلة لمعالجة التظلمات. تم إخبار المشاركين بالتأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة للبرنامج، وفي حين أكد الجميع على الدعم والاهتمام بالبرنامج، سيتم تأكيد المناقشات المتكررة على المستويات المحلية بمجرد الموافقة على البرنامج. وقد تم اتباع هذه المقاربة من أجل تجنب فقدان ثقة المجتمعات (على سبيل المثال، الوعد بتنفيذ مشروع فرعي عندما لا يتم اختيار قريتهم كموقع نهائي). يتناول الملحق الخاص بخطة الأقليات العرقية خطة التعامل مع مجتمعات الشعوب الأصلية/الأقليات العرقية.

المصدر: *إعداد المؤلف.*

60. **المعيار ESS6 بشأن إعادة التوطين القسري والتشريد** لم يتم تفعيله لأنه، كما هو مذكور في الملحق 8 من هذا الإطارESMF، لن يكون هناك إعادة توطين أو نزوح (كما هو مشمول في قائمة الاستبعاد في الملحق 1). إذا كان الاستصلاح يتطلب استبعادا (مؤقتا) للرعي أو الاستخدامات الأخرى، فسيتم التفاوض على ذلك محليا مع جميع مجموعات المستخدمين ذات الصلة قبل بدء أنشطة الاستصلاح، وبالتالي سيكون ذلك طوعيا. وتهدف المشاورات إلى تغطية جوانب الضمانات المتعلقة باستخدام الأراضي\الولوج إليها، والمناطق التي سيتم استصلاحها، وموافقة المجتمع وتفضيلاته، وما إلى ذلك، وتهدف إلى بناء الإجماع\ضمان أن تكون المشاركة طوعية ومتفق عليها. تستند هذه المقاربة التشاورية إلى أفضل الممارسات التي يستخدمها فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمشاريع ذات الصلة في المنطقة، ويتبع عن كثب الإرشادات الواردة في إطار VGGT لمنظمة الأغذية والزراعة، ويسهل عمليات الأطراف المعنية الوطنية والمحلية لضمان الحكامة المسؤولة للحيازة وإشراك المجموعتين في الحيازة القانونية والعرفية (الرسمية/غير الرسمية) وحقوق استخدام الأراضي.

3.3 إجراءات تحليل الثغرات وسدها

61. وتصنف منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ البرامج والمشاريع الفرعية إلى واحد من ثلاثة تصنيفات: *عالية المخاطر*، *ومتوسطة المخاطر*، *ومنخفضة المخاطر*، وتفصلان تصنيف مخاطر المشروع وأساس ذلك التصنيف في وثائق البرنامج وعلى المواقع الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ. يقبل الصندوق الأخضر للمناخ المعايير وتصنيفات المخاطر للكيانات المعتمدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي فإن إطار ESMF يستخدم في هذا المشروع إرشادات الفرز التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لتصنيف المخاطر.

62. واستنادا إلى تصنيف المخاطر المعتدل الخاص بالبرنامج فيما يتصل بالبيئة والاعتبارات الاجتماعية، فإن بعض اللوائح التنظيمية الوطنية في كل بلد من بلدان SURAGGWA مناسبة لاستثمارات البرنامج، في حين سيتم استخدام تدابير إضافية لسد

---

[14] يدرك معيار ESS 9 أن تقاليد الشعوب الأصلية ومعارفها تمثل فرصا للعديد من التحديات التي سوف تواجهها البشرية في العقود المقبلة. ويكتسي هذا أهمية خاصة في ما يتصل بالنظم الغذائية للشعوب الأصلية في مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والمعارف التقليدية فيما يتصل بالتكيف مع أوجه الضعف والآثار المترتبة على تغير المناخ. تشير التقديرات إلى أن الشعوب الأصلية تمثل نحو 5% من سكان العالم، ومع ذلك فإنها تمثل 15% من فقراء العالم. إن الأجندة التي تلبي متطلبات الأمن الغذائي العالمي، والتسيير المستدام للموارد الطبيعية، وتخفيف حدة الفقر، لن تكتمل ما لم تعالج احتياجات الشعوب الأصلية. ولهذا السبب، تبنت منظمة الأغذية والزراعة في عام 2010 سياستها بشأن الشعوب الأصلية والقبلية التي تستند إلى اتفاقيات قانونية دولية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2007، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169. تدعم سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الشعوب الأصلية المعيار ESS 9، وتوفر التوجيه المؤسسي لاحترام قضايا الشعوب الأصلية وإدراجها وتعزيزها في عمل المنظمة. والمبادئ الأساسية لهذه السياسة هي: تقرير المصير: احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافاتها وممارساتها التقليدية التي تساهم في التنمية المستدامة والمنصفة؛ والموافقة الحرة المسبقة المستنيرة. وعلاوة على ذلك، يدرك المعيار ESS 9 أهمية التراث الثقافي المادي وغير المادي للأجيال الحالية والمقبلة.

الثغرات إذا كانت التشريعات الوطنية أقل صرامة من متطلبات ضمانات FAO\GCF. وبما أن البرنامج يغطي ثمانية بلدان، فإن تحليل الفجوات الخاصة بكل بلد بين التشريعات وضمانات FAO\GCF سيتم من قبل أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمية، بدعم من المتخصصين في الضمانات الاجتماعية الوطنية والمساواة بين الجنسين باتباع المبادئ المنصوص عليها في هذا الإطار ESMF، حيث يتم تطبيق سياسة أكثر صرامة. كما يتم دمج جهود بناء القدرات المتعلقة بالتنظيم والإشراف كجزء من تسيير الضمانات الخاصة ببرنامج SURAGGWA وكجزء من تصميم البرنامج (مثل أنشطة المراقبة والتقييم).

IV. خط الأساس البيئي والاجتماعي، المخاطر وتدابير التخفيف المقترحة

1.4 خط الأساس البيئي والاجتماعي: مناطق المشروع

63. تستند المعلومات الواردة في خط الأساس هذا إلى حد كبير على مرفقات اقتراح تمويل المشروع الشامل. إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا، يُدعى القراء إلى الاطلاع على المرفقات، التي تغطي مواضيع مثل: نظرة عامة على المحاصيل الرئيسية، وتأثيرات تغير المناخ في منطقة الساحل، وتوافر المياه والتحديات، وتأثير تغير المناخ على القطاع الزراعي، والتحليل الجغرافي المكاني لاختيار المنطقة المستهدفة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، واعتبارات تصميم المشاريع، ومواءمة السياسات، وتقييم غازات الاحتباس الحراري.

64. لكل قسم فرعي، يوفر خط الأساس نظرة عامة إقليمية، تليها معلومات أكثر تفصيلا للسنغال، لاستخدامها كنموذج عند وضع خطط التسيير البيئي والاجتماعي الكاملة.

الموقع الجغرافي والطوبوغرافيا

65. لأغراض خط الأساس البيئي والاجتماعي هذا، لم يتم تضمين سوى المعلومات ذات الصلة بالضمانات. كما تم تقديم معلومات إضافية لمعالجة الجوانب التي لم تتم تغطيتها بالفعل في المرفقات، وتحديدا: معلومات عن (i) الطوبوغرافيا والجيولوجيا؛ (ii) المياه؛ استخدامات المياه الجوفية وجودتها ومواردها؛ (iii) النباتات والحيوانات البرية؛ (iv) ديناميكيات التنوع البيولوجي.

- ***نظرة عامة إقليمية***

66. منطقة الساحل، التي تقع في جنوب الصحراء الكبرى وتمتد عبر العديد من البلدان، بما في ذلك السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان. هذه المنطقة ذات تضاريس مسطحة نسبيا مع سهول قاحلة وشبه قاحلة تغطيها السهوب والسافانا. تتميز جغرافية الساحل بخطوط العرض العالية، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يساهم في المناخ الجاف إلى شبه الجاف.

تختلف الارتفاعات قليلا وعادة ما تتراوح بين 200 و 600 متر فوق مستوى سطح البحر. ومع ذلك، قد تحتوي بعض المناطق على تلال وجبال معزولة.

67. تتميز منطقة الساحل بتنوع تضاريسها وجغرافيتها عبر مختلف بلدانها. الواقع أن التضاريس المسطحة نسبيا في بوركينا فاسو، والتي تتألف من تضاريس محلية وشبكة هيدروغرافية مهمة في الجنوب، تتناقض بشكل صارخ مع البيئة الصحراوية في تشاد، والتي تغطي أكثر من ثلث مساحة البلاد، وتفصل فعليا سكان الشمال عن سكان الجنوب. الصحراء التشادية عبارة عن حوض كبير تحده من الشرق هضبة "إنيدي" ومن الشمال جبال تيبستي، التي تضم أعلى قمة في البلاد، وبركان إيمي كوسي على ارتفاع 3.415 متر فوق مستوى سطح البحر. تتميز التضاريس في مالي بهضاب في الجنوب والغرب، وسهل من الطمي في دلتا النيجر الداخلية في الوسط، وجبال بلورية في الشمال الشرقي. في موريتانيا، معظم الأراضي في الصحراء الكبرى، مع سهول وتضاريس ليست متفاوتة جدا، فضلا عن الصحاري الصخرية. في الشمال، هناك هضاب عالية، تصل ذروتها في 915 متر، مثل "كدية الجل"، بينما في وسط البلاد، تحد "الحوض الشرقي" في الجنوب الشرقي هضاب من الحجر الرملي. أما السنغال، من ناحية أخرى، فهي مسطحة عموما، حيث تقتصر الوعورة على شرق السنغال فقط مع هضاب من الحجر الرملي تشكل سفوح "فوتا جالون" وجبال صغيرة من الدولريت والجرانيت. تتميز النيجر ونيجيريا وجيبوتي أيضا بطبوغرافيتها الفريدة، مثل المناظر الطبيعية المتباينة للغاية في النيجر والتي تتراوح من الكثبان الرملية إلى الجبال العالية، والمناظر الطبيعية المتنوعة في نيجيريا مع الهضاب والتلال والسهول، والتضاريس الوعرة في جيبوتي مع الهضاب البركانية والجبال العالية والوديان العميقة. وبشكل عام، تخلف تضاريس منطقة الساحل وجغرافيتها المتنوعة تأثيرات كبيرة على نظمها الإيكولوجية، وتوزيعها السكاني، وتنميتها الاقتصادية. التضاريس والجغرافيا التفصيلية لمناطق البرنامج مفصلة في الملحق 2 من اقتراح التمويل الكامل.

68. إن جغرافية وتضاريس منطقة الساحل من العوامل المهمة التي يتعين علينا أن نضعها في الحسبان من أجل فهم مدى ضعف المنطقة وشعوبها. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تعاني منطقة الساحل حاليا من تدهور الأراضي وتدهور التنوع البيولوجي وانخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة تعرض السكان المحليين للخطر[15]. كان للتغيرات المناخية، مثل هطول الأمطار والتغيرات في درجات الحرارة، تأثير كبير على النظم الإيكولوجية في منطقة الساحل، وهو ما قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه والتربة، فضلا عن انخفاض الموارد الغذائية للسكان المحليين[16].

[15] حالة موارد الأراضي والنظم الإيكولوجية في الساحل. FAO, 2019.
[16] ضيوف، أ. وآخرون (2020). تأثيرات تغير المناخ على الأنظمة البيئية في منطقة الساحل: مراجعة للمصادر المتوفرة. جامعة ييل، الولايات المتحدة الأمريكية

- ***نظرة عامة حول البيئة الجغرافية في السنغال***

69. السنغال بلد منبسط نسبيا بمتوسط ارتفاع أقل من 50 متر في ما يقرب من ¾ من الإقليم. هناك وعورة نادر في التضاريس: شبه جزيرة الرأس الأخضر البركانية، و"جرف" تييس والسفوح الأولى لكتلة فوتا جالون الجبلية على الحدود الغينية حيث أعلى نقطة هي 581 مترا. ويمتد ساحل البلاد على طول المحيط الأطلسي لأكثر من 700 كم، من سانت لويس إلى غامبيا. من داكار إلى سانت لويس، يتكون الساحل من امتدادات للكثبان الرملية، مفصولة بأراضي منخفضة خصبة تسمى نيايس. أما إلى الجنوب من شبه جزيرة الرأس الأخضر، فإن الساحل يميل أكثر إلى شكل خط مسنن، ثم تفسح منحدرات "توباب ديالاو" الطريق أمام مستنقعات المنغروف، حيث تخترق أذرع نهري سين وسالوم الأرض، لتأخذ شكل متاهة. تقع مصبات أنهار السنغال وسلوم وكازامانس تحت مستوى سطح البحر عند ارتفاع المد.

70. يشهد ثبات خصائص التربة تناقصا من الغرب إلى الشرق. فهناك تباين كبير جدا. هناك تمييز بين التربة الرملية والجافة في الشمال، والتربة الحديدية في المناطق الوسطى والتربة الليتريتية في الجنوب. فقد أدى انخفاض الغطاء النباتي، وإزالة الغابات، والتآكل بفعل المياه والرياح، والتملح، والتحمض، إلى تدهور التربة، وبالتالي الحد من ملاءمتها للزراعة.

71. تتألف السنغال من خمس مناطق جغرافية بيئية متميزة، لكل منها سماتها وخصائصها الفريدة. وتشمل هذه العناصر ما يلي: (i) *سهول نيايس الساحلية* الواقعة في الجزء الغربي من البلاد، والتي تتميز بتضاريس منخفضة وشواطئ رملية وبأهميتها النباتية في المناطق الوسطى الدنيا والشمالية من *السنغال*؛ (ii) *منطقة فيرلو* الحراجية-الرعوية الواقعة في المركز العلوي والشمال الشرقي من البلاد، والتي تتميز بدرجات حرارة مرتفعة وندرة النباتات؛ (iii) حوض الفول السوداني، الواقع في المناطق الوسطى والشمالية السفلى من السنغال، والمعروف بدرجات حرارته المرتفعة وانخفاض هطول الأمطار وتربته الخصبة جيدة الامتصاص للرطوبة؛ (iv) وادي نهر السنغال الواقع في الجزء الشرقي من البلاد، والذي يتميز بأراضي خصبة وموارد مائية وفيرة وكثافة سكانية عالية؛ (v) السنغال الشرقية، والتي تشمل جغرافية متنوعة بما في ذلك السهول الخصبة والتلال المتموجة والنتوءات الصخرية، وتشهد مزيجًا من المناخات شبه القاحلة والاستوائية حسب المنطقة؛ و(vi) منطقة كازامانس، الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد، وتتميز بالغابات الكثيفة وأشجار المانغروف والأراضي الرطبة ووفرة الحياة البرية وتنوع النباتات. تشكل هذه المناطق البيئية الجغرافية الست المشهد المتنوع للسنغال وتساهم مجتمعة في الميزات والموارد الفريدة للبلاد.

72. ولأغراض هذا المشروع، تم اختيار المناطق داخل صحراء فيرلو، ومنطقة حوض الفول السوداني، ووادي نهر السنغال على أساس تسجيل درجات الهشاشة المناخية.

73. ***الطوبوغرافيا والجيولوجيا في صحراء فيرلو.*** تشمل منطقة فيرلو الرعوية الحرجية مساحة شاسعة تبلغ 36.289 كيلومترا مربعا، وتشهد حاليا عملية تصحر متقدمة للغاية، تتميز بانخفاض كبير في الغطاء النباتي نتيجة للجفاف والحصاد غير المستدام للنباتات الخشبية من قبل الرعاة. تتشكل المنطقة من أنواع مختلفة من التربة، بما في ذلك: (i) تربة استوائية حديدية ضعيفة التطور ذات رمال سيليكية، والتي تعمل كمراعي للانتجاع؛ (ii) تربة استوائية حديدية قليلة الرشح بنسيج رملي طيني أو تشكيلة حديدية، تستخدم في كل من المراعي وزراعة الفول السوداني؛ (iii) تربة بنية شبه قاحلة؛ و(iv) تربة بنية-حمراء شبه قاحلة تشكلت على الكثبان الرملية "الأوغولية"، تستخدم في الغالب لزراعة الدخن واللوبيا.

74. ***الطوبوغرافيا والجيولوجيا في حوض الفول السوداني.*** حوض الفول السوداني هو منطقة تمتد على 38.728 كم^2، تتميز بتربة استوائية مشبعة بعناصر الحديد الممزوجة بالرمال مع رشح محدود. هذه التربة عالية المحتوى من الرمال، وتحتوي على أقل من 5% من المواد العضوية، وغالبا ما تعاني من التدهور بسبب الاستغلال المفرط والرعي الجائر. على الرغم من حالتها المستنزفة، تظل هذه التربة مناسبة لزراعة الفول السوداني في وقت مبكر. بالإضافة إلى هذه التربة، يشمل حوض الفول السوداني أيضا تربة بنية شبه قاحلة، يشار إليها عادة باسم "تربة السطح"، وهي عبارة عن تداخلات هيدرومورفية مع تصريف رديء. وتستخدم هذه التربة لزراعة الذرة الرفيعة خلال أشهر الشتاء وللرعي خلال موسم الجفاف. تتضمن أنواع التربة الأخرى الموجودة في حوض الفول السوداني: (i) التربة الاستوائية الحديدية المرتشحة ذات الملمس الرملي والرشح الطيني، والمعروفة أيضا باسم "التربة البيج"؛ (ii) التربة سيئة التطور ذات الأصل غير المناخي، مثل زبدة اللاتريت، التي تستخدم للمراعي؛ (iii) التربة الاستوائية الحديدية المرتشحة ذات البقع الحديدية والكتل المتحجرة، والتي يشار إليها باسم "التربة الجديدة"، وتستخدم لزراعة الفول السوداني. وأخيرا، في الجزء الجنوبي الغربي من حوض الفول السوداني، هناك تربة طينية وفيرة بالمواد العضوية. وتستخدم هذه التربة لزراعة الفول السوداني والذرة الرفيعة والذرة والمنيهوت.

75. ***الطوبوغرافيا والجيولوجيا في وادي نهر السنغال.*** يمتد حوض نهر السنغال على مساحة 22.472 كيلومتر مربع ويعمل كمركز بالغ الأهمية لمحاصيل الانحسار التقليدية مثل الذرة الرفيعة والذرة والأرز، فضلا عن المناطق المروية. يحمل هذا النهر أهمية كبيرة بالنسبة للشعب السنغالي والتوازن الجيوسياسي لغرب أفريقيا، نظرا لطبيعته الدولية ومجراه المائي الطويل. يؤدي وجود سهول الطمي والمرتفعات الرملية على طول الضفة اليسرى لنهر السنغال إلى تباين أنواع التربة. وتشمل هذه العناصر ما يلي: (i) التربة سيئة التطور ذات الأصل غير المناخي؛ (ii) التربة الناتجة عن التعرية، ذات ملمس خشن أو حجري أو صخري وخصائص هيدرومورفية، والتي تظهر حبيبات صغيرة من الدبال على السطح مع خطوط حديدية في العمق؛ (iii) التربة البنية شبه القاحلة المائية ذات الخصائص الهالومورفية الخفيفة؛ (iv) التربة الهالومورفية غير المتحللة المتكونة على طمي الدلتا؛ (v) التربة الهيدرومورفية المعدنية ذات الخصائص شبه الغليانية، المتكونة على الطمي الطيني؛ (vi) التربة الحديدية الاستوائية المتسربة التي تفتقر إلى الحديد. يقدم حوض نهر السنغال مجموعة معقدة من أنواع التربة، لكل منها خصائص فريدة وحالات استخدام محتملة لأنظمة إنتاج مختلفة.

المناخ

- ***نظرة عامة إقليمية***

76. هناك خصائص واتجاهات محلية في كل بلد من بلدان SURAGGWA، ولكن غالبية البلدان المختارة لهذا المشروع تشهد مناخا صحراويا حارا شبه قاحل. بشكل عام، تشهد البلدان موسمين؛ حارا في الربيع\الصيف، وباردا في الخريف\الشتاء. يتراوح متوسط درجة الحرارة من 20 إلى 35 درجة مئوية على مدار السنة، في حين يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي من 60 إلى 1050 ملم. ومع ذلك، فإن معظم هذه الأمطار(يتراوح من ¼ إلى كل هطول الأمطار السنوي تقريبا) يحدث خلال شهر واحد، عادة في أغسطس. وتخلق هذه الظروف المناخية تحديات كبيرة للزراعة، وخاصة من حيث توفر المياه. سجلت هذه البلدان زيادة عامة في متوسط درجات الحرارة وانخفاضا في معدلات هطول الأمطار المتراكمة سنويا في بعض البلدان. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تغيير في توزيع الأمطار، مع فترة أمطار أقل ولكن أكثر كثافة. وتتسق هذه الاتجاهات مع الاتجاهات المبرمجة في كل من سيناريوهي RCP4.5 و RCP8.5. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ينخفض مؤشر التبخر والنتح القياسي السنوي لهطول الأمطار (SPEI) في بعض البلدان، مما يشير إلى انخفاض ثابت في توافر المياه الجوفية وزيادة في موجات الجفاف الجيولوجية. تشير هذه الاتجاهات إلى أن تغير المناخ من المرجح أن يخلف تأثيرا كبيرا على الموارد المائية والإنتاجية الزراعية في هذه البلدان.

77. من حيث الاتجاهات التاريخية، ارتفع متوسط درجة الحرارة بنحو + 0.3 درجة مئوية في كل عقد من الزمان في كل بلد من بلدان برنامج SURAGGWA ، مع زيادة إجمالية قدرها حوالي + 1.5 درجة مئوية خلال السنوات الـ 50 الماضية. فقد شهدت أغلب البلدان المشاركة في البرنامج انخفاضا في معدلات هطول الأمطار المتراكمة سنويا. ومع ذلك، أظهرت النيجر ونيجيريا زيادة في كل من قياسي أكبر هطول للأمطار في يوم واحد ومتوسط أكبر هطول للأمطار في 5 أيام، مما يشير إلى تغير في توزيع الأمطار مع فترات أمطار أقل ولكن أكثر كثافة.

78. حاليا، تتراوح درجة الحرارة من 25 إلى 35 درجة مئوية خلال المواسم الدافئة والباردة، حسب البلد. ويتراوح معدل هطول الأمطار المتراكم سنويا بين 60 ملم في موريتانيا إلى 1050 ملم في نيجيريا. تشهد أغلب البلدان موسما مطيرا في أغسطس، وموسما أدنى في ديسمبر ويناير، باستثناء جيبوتي وموريتانيا ومالي، التي تشهد موسما مطيرا في أغسطس ولا تهطل الأمطار بين نوفمبر وأبريل.

79. ومن حيث الاتجاهات المتوقعة، فمن المنتظر أن يرتفع متوسط درجة الحرارة والحد الأقصى بالنسبة لكل البلدان المشاركة في البرنامج. من المتوقع أن ينخفض معدل هطول الأمطار السنوي في السنغال، في حين أن النتائج في بوركينا فاسو وتشاد وجيبوتي ومالي أقل وضوحا. ومن المتوقع أن ينخفض الحد الأقصى للأيام الممطرة المتتالية في بوركينا

فاسو وموريتانيا والنيجر والسنغال، في حين من المتوقع أن يزداد في جيبوتي. من المتوقع أن يزداد معدل هطول الأمطار الأكبر في يوم واحد وأكبر معدل تراكم لهطول الأمطار في 5 أيام في معظم البلدان، مما يشير إلى تغير في توزيع هطول الأمطار. وأخيرا، من المتوقع أن ينخفض مؤشر التبخر والنتح القياسي السنوي لهطول الأمطار في تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال في ظل كل من السيناريوهين، مما يشير إلى انخفاض في توافر المياه الجوفية وزيادة في موجات الجفاف الجيولوجية.

- ***المناخ والأرصاد الجوية في السنغال***

80. يمكن أن تعزى الاختلافات المناخية بين المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية في البلاد إلى موقعها الجغرافي. فالإقليم معرض جزئيا أو كليا لتأثير رياح التجارة البحرية، والهارمتان، والرياح الموسمية بسبب التضاريس غير المعوقة، مما يعزز الدوران في الغلاف الجوي. ونتيجة لهذا فإن مناخ المنطقة السودانية الساحلية يسود هذه المنطقة عبر موسمين. يتميز موسم الأمطار، من يونيو إلى أكتوبر، بالرياح الموسمية، وهي رياح حارة ورطبة تنشأ من الإعصار المضاد "سانت هيلينا". تهيمن الرياح التجارية الشمالية على موسم الجفاف، من نوفمبر إلى مايو، بما في ذلك رياح التجارة البحرية القادمة من الإعصار المضاد آزورس ورياح الهارمتان القادمة من الإعصار المضاد الليبي.

81. تتبع التغيرات في درجات الحرارة الإيقاع الموسمي وتتأثر بمجموعة من العوامل الجوية والجغرافية. تسجل درجات الحرارة الدنيا عادة في شهر يناير، بينما تسجل درجات الحرارة القصوى خلال موسم الأمطار. يتبع توزيع "خط تساوي الحرارة" مسارا عاما بين الشمال والجنوب، مع تأثير معتدل كبير للبحر على الساحل الشمالي. درجات الحرارة في هذه المنطقة معتدلة، تتراوح بين 16 درجة مئوية إلى 30 درجة مئوية. ومع ذلك، فإن السمة الأبرز للمناخ هي التغير المكاني الملحوظ لهطول الأمطار، والذي يتقلب بين أكثر من 1000 ملم في الجنوب وأقل من 300 ملم في الشمال في المتوسط. يسمح هذا التوزيع للأمطار بتقسيم البلاد إلى منطقتين مناخيتين رئيسيتين يفصل بينهما 500 مم على "خط تساوي مقاييس الأمطار".

82. فالبلاد تتمتع بنظامين متميزين لهطول الأمطار: نظام شمال الساحل، حيث تقل معدلات سقوط الأمطار عن 300 ملم، ونظام جنوب الساحل، حيث تتراوح معدلات سقوط الأمطار بين 300 إلى 500 ملم. وتضم المنطقة السودانية الواقعة إلى الجنوب من 500 ملم على "خط تساوي مقاييس الأمطار" النظام السوداني الشمالي، حيث تتراوح معدلات سقوط الأمطار بين 500 إلى 1000 ملم، ونظام جنوب السودان، حيث تتجاوز معدلات سقوط الأمطار 1000 ملم.

الوضع التاريخي والحالي

83. *درجة الحرارة* - في السنغال، يمكن فهم التغيرات في درجات الحرارة من خلال التقلبات خلال السنة وبين السنوات. وقد تميز تطور درجات الحرارة في السنغال في الفترة من عام 1970 إلى عام 2018 بزيادة تتراوح بين 0.2 إلى 0.8 درجة مئوية تبعا للمكان؛ وهو أكثر وضوحا على مستوى الحد الأدنى منه على مستوى الحد الأقصى (DEEC، 2015).

الشكل 3. التباين في متوسط درجة الحرارة السنوي مقارنة بالوضع الطبيعي (1981-2010) من عام 1950 إلى عام 2019، السنغال

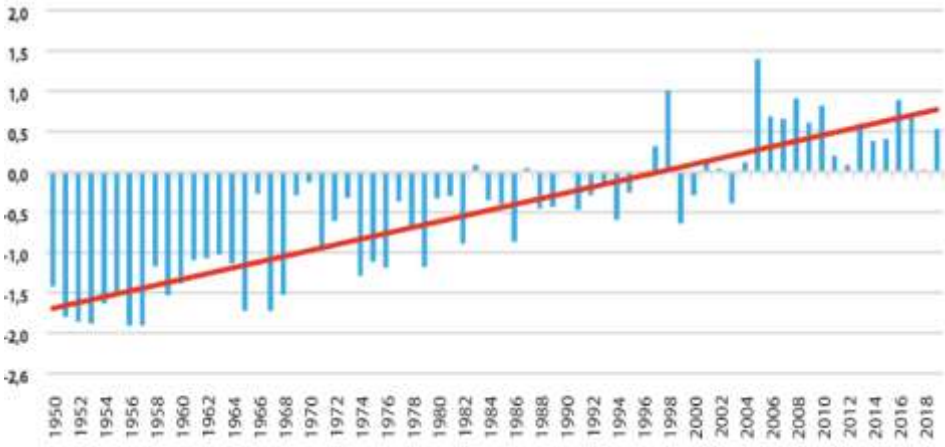

المصدر: ANACIM, 2020

84. وعموما، تبرز ثلاث فترات: الأولى من 1950 إلى 1968 مع درجات حرارة أقل من المعدل الطبيعي لعام 1961-1990، والثانية من 1969 إلى 1994 مع درجات حرارة قريبة من المعدل الطبيعي عموما والثالثة من 1995 إلى 2018 مع اختلافات في درجات الحرارة يمكن أن تتجاوز 1 درجة مئوية، حيث تظهر 1998 و 2005 كسنتين أكثر حرارة (انظر الشكل 3). ومع ذلك، فإن ارتفاع درجات الحرارة في السنوات الإحدى عشرة الماضية (2010-2019) لا يصل إلى 1 درجة مئوية. غير أنه، خلال المواسم الدافئة، يرتفع متوسط درجات الحرارة بشكل متزايد.

85. *قياس تهاطل الأمطار*- شهدت السنغال فترتين رئيسيتين (02) من حيث اتجاهات سقوط الأمطار: فترة تميزت بانخفاض كبير في معدلات سقوط الأمطار بين عامي 1950 و 1986 وفترة أخرى تميزت بزيادة غير ذات دلالة إحصائية في معدلات سقوط الأمطار من عام 1987 إلى عام 2019. تتميز الفترة بين عامي 1950 و 1986 بفترتين مناخيتين: فترة رطبة بين عامي 1950 و 1969 وفترة جافة من عام 1970 إلى عام 1986. ومن عام 1987 فصاعدا، كانت هناك عودة خجولة لهطول الأمطار، والتي اتسمت بفترة طبيعية طبعها تقلب كبير بين عامي (1987-1998). وتتوافق العشرين (20) سنة الأخيرة نسبيا مع الفترة الرطبة، باستثناء بضع سنوات (2002، 2004، 2012، 2018).

الاتجاهات المستقبلية

86. *درجة الحرارة* - في السنغال، تنتظر توقعات المناخ التي قدرتها ANACIM و LPAOSF في إطار شبكة التنمية الشاملة أيضا زيادة في درجات الحرارة وتقلبها القوي بين السنوات بحلول عام 2035. وهذه الزيادة التي تتراوح بين 1 و 1.8 درجة مئوية سوف تكون أكثر وضوحا في شمال وجنوب شرق وغرب البلاد. وتظهر هذه الزيادة بشكل أكثر وضوحا مع السيناريو المتطرف RCP8.5 وتصل إلى قيمة +2° مئوية (انظر الشكل 4). وهذا يدل على أن السنغال قد تواجه زيادة في الظواهر المتطرفة مثل موجات الحر.

الشكل 4: اتجاهات درجات الحرارة بحلول عام 2035 في السنغال، وفقا لسيناريوهي RCP4.5 وRCP8.5

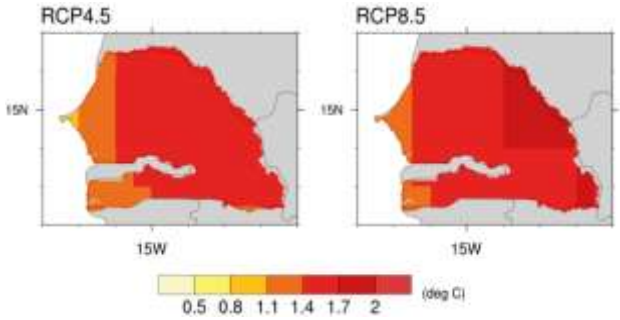

المصدر: ANACIM/LPAOSF، 2017

87. *مقاييس الأمطار*- تم تخصيص العديد من الدراسات لتغير المناخ من خلال درجات الحرارة وهطول الأمطار. وبشكل عام، تظهر هذه الدراسات انخفاضا في هطول الأمطار في أفق 2035 بنسب مختلفة من نموذج لآخر (DEEC، 2017؛ USAID، 2014؛ Bodian et al، 2016؛ Gaye، 2010). إذن بالنسبة لسيناريو RCP8.5، هناك انخفاض في التسلسل الرطب (الأيام الممطرة المتتالية) وتباين غير متجانس لهطول الأمطار (الأيام الجافة المتتالية) في المتوسط. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو الزيادة في الظواهر المتطرفة. والواقع أن متوسط اتجاه سقوط الأمطار سوف ينخفض في مختلف أنحاء البلاد، وهو ما يرتبط بندرة الأمطار الغزيرة في الشمال الغربي والمزيد من الأمطار الشديدة (التي تتجاوز النسبة المائوية 95) في الجنوب الغربي (انظر الشكل 5).

الشكل 5: التباين المكاني لعدد الأيام الممطرة المتتالية (CWD) والأيام الجافة المتتالية (CDD) وهطول الأمطار الشديد (R95P) وإجمالي هطول الأمطار (SUM) بحلول عام 2035 بالنسبة لسيناريو RCP8.5

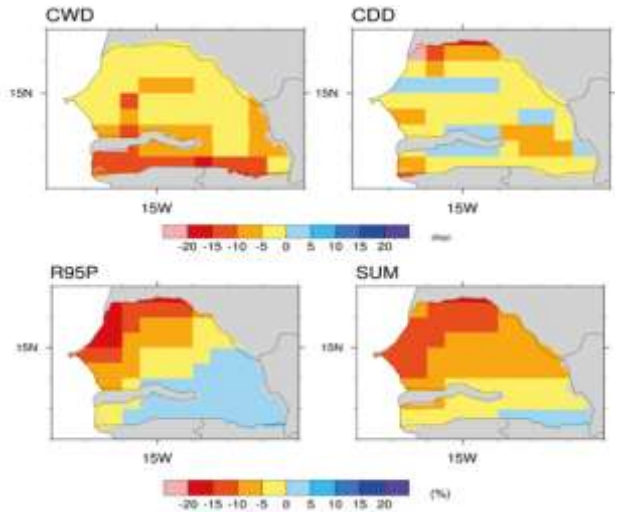

المصدر: ANACIM/LPAOSF، 2017

الشكل 6: معدل التغير في هطول الأمطار السنوي في العقود الأخيرة (2019-2010) مقارنة بالمعدل الطبيعي لعام 1981-2010

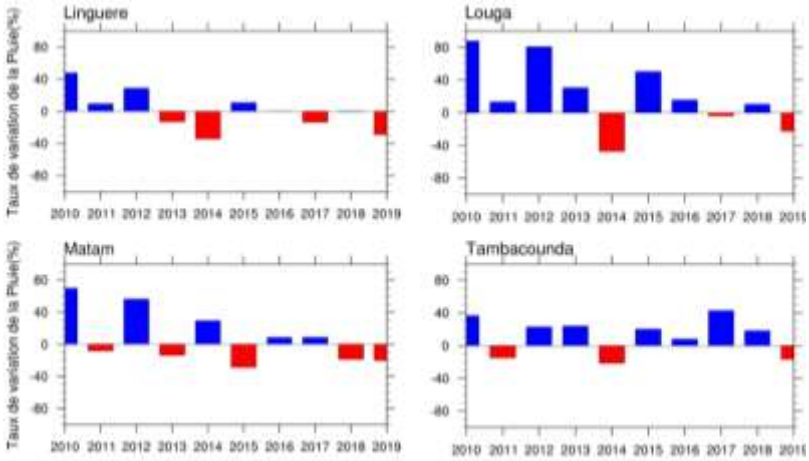

المصدر: أمباي، 2020

88. **الوضع الحالي لهطول الأمطار ودرجة الحرارة في المنطقة المستهدفة ببرنامج SURAGGWA.** كما يتضح من سجلات هطول الأمطار في المناطق المحددة لـ SURAGGWA (أي في لينغيروواللوغا وماتام وتامباكوندا)، هناك تغيرات كبيرة في معدلات هطول الأمطار السنوية وبعض مؤشرات هطول الأمطار الشديدة خلال الفترة 2010-2019 مقارنة بالفترة العادية لعام 1981-2010 (انظر الشكل 6).

89. يظهر تحليل حالات سقوط الأمطار السنوية في المناطق الخمس زيادة في معدلات سقوط الأمطار في منطقتي اللوغا وتامباكوندا بين عامي 2010 و 2018. لوحظ انخفاض في هطول الأمطار في لينغير في الأعوام 2013 و 2014 و 2017 و 2019، في حين لوحظت زيادة في السنوات الأخرى. فقد شهدت "ماتام" خمس سنوات عجز وخمس سنوات فائض في الفترة 2010-2018. وكان لانخفاض معدلات سقوط الأمطار عواقب سلبية على الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية في المناطق المتضررة. تظهر دراسة حديثة أيضا تباينا كبيرا بين الأعوام في كثافة هطول الأمطار، هطول الأمطار بغزارة شديدة، وهطول الأمطار بغزارة فادحة الشدة في لينغوير وماتام من عام 2010 إلى عام 2019. تميزت هذه الفترة بالتناوب المفاجئ بين السنوات الرطبة والجافة في لينغوير وماتام. كان معدل هطول الأمطار السنوي التراكمي في المدن الخمس أعلى خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة العادية 1981-2010. سجلت اللوغا أعلى معدل تباين في هطول الأمطار فوق 50 ملم، تليها ماتام، وتامباكوندا ولينغير، على التوالي، من حيث كثافة هطول الأمطار والأمطار الغزيرة للغاية (99%).

90. شهدت جميع مناطق SURAGGWA الثلاثة تراجعا في درجة الحرارة من عام 1961 إلى عام 1969، تلاها خليط من السنوات الدافئة والباردة من عام 1970 إلى عام 1999، وزيادة في درجة حرارة السطح من عام 2000 إلى عام 2010 (انظر الشكل 7). كان لهذه التغيرات تأثيرات متفاوتة على السكان المحليين من حيث موجات الحرارة. أظهرت المناطق تباينات مماثلة في درجات الحرارة بين السنوات، حيث شهدت تامباكوندا انخفاضا في درجات الحرارة بسبب ارتفاع الرطوبة وموقعها في خط العرض. تتمتع ماتام بسعات أكبر بسبب مناخها القاري وجفافها، في حين تتمتع اللوغا بموقع وسيط بسبب مزيجها من الخصائص القارية والساحلية. كانت الاختلافات الكبيرة في درجات الحرارة مفيدة لعملية التمثيل الضوئي في المناطق ذات درجات الحرارة المرتفعة أثناء النهار ودرجات الحرارة المنخفضة أثناء الليل.

الشكل 7 الحالات الشاذة لدرجة الحرارة في العقود الأخيرة (2010-2019) مقارنة بمعدل 1981-2010 الطبيعي

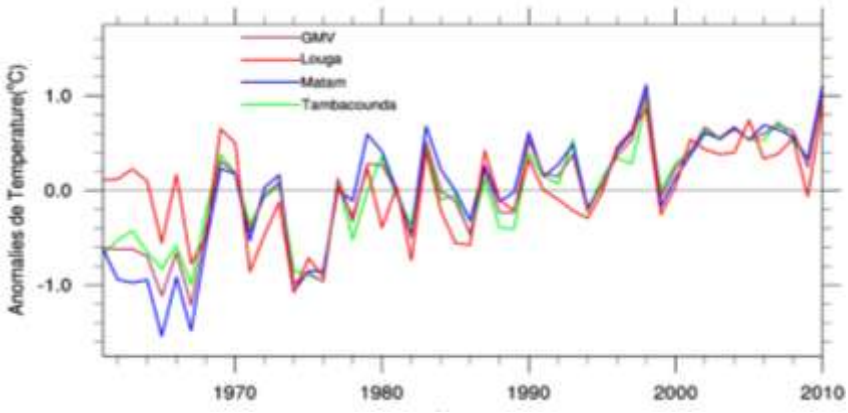

المصدر: أمباي، 2020

91. ***الاتجاه المستقبلي في المنطقة المستهدفة ببرنامج SURAGGWA.*** تشير الاتجاهات في أنماط هطول الأمطار في اللوغا وماتام وتامباكوندا من عام 2015 إلى عام 2050 في ظل سيناريوهين مناخيين مختلفين (SP2-4.5 وSSP5-8.5) إلى وجود اتجاه هبوطي في المتوسط السنوي لهطول الأمطار في هذه المناطق، مع انخفاض حاد بين عامي 2015 و 2025 (انظر الشكلين 8 و 9). ومن المرجح أن يرتبط هذا الاتجاه الهابط بزيادة تدفق الهواء الدافئ الجاف من الصحراء الكبرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الرطوبة وهطول الأمطار على المنطقة.

92. في حين أن الاتجاه العام يتجه نحو انخفاض معدلات سقوط الأمطار، فمن المهم أن نلاحظ أن هناك أيضا سنوات شهدت طفرة إيجابية في معدلات سقوط الأمطار، مما يشير إلى سقوط أمطار أعلى من المتوسط، وسنوات شهدت طفرة سلبية في معدلات سقوط الأمطار، تشير إلى انخفاض متوسط هطول الأمطار. "هذا يفترض أنه على الرغم من أن مستويات هطول الأمطار الإجمالية قد تكون في انخفاض، إلا أنه لا يزال هناك تباين من سنة إلى أخرى".

الشكل 8 تغيرات هطول الأمطار لفترة قياسية من 5 أيام بين السنوات بالنسبة إلى المعدل الطبيعي للفترة1981-2010

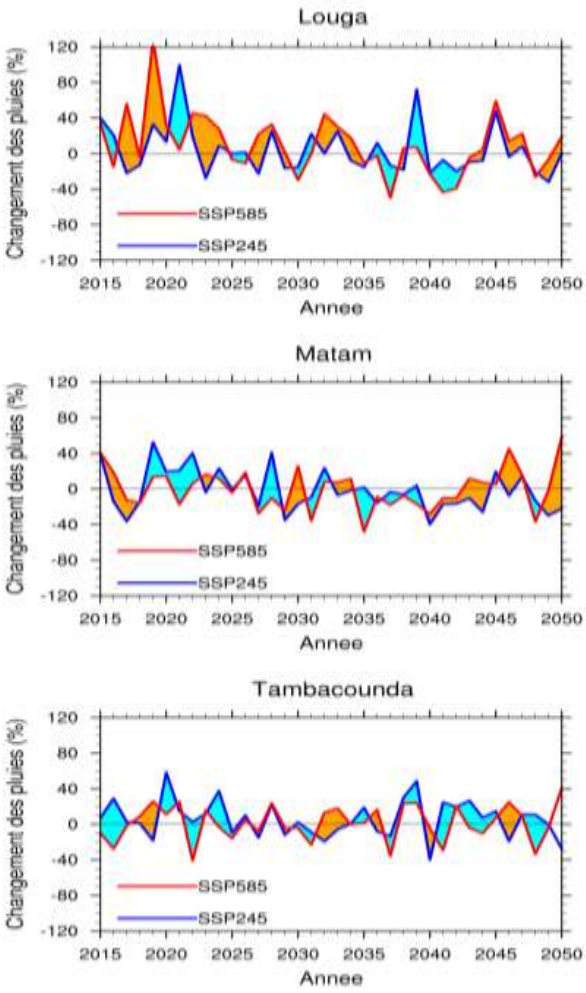

المصدر: CSE, 2021

الشكل 9 الحالات الشاذة لدرجة الحرارة في العقود الأخيرة (2010-2019) مقارنة بمعدل 1981-2010 الطبيعي

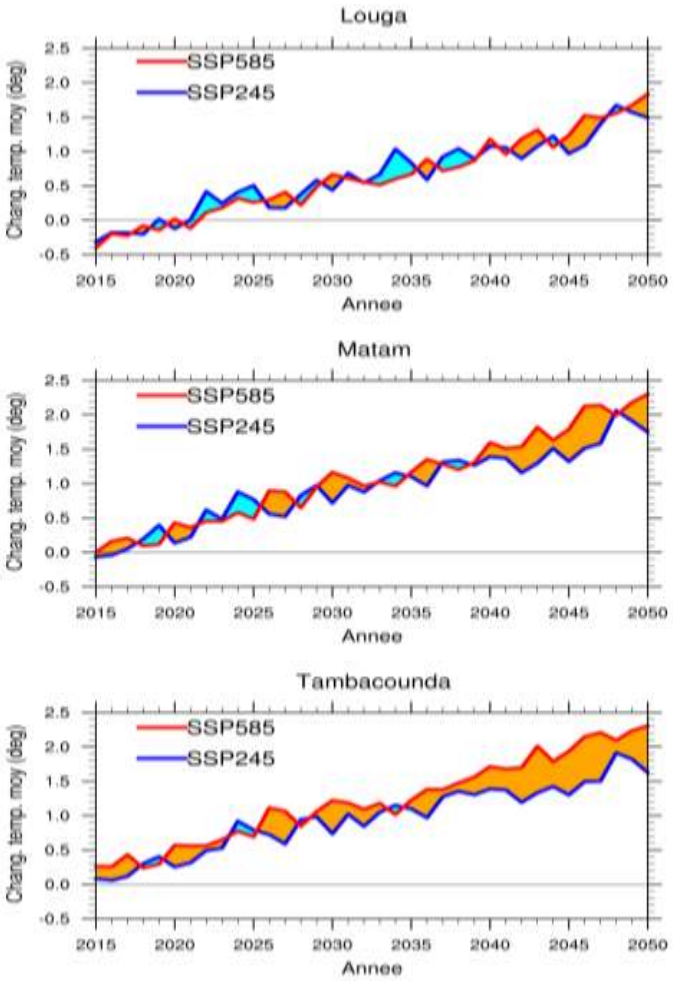

المصدر: CSE, 2021

تنتقل ذروة موسم الأمطار من أغسطس إلى سبتمبر، وهناك حد أقصى لهطول الأمطار حول خط العرض 13 درجة شمالا. يشير هذا إلى انحدار في خط العرض في هطول الأمطار، مع كميات أكبر من الأمطار في خطوط العرض الدنيا. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن التغيرات في أنماط هطول الأمطار المرصودة تستند إلى نماذج محاكاة، وأن الاتجاهات المرصودة تتسق مع البحوث السابقة حول أنماط سقوط الأمطار في منطقة الساحل وتسلط الضوء على التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الموارد المائية وسبل العيش في المنطقة.

- ***مصادر انبعاثات غازات الدفيئة وتخزين الكربون في السنغال***

93. في السنغال، قطاع الطاقة مسؤول عن 95% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلاد. في عام 2010، كانت المصادر الرئيسية هي المنتجات النفطية، بحجم 1.641 GgECO2، والكتلة الحيوية، بحجم 6.556 GgECO2. بيد أن إدخال الفحم في إنتاج الكهرباء من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع الانبعاثات إلى 9.498 GgECO2 في عام 2030 لإنتاج الكهرباء، في حين سترتفع الانبعاثات من الكتلة الحيوية إلى 8.684 GGECO2 في نفس العام (CSE, 2020). ومن المتوقع أن تزيد قدرة توليد الكهرباء في السنغال في الفترة من عام 2015 إلى عام 2030 بنسبة 355.3%، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة بنسبة 366.4% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويرجع هذا الارتفاع الكبير في الانبعاثات إلى زيادة الطلب على الطاقة. سوف تستند أغلب قدرة إنتاج الكهرباء الجديدة إلى حرق الوقود الأحفوري، مع ارتفاع حصة النفط والغاز والفحم من 89% إلى 96% بين عامي 2015 و 2030. وسوف يمثل الفحم، الذي لم يستخدم لتوليد الكهرباء في عام 2015، 51% من إجمالي الطاقة الإنتاجية في عام 2030 (DEEC، 2019).

94. إن قطاع الزراعة مساهم كبير في انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، ولكنه يوفر أيضا فرصا للتخفيف من هذه الانبعاثات، كما يمكن أن يساعد في تحسين قدرة السكان المعرضين للخطر على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ. ووفقا لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية، فإن تقدير انبعاثات غازات الدفيئة في شبه قطاع الماشية يستند إلى عدد رؤوس الماشية في الوطن (بما في ذلك الأبقار والأغنام والماعز والخنازير والإبل والخيول والدواجن) ومعدلات النمو المحددة في خطة "السينغال الصاعدة" - PSE/PRACAS. في عام 2010، قدرت نسبة انبعاث غازات الدفيئة من شبه القطاع بنحو 87.35 Gg Co2eq، ثم ارتفعت إلى 118.96 Gg Co2eq في عام 2030، وهو ما يمثل زيادة قدرها 36.2% خلال هذه الفترة.

95. تغطي تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة المحاصيل البعلية، وزراعة الأرز المروية، واستخدام الأسمدة، وحرق النفايات النباتية، ولكنها لا تغطي الانبعاثات الناجمة عن حرائق السافانا أو استخدام الأراضي الزراعية. ومن المتوقع أن ترتفع الانبعاثات من 8.2 جيغاغرام من ثاني أكسيد الكربون في عام 2010 إلى 8 جيغاغرام من ثاني أكسيد الكربون في عام 2035 بسبب تكثيف زراعة الأرز. ولدعم زيادة الإنتاج الزراعي، من المتوقع أن يزداد استخدام الأسمدة الكيماوية وحرق النفايات الزراعية. ومن المتوقع أن تزيد الانبعاثات الإجمالية من هذين المكونين من 12 Gg CO2eq في عام 2010 إلى 18 Gg CO2eq في عام 2035.

96. فقد شمل قطاع الغابات في السنغال 13 مليون هكتار من الغابات، منها 5 مليون هكتار تدار من قبل السلطات المحلية، ونحو 1.3 مليون هكتار من الغابات المصنفة، والباقي عبارة عن حدائق ومحميات وغير ذلك. الأنشطة الرئيسية التي تساهم في الانبعاثات هي

الحرائق، واستهلاك الأسر للحطب، وإنتاج الفحم. وهي تؤثر على ما يقرب من 16% من مساحة الغابات (الغابات الواقعة تحت السيطرة وخارجها). وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين إدارة موارد الغابات من خلال تدابير مثل استخدام الفحم الحجري بكازامانس، والترويج لغاز البوتان، وتوزيع المواقد المحسنة، فإن الغطاء النباتي يختفي بمعدل 40.000 هكتار تقريبا سنويا (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

97. ***مخزون الكربون وعزله في منطقة SURAGGWA*** إن عزل الكربون في شمال السنغال يشكل أهمية قصوى في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية. فهو تعمل على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للانحباس الحراري العالمي، ويعمل على تحقيق التوازن البيئي الضروري للتنوع البيولوجي، وتنظيم المناخ المحلي والإقليمي، وخلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. وتشير البيانات الحديثة إلى أن التربة الرملية في منطقة فيرلو في السنغال تحتوي على كميات متفاوتة من الكربون العضوي في الطبقة السطحية التي يبلغ طولها 0-30 سم (انظر الشكل 10). يتراوح نطاق مخزونات الكربون الملاحظة في المنطقة بين 9.29 إلى 29.72 / 18.51 طن-هكتار-1، مع اتجاه المحور من الشمال إلى الجنوب. وقد لوحظ هذا الاتجاه أيضا في دراسة المعهد الوطني للإحصاء في عام 2017، والتي أبلغت عن مخزونات الكربون العضوي التي تتراوح بين 14.3 t C ha-1 و24.1 t C ha-1 توجد أعلى المخزونات بشكل رئيسي في منطقة تامباكوندا، حيث يمكن أن تصل إمكانات التخزين إلى 71 t C ha-1 في بعض الأماكن (انظر الشكل 11).

شكل 10مخزون الكربون في التربة في المنطقة الحراجية الساحلية في السنغال تحت تأثير الأشجار

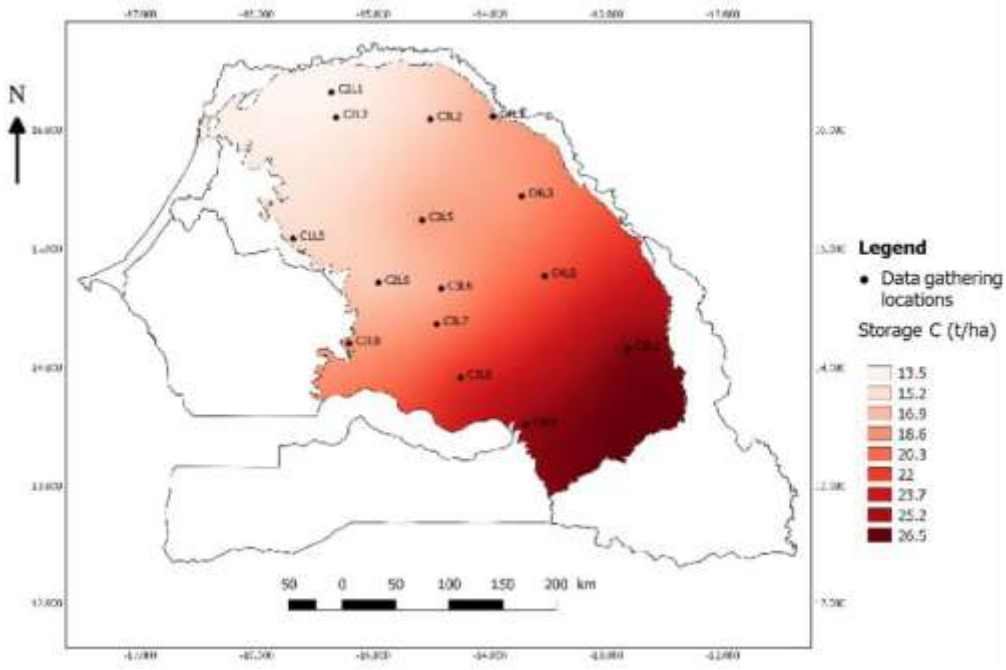

المصدر: بلانفورت وآخرون، 2019

شكل 11 تباين مخزونات الكربون في التربة في مناطق SURAGGWA

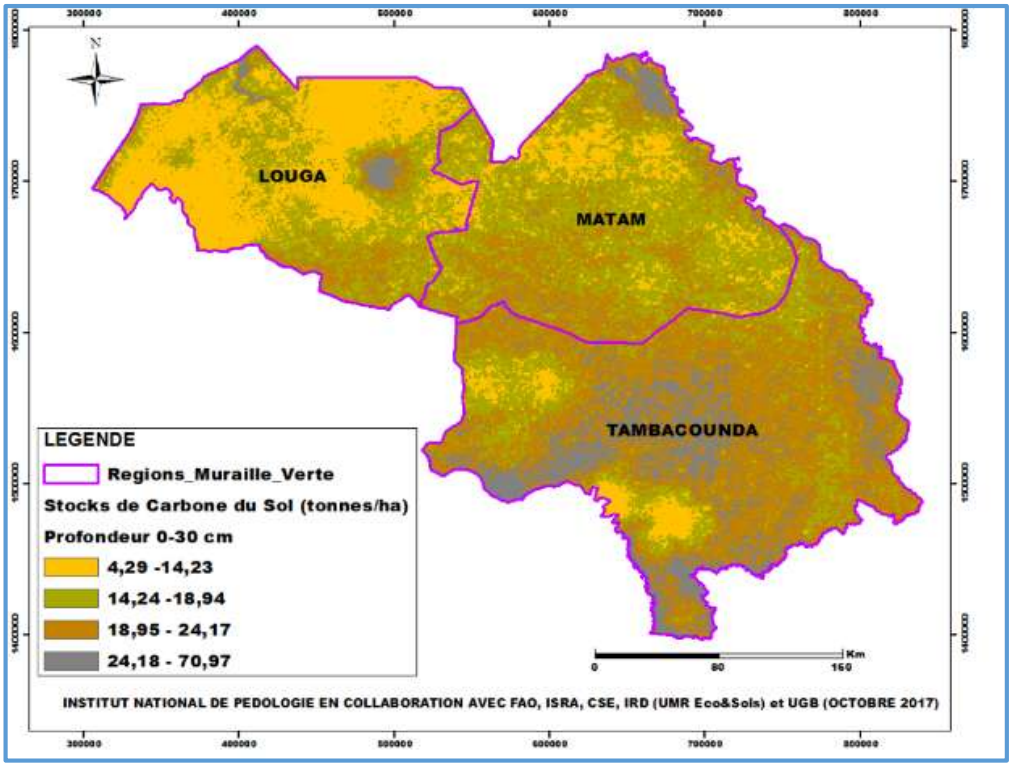

المصدر: المعهد الوطني لعلوم التربة، 2017

الموارد المائية والمياه الجوفية

نظرة عامة إقليمية

وفقا للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن منطقة الساحل واحدة من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات تغير المناخ من حيث السطح والمياه الجوفية. إن التحديات التي تواجه معالجة تأثيرات تغير المناخ في هذه المنطقة لا ترجع فقط إلى الضغوط التراكمية الناجمة عن التنمية على الموارد المائية المحدودة، بل وأيضا لأن ضغوط تغير المناخ تتفاقم بفعل النمو السكاني والاقتصادي، وكل من الأمرين يفرض ضغوطا أعظم على الموارد المائية القائمة. وعلى هذا فإن متطلبات تسيير الموارد المائية في منطقة الساحل على مدى العقود المقبلة تشكل في الوقت نفسه تغيرا مناخيا وتحديا تنمويا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، 2009). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الزيادة الطويلة الأجل في درجات الحرارة سوف تؤثر بشكل كبير على الدورة الهيدرولوجية، فتغير نظام هطول الأمطار وحجم وتوقيت جريان المياه. والمناطق الريفية وشبه القاحلة الكبيرة في منطقة الساحل معرضة للخطر بشكل خاص لأنها تعتمد إلى حد كبير على الزراعة البعلية. وبالتالي فإن زيادة تقلب المناخ، بما في ذلك زيادة موجات الجفاف والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات سقوط الأمطار في هذه المناطق، تشكل خطرا كبيرا على هذه المجتمعات الزراعية الرعوية. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى حماية مناطق مستجمعات المياه

الحرجة، حيث أدت إزالة الغابات وسوء تسيير استخدام الأراضي في هذه المناطق إلى الحد بشكل كبير من فعاليتها كمناطق مستجمعات مياه حرجة. وبالتالي فإن حمايتها واستعادتها من الأمور المهمة لضمان استمرارية وظائف الإمداد.

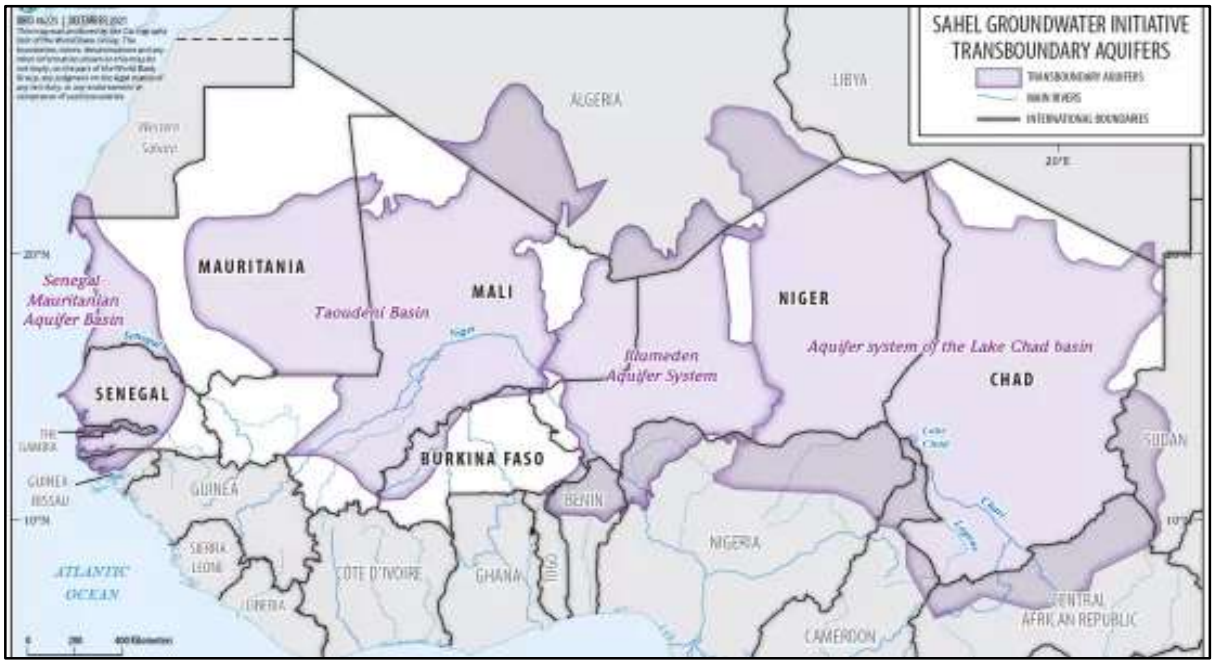

المصدر: البنك الدولي, 2021

شكل 12 خريطة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في الساحل
إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

إن شبكة طبقات المياه الجوفية لحوض بحيرة تشاد، وشبكة طبقات المياه الجوفية في "إيلوميدن"، وطبقة المياه الجوفية لحوض تاوديني، وطبقة المياه الجوفية لحوض السنغال-موريتانيا، تشكل جميعها مصادر مهمة للمياه الجوفية في غرب أفريقيا (انظر الخريطة 2). معا، يقدر أنها تحتوي على أكثر من 150.000 كيلومتر مكعب من المياه. وتتعرض جميع شبكات طبقات المياه الجوفية الأربعة لضغوط كبيرة بسبب الطلب المتزايد، والنمو السكاني، وتغير المناخ. ويتوقع تقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تشهد جميع شبكات طبقات المياه الجوفية هذه تغيرات كبيرة مرتبطة بالمناخ في العقود المقبلة، بما في ذلك انخفاض معدلات هطول الأمطار والتغيرات في معدلات إعادة التغذية. وبحلول نهاية هذا القرن، من المتوقع أن يشهد حوض بحيرة تشاد انخفاضا في معدل هطول الأمطار السنوي يتراوح بين 10% إلى 20%، في حين قد يشهد حوض تاوديني انخفاضا يصل إلى 60%[17][][18][ ] [19]20 .

[17] IPCC، 2014: تغير المناخ 2014: التأثيرات والتكيف والهشاشة. الجزء ب: الجوانب الإقليمية.
[18] Razack, M., and Margat, J., 2012. المياه الجوفية في حوض بحيرة تشاد. باريس، فرنسا: UNESCO-IHP، 82 صفحة
[19] Issa, O.M., Xu, W., Gaye, C.A.T., and Dembélé, A., 2018. الوضع الهيدروجيولوجي والنموذج الهيدروجيولوجي المفاهيمي لنظام طبقات المياه الجوفية لحوض تاوديني (مالي، غرب أفريقيا). Environmental Earth Sciences, 77(4), p.142.
[20] غربي، أ.ف.، وسيد أحمد، م. م. و. ، 2017. الموارد المائية في موريتانيا: الوضع الحالي وتحديات المستقبل. الماء، 9(9)، الصفحة 711.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يشهد حوض السنغال -موريتانيا وشبكة مستودعات المياه الجوفية في "إيلوميدن" انخفاضا أكثر اعتدالا قد يصل إلى 20%. وقد تكون التأثيرات المترتبة على هذه التغيرات كبيرة، نظرا لارتفاع الطلب على المياه في المنطقة. ومن المتوقع أن تعاني مناطق مثل بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، التي تتمتع بموارد مائية منخفضة ولكن كافية للفرد، من ندرة المياه الفعلية بحلول عام 2025. وقد أدت زيادة الطلب بسبب النمو السكاني ومشاريع الري المخطط لها على طول نهري النيجر والسنغال إلى انخفاض التدفقات بنسبة 25% إلى 60% على مدى السنوات الـ 30 الماضية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في التدفقات بشكل متزايد مع انقطاع متكرر في تدفق المياه، ونضوب الخزانات وانخفاض إمدادات المياه إلى المدن.

وبحلول نهاية القرن 21، وفي ظل RCP4.5 و8.5، من المتوقع أن ينخفض تصريف الأنهار، والجريان السطحي، والتبخر- النتح الفعلي، ورطوبة التربة، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض معدلات هطول الأمطار. من المرجح أن تحدث أشد التغيرات تطرفا في رطوبة التربة وجريان المياه في الجزء الأكثر جفافا وحرارة من الأحواض الشمالية. وسوف يشكل التسيير المستدام لشبكات طبقات المياه الجوفية هذه والحفاظ عليها أهمية بالغة. وسوف تحتاج بلدان المنطقة إلى العمل معا لضمان تسيير طبقات المياه الجوفية بطريقة مستدامة وعادلة. وقد يشمل ذلك الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه واستكشاف مصادر بديلة للمياه، فضلا عن تطوير تقنيات تجميع مياه الأمطار، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، واستخدام مصادر بديلة مثل تحلية المياه. من المهم أن نلاحظ أن هناك مستوى عاليا من عدم اليقين المرتبط ببرامج شبكات طبقات المياه الجوفية هذه، ويرجع ذلك جزئيا إلى البيانات المحدودة المتاحة عن الهيدروجيولوجيا ومعدلات إعادة التغذية. وبالتالي، فإن الرصد والبحث المستمرين سوف يشكلان أهمية بالغة لفهم التحديات التي تواجه موارد المياه الجوفية الحرجة ومعالجتها بشكل أفضل.

السنغال- الموارد المائية

إن حوض السنغال-موريتانيا عبارة عن شبكة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود تمتد عبر السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا، حيث تشير التقديرات إلى احتوائه على نحو 2.500 كيلومتر مكعب من المياه. وتتكون طبقة المياه الجوفية في المقام الأول من الحجر الرملي، وتتجدد بفعل هطول الأمطار، فضلا عن التدفق من طبقات المياه الجوفية المجاورة. وهو مقسم إلى ثلاثة أحواض فرعية رئيسية: أحواض السنغال -موريتانيا العليا والوسطى والسفلى (انظر الخريطة 1). وفقا للدراسة الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، من المتوقع أن يشهد الحوض عددا من التغيرات المرتبطة بالمناخ في العقود المقبلة مثل: (i) انخفاض معدل هطول الأمطار السنوي بما يتراوح بين 10% و 20% بحلول نهاية القرن، مقارنة بالفترة من 1961 إلى 1990؛ (ii) التغيرات في معدلات التبخر والنتح، المرتبطة بزيادة متوسط درجات الحرارة السنوي بما يتراوح بين 1.5 درجة مئوية

و 3.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن؛ و(iii) انخفاض معدلات إعادة تغذية طبقة المياه الجوفية بما يتراوح بين 5% و 20% بحلول نهاية القرن، اعتمادا على سيناريو RCP 4.5 و سيناريو RCP 8.5.

موارد المياه السطحية. تمتلك السنغال كميات كبيرة من موارد المياه السطحية، والتي تقدر بما بين 20.9 إلى 23.5 مليار متر مكعب\للعام (البنك الدولي، 2020). ومع ذلك، فإن هذه الموارد المائية موزعة بشكل غير متساو وتدار بشكل سيئ. في مختلف أحواض الأنهار، المجاري المائية لديها أنظمة استوائية تعتمد بشكل كبير على هطول الأمطار. هناك موسمان هيدرولوجيان: فترة ارتفاع المياه بين أغسطس ونوفمبر وفترة انخفاض المياه بين ديسمبر ويوليو؛ وتظهر الملاحظات زيادة في التدفقات في السنوات الأخيرة، مرتبطة بتعاف طفيف على مستوى هطول الأمطار. وتكمل العديد من البحيرات والبرك الشبكة الهيدروغرافية، وأهمها "بحيرة كيى"، والبرك في منطقة فيرلو، وأحواض الأنهار في مناطق مصبات الأنهار والبحيرات الصغيرة في منطقة نيايس (CSE, 2020).

تتركز مناطق مستجمعات المياه في SURAGGWA فقط في حوض نهر السنغال (انظر الخريطة 3). يمتص نهر السنغال مستجمعات مياه كبيرة عابرة للحدود تبلغ مساحتها 300.000 كم2 وتمتد على أربع دول: السنغال، موريتانيا، مالي وغينيا. بطول 1790 كم، ينبع النهر من جبال فوتا جالون (جمهورية غينيا). رافداه الرئيسيان هما "بافينج"، الذي يبلغ طوله 760 كم، والذي ع من فوتا جالون، وباكوي الذي ينبع من هضبة ماندينغو وينضم إلى بافينج بعد 560 كم في بافولابي (في مالي). وهو النهر الأكثر أهمية في الشبكة الهيدروغرافية الوطنية. وقد بلغت تدفقاته إلى الداخل نحو 20 مليار متر مكعب في عام متوسط في محطة باكل. تتكون الشبكة الهيدروغرافية لنهر السنغال من شبكة من الفروع التي هي محاور مائية دائمة: دوي، دياميل، غايو، نغالينكا، مجمع "تاوي لاك دي غوبيه-باس فيرلو" ونظام فروع الدلتا: غوروم-لامبسار، دجوس، كاساك، ديوفول، انجالام، المستنقعات الثلاثة وبحيرة دي غيي، التي هو احتياطي مهم من المياه العذبة بما يقرب من 500 مليون م^3 والتي تساهم بما يقرب من 120.000 م^3 في إمدادات المياه في داكار.

الشكل 13خريطة لمستجمعات المياه الرئيسية ونظام الأنهار الوطني

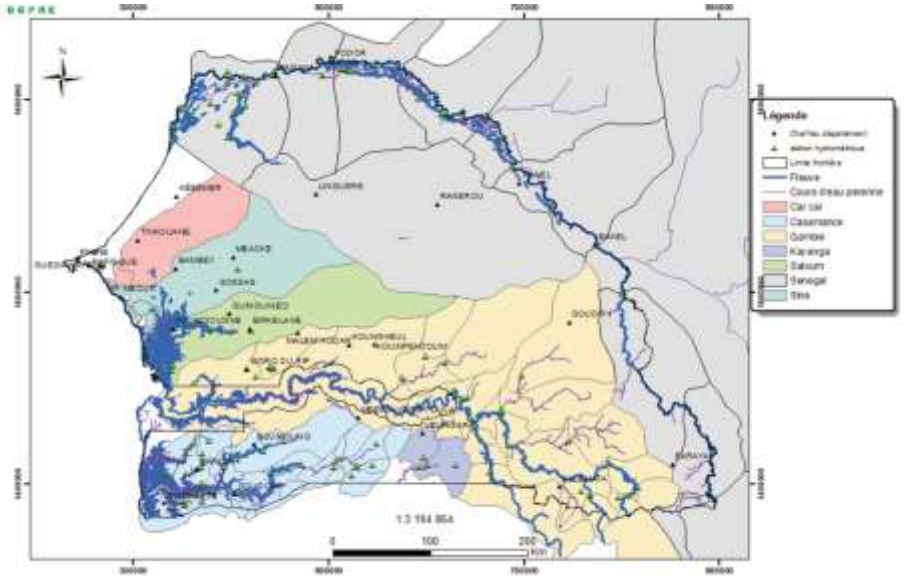

المصدر: DGPRE, 2020.

إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

تنتمي بحيرة دي غويى إلى نظام حوض نهر السنغال وتقع على الضفة اليسرى من دلتا نهر السنغال. وهي بحيرة منخفضة مسطحة ضيقة تبلغ مساحتها 240 كم2 ويبلغ متوسط حجم مياهها 600 مليون متر^3 على ارتفاع 1.5 متر (CSE, 2020) IGN. وهي متصلة بنهر السنغال عن طريق قناة تاوي إلى الشمال؛ وإلى الجنوب، تمتد البحيرة عن طريق الجزء المصب من شبكة أحفوريات فيرلو، بينما في الشمال الغربي، يربطها مستنقع نييتي يون بحوض انديايل. توفر بحيرة دي غويى، التي تشكل احتياطي مياه عذبة بالغ الأهمية بالنسبة للسنغال، أكثر من 50% من احتياجات مدينة داكار والمدن الثانوية المحيطة بها من إمدادات مياه الشرب. لقد مر تطور احتياطي البحيرة بعدة مراحل متعاقبة حتى وصلت إلى وضعها الحالي، والذي يمثل تتويجا لأكثر من قرن من الإنجازات، ولا سيما من خلال الزيادة في تدفقها السنوي الذي ارتفع من 1.2 مليار متر^3 إلى 2.3 مليار متر^3 منذ عام 2015 مع تنفيذ مكتب البحيرات والأنهار (OLAC) لأعمال إعادة التأهيل الرئيسية المتعلقة بأعمال الحماية والتنظيم، من بين أمور أخرى، في إطار البرنامج البيئي لاستعادة الوظائف البيئية والاقتصادية لبحيرة غيى (PREFELAG).

موارد المياه الجوفية. في السنغال، هناك أربعة (4) أنظمة رئيسية لطبقات المياه الجوفية، تقابل التكوينات الجيولوجية الرئيسية: (1) السطحية، (2) المتوسطة، (3) العميقة و (4) أنظمة طبقات المياه الجوفية القاعية. كما سيتدخل برنامج SURAGGWA في طبقات المياه الجوفية السطحية والمتوسطة والعميقة التي تتراوح احتياطياتها من المياه بين 50 مليار إلى 400 مليار م3 (انظر الخريطة 4).

جدول 7: شبكات طبقات المياه الجوفية في السنغال

نظم طبقات المياه الجوفية	الاحتياطيات *(بمليارات الأمتار المكعبة (BCM))*
نظام طبقات المياه الجوفية السطحية (QT، CT، OM)	بين 50-75 مليار متر مكعب
شبكة طبقات المياه الجوفية المتوسطة ((EO PA	بين 60-110 مليار متر مكعب
نظام طبقات المياه الجوفية العميقة (ماستريخيان)	بين 300-400 مليار م^3
نظام طبقات المياه الجوفية	حجم منخفض حوالي 3.6 مليار متر مكعب

الشكل 14خريطة لطبقات المياه الجوفية في السنغال

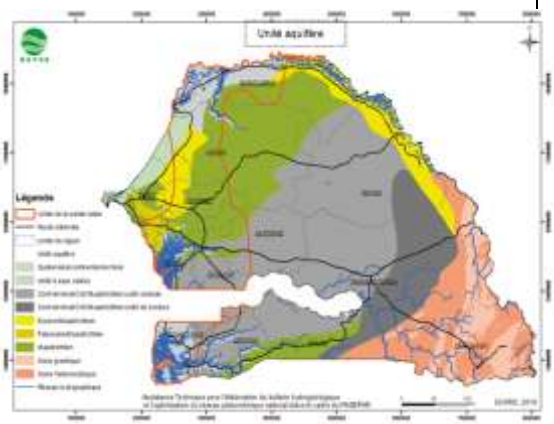

المصدر: DGPRE, 2018

المصدر: إعداد المؤلف نفسه.

إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

جودة المياه السطحية. تركز الدراسات التي جمعتها هيئة الإحصاء المركزية على جودة بحيرة المياه باعتبارها مقياسا جيدا لجودة المياه مقارنة بدورها الاجتماعي الاقتصادي في السنغال وتسلط الضوء على نظامها الهيدرولوجي ووجود المبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة والبكتيريا والمواد المغذية. تظهر النتائج أنه بين عامي 2013 و 2019، حافظت البحيرة على وضع بيئي وكيميائي جيد. ظلت تركيزات البكتيريا الزرقاء أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به للتركيز (ظل التركيز أقل بكثير من 800 خلية\مل مع عتبة تنبيه عند 100.000 خلية\مل)، وكانت بقايا المبيدات الحشرية أقل من الحد الأدنى للتركيزات لحماية الحياة المائية. أظهرت المقارنة بين دراسات تقييم جودة المياه بين عامي 2013 و 2015 انخفاضا في وتيرة التلوث بالمبيدات الحشرية والإشغال المكاني بها، فضلا عن التغيرات في أنواع المبيدات المكتشفة. والواقع أن الحد الأقصى لمستوى التلوث (MCL) لكل مبيد حشري، والذي يعبر عن درجة تلوث المياه، كان أعلى في حملة عام 2013 مقارنة بحملة عام 2015. متوسط MCL بلغ 50 ضعفا للمقدار المسموح به في دراسة عام 2013، في حين كان 8 أضعاف هذا المقدار في دراسة عام 2015.

ومع ذلك، كانت هناك زيادة في تركيزات مدخلات الفوسفور من 1.6 ملجم\التر في عام 2017 إلى 5.3 ملجم\التر في عام 2018، كما زاد تركيز النترات من 5.57 ملجم\التر في عام 2017 إلى 5.81 ملجم\التر في عام 2018. كانت هناك أيضا مشكلة مستمرة مع تلوث جرثومة البراز مما أدى إلى تكاثر الطحالب الدوري الذي تهيمن عليه البكتيريا الزرقاء، وخاصة في بحيرة غويى. كما قدمت محمية بانجو حالة غذائية مثيرة للقلق، مع تركيز عال من الكلوروفيل والإغناء الدوري بالمغذيات بسبب التكثيف الزراعي. كانت هناك أيضا تأثيرات سلبية على سعة التخزين لكل من المسطحات المائية بسبب الانتشار القوي لنبتة "*تيفا دومينغينسيس*" وترسب المنخفضات. وبشكل عام، تشير النتائج إلى الحاجة إلى استمرار جهود الرصد والتخفيف لضمان استمرار صحة واستدامة بحيرة غويى ومحمية بانجو.

جودة مياه المياه الجوفية. تشكل جودة المياه الجوفية مصدر قلق كبير في السنغال، حيث تختلف جودة المياه تبعا لموقع وعمق مستجمعات المياه. من الممكن أن تؤدي المستويات العالية من بعض العناصر الهيدروكيميائية إلى جعل المياه غير آمنة للشرب وإلى الحد من استخدامها في الأغراض الزراعية والصناعية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الحد الأقصى المسموح به للكلوريدات في مياه الشرب هو 600 ملغ\التر، والحد الأقصى للفلوريدات هو 1.5 ملغ\التر

في الشريط الشمالي الجنوبي الذي يربط بين مناطق الدلتا لنهر السنغال، ونهر كازامانس، وفرع سلوم، توجد مستويات عالية من الكلوريد والفلوريد في مناسيب المياه الجوفية. في

القطاع الأوسط من طبقة المياه الجوفية ماستريخت، توجد كميات كبيرة من المياه المالحة و\أو المفلورة. يمكن أن تتراوح مستويات الكلوريد في هذه المنطقة من 750 إلى 3500 ملغ\لتر، في حين يمكن أن تتراوح مستويات الفلوريد بين 1.5 إلى 7.5 ملغ\لتر، وهو ما يتجاوز بكثير معايير منظمة الصحة العالمية.

بالإضافة إلى الكلوريدات والفلوريدات، يمكن لمستويات الحديد العالية أيضا أن تحد من استخدام المياه الجوفية في مناطق معينة مثل ماتام. يمكن أن يصل محتوى الحديد في هذه المناطق إلى 3.5 مجم\لتر، مما يجعل الماء غير مناسب لاستخدامات معينة. تتأثر منطقة نيايس أيضا بمحتوى الحديد العالي، مما يؤدي إلى تغير لون أنظمة استخراج المياه إلى اللون المحمر وانسداد أنابيب الري بالتنقيط. وتشكل هذه العناصر الهيدروكيميائية عقبة كبيرة تحول دون ضمان حصول السكان في السنغال على المياه الصالحة للشرب. كما أنها تحد من إمكانات الإنتاج الزراعي والصناعة والسياحة في المناطق المتضررة. إن معالجة قضية جودة المياه الجوفية في السنغال سوف تتطلب نهجا متعدد الأوجه، بما في ذلك تحسين المراقبة، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية لمعالجة المياه، والتثقيف العام بشأن أهمية ممارسات المياه الآمنة.

استخدامات المياه. ووفقا لهيئة الإحصاء المركزية، فإن ما يقرب من 98% من إجمالي المياه المسحوبة من نهر السنغال بين عامي 2018 و 2019 كانت للاستخدام الزراعي، وهو ما يعادل 1.98 مليار متر مكعب من المياه. وهذا يسلط الضوء على الطلب الكبير على المياه في القطاع الزراعي في السنغال.
في عام 2019، قدر إجمالي استخراج المياه الجوفية في السنغال بما يزيد على 417 مليون متر مكعب سنويا، وهو ما يدعم مجموعة متنوعة من الأنشطة بما في ذلك إمدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية، والصناعة، والسياحة. وقدرت الكميات المسحوبة من المياه السطحية لتلبية الطلب على الزراعة وإمدادات المياه في المناطق الحضرية بنحو 6.2 مليار متر مكعب سنويا في نفس العام.
وكان مجموع السحب من موارد المياه السطحية والجوفية في السنغال أقل قليلا من 3 مليار متر مكعب سنويا، وهو ما يمثل ما يقرب من 12% من كل الموارد المتجددة سنويا. وهذا يشير إلى أن توفر الموارد المائية في السنغال ليس قضية رئيسية، بل إن التحدي يكمن في تعبئة هذه الموارد.

الزراعة الرعوية والمياه. تعتمد الزراعة في السنغال بشكل كبير على الزراعة البعلية، والزراعة االفيضية، والزراعة المروية، حيث تمارس الزراعة المروية على نطاق واسع في السهول الفيضية لنهر السنغال والتفرعات في وادي نهر السنغال. ويعد وادي نهر السنغال منطقة الإنتاج الرئيسية، حيث يوفر 60% إلى 70% من الإنتاج المحلي من الأرز في البلاد (جايكا، 2014). وقد أعادت منظمة استغلال نهر السينغال تقييم إمكانات الأراضي القابلة للري في الوادي إلى ما يزيد قليلا على 170.000 هكتار، نصفها فقط

مزروع حاليا. والهدف من ذلك هو زيادة هذه الإمكانية إلى 255.000 هكتار بحلول موعد تنفيذ برنامج التنمية المستدامة (OMVS، 2012).

وعلى الرغم من بناء السدود، بما في ذلك دياما ومانتالي، وبناء السدود على ضفاف نهر السنغال، وإنشاء الخزانات والبحيرات الاصطناعية، فإن الزراعة تظل تعتمد إلى حد كبير على التقلبات المناخية المائية غير المنضبطة. وتعد تربية الماشية أيضا قطاعا مهما في السنغال، حيث بلغ عدد وحدات تربية الماشية في عام 2019 نحو 5.198.798 وحدة، وفقا لوزارة الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني. خلال موسم الجفاف من أكتوبر إلى يونيو، والذي يستمر لمدة تسعة أشهر، تستهلك الماشية نحو 181.957 م3 من المياه، بافتراض متوسط استهلاك يبلغ 35 لتر في اليوم. تعد الهياكل المائية الاصطناعية، وخاصة الآبار، المصادر الرئيسية للمياه للماشية خلال هذه الفترة. ونتيجة لهذا، ازداد عدد الآبار، وسمحت التحسينات في المرافق السطحية بتحسين سقي الماشية. وفي المناطق الإدارية في سانت لويس واللوغا وماتام وكافرين وتامباكوندا، تم إحصاء 628 بئرا، بكثافة 0.9 بئرا\للكيلومتر المؤبع ومتوسط المسافة بين الآبار العاملة يبلغ 8 كيلومترات.

يقدم تحليل التوقعات المناخية في منطقة SURAGGWA حتى عام 2050، استنادا إلى المعدلات المرجعية للتغير في التبخر والنتح (الشكل 12) وتوقعات هطول الأمطار في سيناريوهي RCP 4.5 و8.5، النتائج المعروضة في الجدول أدناه حول متطلبات المياه الزراعية في المستقبل[21] سنويا (م^3/ هكتار). وتظهر النتائج زيادة في الاحتياجات من المياه بحلول عام 2050 لكل من سيناريوهي التوقع. وتتجلى هذه الزيادة بشكل أكبر في سيناريو RCP8.5.

تظهر عمليات محاكاة الاحتياجات من المياه للماشية أن منطقة SURAGGWA بأكملها لديها احتياجات من المياه الرعوية تقدر بنحو 10,023,894 متر^3. وأجريت محاكاة لزيادة بنسبة 10% إلى 50% في الاحتياجات من المياه. تظهر النتائج تباينا من 11.026.282 م^3 (زيادة بنسبة 10%) إلى 15.035.840 م^3 (زيادة بنسبة 50%).

الشكل 15خريطة لطبقات المياه الجوفية في السنغال

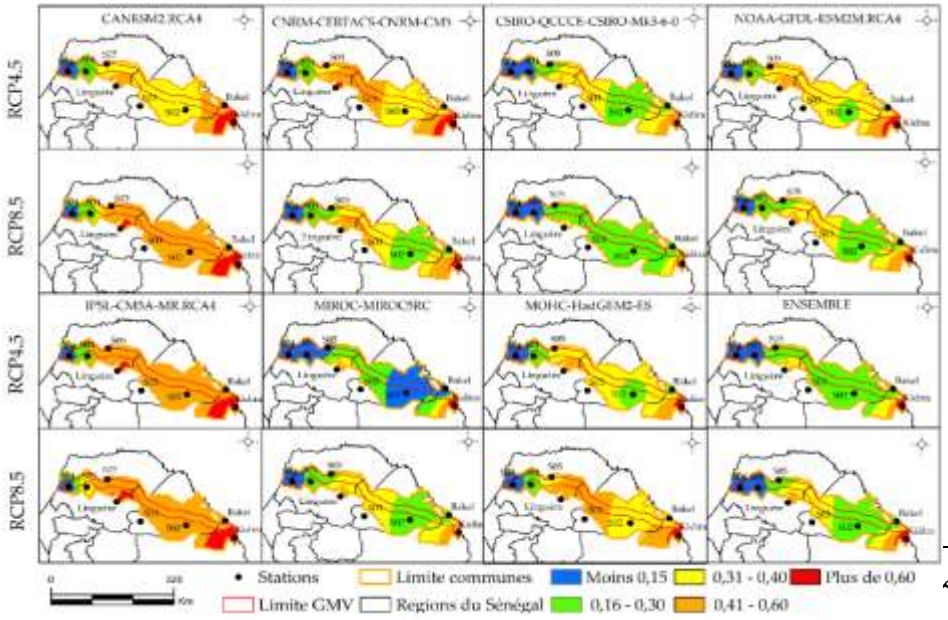

21 م

المصدر .CSE, 2021

إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

الجدول 8 متطلبات المياه (م^3/هكتار)

	الوضع الحالي	أفق RCP4.5/2050	أفق RCP8.5/2050
داهارا	31.050	36.100	36.900
رانيرو	23.840	26.400	27.300
أوروسوغي	23.840	25.950	27.000
اللوغا	28.700	35.840	36.910

المصدر: إعداد المؤلف نفسه.

الجدول 9 محاكاة زيادة الطلب على المياه للمواشي (%)

	الوضع الحالي (الاحتياجات م^3)	%10	%30	%50
باكل	2.053.421	2.258.763	2.669.447	3.080.131
كانل	1.111.994	1.223.194	1.445.593	1.667.992
لينغير	3.715.193	4.086.712	4.829.750	5.572.789
اللوغا	2.344.067	2.578.473	3.047.286	3.516.100
رانيرو	799.219	879.140	1.038.984	1.198.828

المصدر: إعداد المؤلف نفسه.

النباتات والحيوانات في اليابسة

- ***نظرة عامة إقليمية***

98. تعد منطقة الساحل موطنا لنظام بيئي غني إلى حد كبير بسبب امتدادها الجغرافي وتنوعها البيولوجي المناخي. وتتعايش الغابات والسافانا وشجيرات النمر والسهوب والصحاري والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية البحرية في هذه المنطقة (انظر الخريطة 5). توفر هذه النظم الإيكولوجية المختلفة، التي تتراوح بين السافانا الجافة والغابات الاستوائية، موائل لأكثر من 2.000 نوع من البرمائيات والطيور والثدييات (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، 2015). الغابات في المنطقة، وخاصة تلك الموجودة في بلدان غينيا العليا، هي موطن لتنوع بيولوجي ملحوظ. إن غابات الأراضي المنخفضة في غرب أفريقيا، والتي تضم أكثر من ربع الثدييات في أفريقيا، هي موطن لحوالي 320 نوع من الثدييات، و 9.000 نوع من النباتات الوعائية و 785 نوع من الطيور (منظمة الحفظ الدولية، 2008). تشتهر غابة غينيا العليا بتنوعها الرئيسي، حيث تضم ما يقرب من 30 نوعا متميزا، وتعتبر واحدة من أكثر مناطق الحفاظ على الرئسيات أهمية في أفريقيا (اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، 2016).

الشكل 16 خريطة استخدام الأراضي

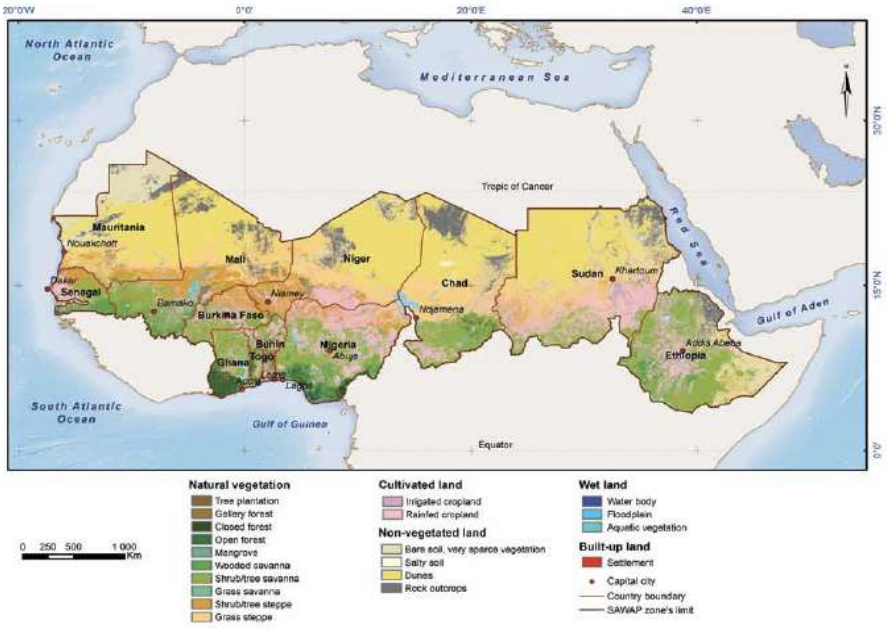

المصدر: OSS, 2015
إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم

99. لقد تدهورت النظم الإيكولوجية في منطقة الساحل بالفعل بسبب الجفاف المتواصل والتوسع الزراعي وإزالة الغابات والتآكل وغزو الأنواع الضارة وفقدان التنوع البيولوجي بسبب الصيد غير المشروع (ملف تغير المناخ في منطقة غرب أفريقيا الساحلية، 2018). بين عامي 1975 و 2013، انخفض الغطاء الحرجي بنسبة 37% في غرب أفريقيا. أما الثدييات المهددة بالانقراض مثل الفهد والزرافة والأسد، والتي كانت شائعة في المنطقة، فقد أصبحت الآن غائبة إلى حد كبير خارج المناطق المحمية (مثل محمية آير وتينيري الطبيعية الوطنية في النيجر ومحمية الساحل للحياة البرية الجزئية في بوركينا فاسو) بسبب الصيد المفرط للغذاء والرياضة (الفاو، 2020).

100. ويهدد تغير المناخ بزيادة تدهور الأراضي والنباتات والموارد المائية من خلال زيادة حالات الجفاف والتصحر والفيضانات والتقلص المنتظم لموسم الأمطار (IPCC, 2014). إن حوالي 50% من تشاد، و 65% من موريتانيا ومالي، و 80% من النيجر وأقصى نقطة في شمال بوركينا فاسو تقع ضمن حدود الصحراء الكبرى، التي تتوسع جنوبا إلى الساحل بمعدل 1-10 كيلومتر سنويا (منظمة الأغذية والزراعة، 2020). بسبب انخفاض هطول الأمطار على المدى الطويل بين 1970 و 1990، تمددت المنطقة البيئية في الساحل 25-35 كم جنوبا. وقد أدى هذا إلى فقدان التنوع البيولوجي وتحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى كثبان رملية (منظمة الأغذية والزراعة، 2016). وقد أدى زحف الكثبان الرملية هذه إلى دفن مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية القابلة للحياة، الأمر الذي دفع الناس إلى الهجرة جنوبا وما ترتب على ذلك من تكثيف للاحتياجات من الموارد مع ضغط

المزيد من السكان على ما تبقى من الأراضي الصالحة للزراعة. وتهدد نوبات الجفاف المتزايدة بجفاف الأراضي والموارد المائية التي تشكل أهمية حيوية للنباتات والحيوانات في المنطقة، بما في ذلك أنواع الطيور المهاجرة التي تستخدم جنوب الساحل كنقطة توقف قبل عبور الصحراء الكبرى (ملف تغير المناخ في غرب أفريقيا، الساحل، 2018).

101. واستجابة لهذه التحديات البيئية، أنشأت بلدان المنطقة مناطق محمية للحفاظ على النباتات والحيوانات الفريدة في المنطقة. وهذا يشمل محمية الساحل للحياة البرية الجزئية في بوركينا فاسو، التي تعد موطنا لأنواع مثل المها والغزلان والفهود والدماليسك (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، 2015). كما أنشأت النيجر محمية آير وتينيري الطبيعية الوطنية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض مثل الزرافة في غرب أفريقيا، وأداكس، وأسد غرب أفريقيا (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، 2015). ومع ذلك، فإن عدد المحميات في المنطقة لا يزال غير كاف لحماية التنوع البيولوجي في المنطقة، حيث تعتبر 6% فقط من المساحة محمية (ملف تغير المناخ في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، 2018).

102. وهناك جهود جارية لتشجيع استخدام الأراضي على نحو أكثر استدامة، بما في ذلك تبني ممارسات زراعية مستدامة وتسيير الأراضي المجتمعية. وهذه المبادرات ضرورية لحماية التنوع البيولوجي في المنطقة، والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية للسكان المحليين ومكافحة التغيرات البيئية التي تهدد المنطقة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

103. تعد منطقة الساحل موطنا للتنوع البيولوجي الرائع، مع تنوع بيئي متنوع وآلاف الأنواع الفريدة، ولكنها تواجه العديد من التحديات البيئية. وقد أدت الضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ إلى تعريض الحيوانات والنباتات في المنطقة للخطر، الأمر الذي يؤكد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية للحفاظ على البيئة والمبادرات المستدامة للحفاظ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية التي تعد ضرورية للسكان المحليين.

- ***النباتات والحيوانات البرية في السنغال***

104. تتمتع السنغال بنظام بيئي متنوع يتألف من أنظمة بيئية برية، ونهرية، وأنظمة بحيرات، وسواحل بحرية، فضلا عن أنظمة بيئية زراعية ذات خصائص فريدة. تضمنت الأنظمة البيئية في اليابسة لبرنامج SURAGGWA بشكل أساسي السهوب والسافانا، وكل منها يتميز بتنوع عال نسبيا. السهوب، التي تغطي مساحة 3.553.787 هكتار في شمال السنغال، هي تكوينات نباتية تتكون من سجاد عشبي متقطع يتكون بشكل رئيسي من أنواع سنوية سريعة النمو مثل *إنديجوفيرا بلونجيفوليا، كلوروس بريوري، شونيفلديا غراسيليس، بوريريا فيرتيسيلاتا*، وأنواع عشبية أخرى تنتمي إلى أجناس *أريستيدا، سينشروس، وسبوروبولوس*. وتظهر معظم هذه الأنواع تكيفا قويا مع الظروف القاحلة. الشجيرات وطبقات الأشجار ضعيفة نسبيا في هذه السهوب، واعتمادا على كثافتها، تصنف على أنها سهوب عشبية، سهوب كثيفة، سهوب شجيرات، أو سهوب أشجار.

الشكل 17 خريطة استخدام الأراضي في السنغال

المصدر: CSE, 2015

إخلاء المسؤولية: الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني ضمنا موافقة أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

105. تحتوي منطقة SURAGGWA أيضا على عدة أنواع من السافانا تختلف حسب حجم وكثافة الأنواع الخشبية. فالسافانا العشبية، على سبيل المثال، تتميز بالأعشاب التي لا يقل ارتفاعها عن 80 سم ومعدل تغطية التربة 100%، وينتمي معظمها إلى عائلة "poaceae". تغطي هذه السافانا مساحة 11.313 هكتار. كما توجد متنزهات زراعية حراجية في المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من SURAGGWA. تتميز هذه المناظر الطبيعية الزراعية بارتباط النباتات المزروعة وأنواع النباتات الخشبية التي يدخرها المزارعون، مع الأنواع الرئيسية التالية:
Faidherbia albida, *Acacia tortilis subsp, Radiana*, *Acacia Senegal*, *Adansonia digitate*, *Cordyla pinnata*, *Elaeis guineensis*, *Parkia biglobosa*, *Sterculia setigera*, *Borassus akeassii*, *Detarium senegalense*, *Balanites aegyptiaca*, *Neocarya macrophylla*, *Vtellaria paradoxa*.

106. ***التنوع الحيواني.*** تعد السنغال موطنا لمجموعة متنوعة من الأنواع الحيوانية والنباتية، حيث تم تحديد ما مجموعه 4330 نوعا حيوانيا، بما في ذلك كل من اللافقاريات والفقاريات. ومن بين اللافقاريات، تعد الحشرات والرخويات والقشريات المجموعات الأكثر بحثا على نطاق واسع. الحشرات، في أكثر من 300 عائلة، هي المجموعة الأكثر تنوعا، تمثل 46% من المجموع. وتمثل الرخويات، التي تضم 111 عائلة، 16% من المجموع، وهي غنية بشكل خاص بالأنواع البحرية. والرخويات الأكثر استغلالا في السنغال هي رأسيات الأرجل، وذوات الصدفتين، وبطنيات الأرجل. تضم القشريات، التي تتكون من 18 عائلة، العديد من الأنواع المهمة مثل الجمبري وسرطان البحر وجراد البحر.

107. السنغال لديها ما مجموعه 1696 نوعا من الفقاريات، بما في ذلك 779 نوعا من الأسماك، 698 منها بحرية. البرمائيات ممثلة بنوعين، بينما الزواحف تضم 100 نوع. تضمنت مجموعة الطيور 623 نوعا من 100 عائلة، بما في ذلك ثمانية أنواع من الدواجن. تمثل الثدييات 192 نوعا، مقسمة إلى 65 جنسا و 32 عائلة[22][] [23][24] .

108. ومن حيث التنوع النباتي، تضم السنغال العديد من الأصناف والأجناس، حيث تم تحديد ما مجموعه 174 نوعا من النباتات المزروعة. وتشمل هذه الأنواع 69 صنفا من محاصيل الحبوب (الأرز والذرة الرفيعة والدخن والذرة)، و 30 صنفا من خضروات الحبوب (الفول السوداني واللوبيا)، و 73 صنفا من الخضروات (البصل والطماطم والفلفل الحار والباذنجان والبطاطس، وما إلى ذلك)، وأنواع مختلفة من المحاصيل الصناعية (قصب السكر والقطن). تساهم أشجار الفاكهة البرية أيضا في التنوع داخل الأنواع النباتية [25] [ ][26]

109. يشمل التنوع الحيواني في السنغال أيضا سلالات محلية مختلفة، مثل 10 سلالات من الماشية، وثمانية من الأغنام، وخمسة من الماعز، وثمانية من الخيول، واثنتين من الخنازير. هناك أيضا سلالات محلية من الجمال والحمير. الدواجن أيضا متنوعة بشكل جيد. إن تنوع السلالات الحيوانية يمكن السكان من تربية الماشية في أنظمة بيئية مختلفة، وتوفير السلع والخدمات المهمة لسبل عيشهم.

110. ***ديناميكيات التنوع البيولوجي.*** لقد شهدت منطقة الغابات في السنغال تدهورا كبيرا على مر السنين. ووفقا لتقرير وزارة البيئة والتنمية المستدامة في عام 2020، انخفضت مساحة الغابات من 9.348.000 هكتار في عام 1990 إلى 8.273.000 هكتار في عام 2015، ثم انخفضت إلى 8.188.160 هكتارا في عام 2017. وكان معدل التغير في مساحة الغابات في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 هو -0.49 سنويا. وظل متوسط الخسائر السنوية الذي بلغ 40.000 هكتار دون تغيير. كما ذكرت منظمة مراقبة الغابات العالمية انخفاضا بنسبة 6.9% في مساحة الغابات في السنغال بين عامي 2001 و 2016. وقد أثر هذا التدهور حتى على الأماكن المقدسة.

111. يختلف التدهور في مساحة الغابات باختلاف النظم الإيكولوجية. على سبيل المثال، في وادي نهر السنغال، تقلصت مساحة غابات "الغوناكييه" بنسبة 43% بين عامي 1984 و 2012. وفي كازامانس وشرق السنغال، انخفضت الغابات النهرية بنسبة 22% و 50%

---

[22] Baldé, M. D., Faye, A., & Diallo, M. A. (2015). التنوع البيولوجي في السنغال: آفاق وتحديات الحفظ والتنمية المستدامة. المجلة الدولية للتنوع البيولوجي والحفاظ عليه، 7 (4)، 234-244.

[23] Diop, E. S., Diouf, M., & Dossa, L. H. (2019). تقييم حالة الحفاظ على التنوع البيولوجي في السنغال: الآثار المترتبة على السياسة والتسيير. مجلة التسيير البيئي، 237، 203-213.

[24] Dossa, L. H., and Diouf, M. (2016). الحفاظ على التنوع البيولوجي في السنغال: التشريعات والترتيبات المؤسسية. في المناطق المحمية في غرب أفريقيا (ص 189-204). سبرينجر، تشام.

[25] MEDD (وزارة البيئة والتنمية المستدامة). (2014). جرد ورسم خرائط لموائل وأنواع التنوع البيولوجي البحري والساحلي في السنغال. MEDD.

[26] Ousmane, B., & Aidara, O. (2018). التنوع البيولوجي الزراعي في السنغال: نظرة عامة على المعارف المتوفرة المجلة الأفريقية للبحوث الزراعية، 13 (47)، 2642-2652.

.

على التوالي بين عامي 1972 و 2012، وفقا لتقرير هيئة مراقبة البيئة في عام 2013. وخلال نفس الفترة، شهد الغطاء النباتي للنظام البيئي"بنيايس" انخفاضا بنسبة 57% تقريبا.

112. كما شهدت النظم الإيكولوجية المائية تدهورا كبيرا، مثل جفاف المسطحات المائية السطحية، والتملح، والتحمض، والتلوث، وانخفاض حاد في الإمكانات البيولوجية. كما تقلصت الموارد السمكية، بما في ذلك الموارد البحرية مثل الساردينيلا، التي تساهم بنسبة 70% من إجمالي كميات الصيد التي تصطادها الزوارق في البلاد، كما أفاد "بالدي" في عام 2019.

113. المناطق التي تحتلها أشجار المانغروف لا تظهر دوما ديناميكية رجعية. وفي الفترة من عام 1965 إلى عام 2017، انخفضت مساحة أشجار المانغروف في المناطق الريفية من 55,831.03 هكتار إلى 53,691.69 هكتار، أي ما يعادل خسارة قدرها 41 هكتار في المتوسط سنويا. كما ساهم القطع الجائر لأشجار المانغروف، وقطع جذور أشجار المانغروف أثناء حصاد المحار، والنمو السكاني الكبير في تدهور غابات المانغروف. وقد زادت مساحة سطح أشجار"التان" بشكل كبير على حساب غابات المانغروف. في محمية دلتا سالوم الوطنية، تطور أشجار المانغروف الأحمر (Rhizophora mangle stands) متغير تماما، مع ديناميكية تراجع في الشمال وديناميكية تقدم داخل الحديقة. في هذه المحمية، أدت الملوحة إلى جانب العوامل البشرية إلى موت العديد من أشجار هذه الأنواع.

114. ويؤدي تدهور النظم الإيكولوجية البرية والمائية حتما إلى زيادة الهشاشة وتراجع أعداد بعض الأنواع. تظهر أحدث التقييمات ثلاث قوائم للأنواع، وهي تلك التي اختفت من السنغال، وتلك النادرة، وتلك المهددة بالانقراض (انظر الجدول 7).

جدول 10 أنواع النباتات المهددة التي أبلغ عنها مركز مراقبة صون الطبيعة

Pterocarpus erinaceus - ***Bombax costatum*** - ***Borassus akeassii*** - ***Oxytenanthera abyssinica*** - ***Raphia sudanica*** - ***Khaya senegalensis*** - ***Dalbergia melanoxylon*** - ***Cordyla pinnata***	*Saba senegalensis* - *Landolphia heudelotii* - *Parkia biglobosa* - *Adansonia digitata* - *Faidherbia albida* - *Cordyla pinnata*	*Sterculia setigera* - *Cassia italica* - *Cassia sieberiana* - *Grewia bicolor* - *Detarium microcarpum* - *Cochlospermum tinctorium* - *Tinospora bakis* - *Cocculus pendulus* - *Sclerocarya birrea* - *Flemingia faginea* - *Securidaca longipedunculata* - *Combretum micranthum* - *Nauclea latifolia* - *Zanthoxylum zanthoxyloides* - *Ximenia americana* - *Ficus thonningii*	*Cyrtosperma senegalensis* - *Linaria sagitta* - *Rocella tinctoria* - *Anthocleista djalonensis* - *Mitragyna stipulosa* - *Pentaclethra macrophylla* - *Sterculia tragacantha* - *Cola laurifolia* - *Pandanus candelabrum* - *Calamus deerratus*

المصدر: *IUCN, 2020*

115. وترتبط الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي في منطقة التدخل ضمن برنامج SURAGGWA بالأنشطة البشرية المنشأ، بما في ذلك الاستغلال الاحتيالي والتعسفي للموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية الحراجية، وحرائق الغابات، والضغوط الديموغرافية. بالإضافة إلى هذه الأسباب البشرية، هناك عوامل طبيعية مثل تغير المناخ والتأثيرات المرتبطة به، فضلا عن قيود اجتماعية واقتصادية وقانونية ومؤسسية أخرى.

116. وعلى وجه الخصوص، يشكل الاستغلال غير المنظم وغير المستدام للموارد النباتية عاملا مهما يساهم في انحدار واختفاء الأنواع النباتية في المنطقة. أدى الطلب المحلي المتزايد على إنتاج الفحم، مدفوعا بالنمو السكاني، إلى ارتفاع قيمة هذه السلعة الأساسية، التي ارتفعت بنسبة 7.7% من 25.7 مليار فرنك (FCFA) في عام 2014 إلى 28.8 مليار فرنك في عام 2017 (MEDD, 2019). وقد تسبب هذا الضغط المتصاعد على الموارد الطبيعية في تدهور الموائل واستنزاف التجمعات الحيوانية، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي.

117. تعد حرائق الغابات من بين المحركات الرئيسية لتدهور النظام البيئي للغابات، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في التنوع البيولوجي. تدمر هذه الحرائق مساحات شاسعة من الغابات كل عام، مما يؤدي إلى موت العديد من الأنواع الحيوانية ويعرض بقاء الأنواع النباتية للخطر، وخاصة تلك الأقل تكيفا مع الحرائق. التجدد الطبيعي للعديد من أنواع النباتات تعوقه هذه الحرائق. وفقا لتقرير *مركز الرصد البيئي* حول مراقبة حرائق الغابات في السنغال لموسم 2018-2019، تم حرق ما مجموعه 448.561 هكتارا من مناطق الغابات مقارنة بـ 535.546 هكتارا لموسم 2017-2018، وهو ما يمثل انخفاضا نسبيا بنسبة 16%[27].

118. ويرجع تدمير وتفتت الموائل في الأساس إلى مجموعة من العوامل مثل الزراعة، والتحضر، والتعدين الحرفي والصناعي، وبناء السدود والطرق الأسفلتية التي تشهد حركة مكثفة. إن التأثيرات المترتبة على تغير المناخ تشكل أسبابا غير مباشرة مهمة مسؤولة جزئيا عن تدهور الموائل. ويؤدي بناء الطرق السريعة (الطرق التي تفرض رسوما) والسكك الحديدية وتركيب خطوط الطاقة عالية الجهد إلى تفتيت الأنظمة البيئية. الحواجز الآن تقلل من التبادل بين مجموعات الحيوانات، ومن ايتغلال البيئات المناسبة وإمكانية تحرك الحيوانات بحرية في بيئتها. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى انهيار السلسلة الغذائية واختفاء الأنواع [] [28][29] . كما كان الاستيلاء على أراض جديدة على حساب النظم الإيكولوجية للغابات وساهم إلى حد كبير في تدمير الموائل، وخاصة في المنطقة الزراعية الحراجية الساحلية في فيرلو.

[27] MEDD. (2020). التقييم البيئي الأولي للسنغال: التقرير النهائي. وزارة البيئة والتنمية المستدامة.
[28] بالدي، أ. (2019). تحليل حالة الموارد السمكية في السنغال. اللجنة العلمية والتقنية لمصايد الأسماك البحرية والاستزراع المائي في البحر.
[29] دور، ط. (2005). دراسة المانغروف الأحمر (Rhizophora mangle) في الحظيرة الوطنية لدلتا سالوم (السنغال). جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار.

119. وكما هي الحال مع التنمية المائية الزراعية في بحيرة "غويي"، فقد أدى بناء السدود والحواجز والتنمية المائية الزراعية إلى انتشار النباتات مثل *Salvinia molesta,* *Pistia stratiotes* and *Typha domingensis* وقد تسببت هذه النباتات المائية الضارة في عواقب سلبية في السنغال، وخاصة في نهر السنغال. بشكل عام، تتباين الأرقام المتعلقة بالمناطق المتضررة في حوض نهر السنغال تباينا كبيرا، حيث تقدر مساحتها بما يتراوح بين 60.000 إلى 80.000 هكتار (OMVS, 2013). وتشير التقييمات أيضا إلى زيادة بنحو 15% سنويا. وتشكل "تيفا" تهديدا للتنوع البيولوجي، وخاصة الأسماك وأنواع الطيور في دلتا نهر السنغال (DEEC, 2014).

120. بعض البرك الطبيعية في منطقة لينغير، والتي تشكل مصدرا للمياه (في موسم الجفاف) للأسماك، تغزوها أسماك ديوديا. يشكل هذا الوضع، الذي لا يزال قائما، عائقا أمام بقاء الحيوانات البرية التي تشكل البرك المصدر الوحيد لسقيها خلال موسم الجفاف.

حيازة الأراضي

- ***نظرة عامة إقليمية***

121. يشكل أمن الحيازة تحديا كبيرا في منطقة الساحل. إن أغلب الأراضي التي يملكها أو يستخدمها أفراد أو أسر أو مجتمعات في المناطق الريفية لا تتمتع بأي حق رسمي أو عرفي في حيازة الأراضي. ويفرض هذا الوضع مشكلة خطيرة على الناس الذين يعيشون في هذه المناطق، لأنهم غالبا ما يكونون عرضة لفقدان أراضيهم أو تشريدهم من قبل جهات فاعلة قوية. فضلا عن ذلك فإن القدرة على الولوج إلى الأراضي كثيرا ما تكون محدودة بالنسبة لمجموعات معينة، مثل النساء والشباب. وفي العديد من المجتمعات الريفية في مختلف أنحاء الساحل، لا تستطيع النساء امتلاك الأراضي أو الولوج إليها بشكل مستقل عن شركائهن الذكور. بالإضافة إلى ذلك، في المجتمعات التي لديها أنظمة وراثة أبوية، لا يستطيع العديد من الشباب والنساء الولوج إلى أراضي الأسرة.

122. من الممكن أن تخلف ترتيبات حيازة الأراضي هذه تأثيرا سلبيا كبيرا على جهود التنمية الرامية إلى تعزيز سلاسل القيمة المستدامة القادرة على التكيف مع تغير المناخ في المنطقة. وفي غياب الملكية الآمنة أو على الأقل ضمان قدرة النساء والشباب على الولوج إلى الأراضي، يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تطوير سلاسل القيمة هذه. ومن الأهمية بمكان التصدي لهذه التحديات وتعزيز الحيازة الآمنة للأراضي من أجل تيسير التنمية المستدامة في منطقة الساحل. يتلخص أحد الأساليب المتبعة لتحسين أمن حيازة الأراضي في الاعتراف بحقوق المجموعات في المراعي وأراضي الرعي والغابات ومياه الصيد الحرفي وتوثيقها. مبدئيا، يجب الاعتراف بحقوق صغار المزارعين في الأراضي والمياه في مشاريع الري وتوثيقها. ويشكل تعزيز قدرة المرأة على الولوج الآمن إلى الأراضي أهمية حاسمة أيضا. يمكن استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لرسم خرائط

للأراضي وحقوق الموارد الطبيعية واستخدامها وتسييرها. ويشكل تحديد أفضل الممارسات في تأمين هذه الحقوق من خلال الشراكات التجارية بين صغار المزارعين والمستثمرين مقاربة ممكنة أخرى.

123. يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تأمين حيازة الأراضي في منطقة الساحل في الافتقار إلى أنظمة تسجيل الأراضي الرسمية. وهذا الوضع يجعل المجتمعات الريفية عرضة للاستيلاء على الأراضي وغير ذلك من أشكال الاستغلال من قبل الجهات الفاعلة القوية. على سبيل المثال، توصلت دراسة أُجريت حول انعدام أمن حيازة الأراضي في السنغال إلى أن الاستيلاء على الأراضي من خلال مشاريع الأعمال التجارية الزراعية الضخمة والتوسع الحضري كان يمثل مشكلة كبيرة، مع عجز المجتمعات الريفية في كثير من الأحيان عن الدفاع عن حقوقها في الأراضي بسبب الافتقار إلى الاعتراف القانوني بها (ديان وآخرون، 2016). وفي بوركينا فاسو، حاولت الحكومة معالجة انعدام أمن حيازة الأراضي من خلال تنفيذ برنامج لتنظيم حيازة الأراضي. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير سندات ملكية الأراضي الرسمية للمجتمعات الريفية، بما في ذلك تلك التي استخدمت تقليديا أنظمة حيازة الأراضي العرفية. ولكن لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ البرنامج بفعالية، مثل نقص الموارد المتاحة للوكالات الحكومية المسؤولة عن تسيير الأراضي (كابوري، 2019). في النيجر، لعبت أنظمة حيازة الأراضي التقليدية دورا مهما في الحفاظ على الملكية المجتمعية للأراضي. ولكن التوسع في مشاريع الزراعة والتعدين على نطاق واسع كان يشكل تهديدا كبيرا لهذه الأنظمة، حيث تضطر المجتمعات الريفية في كثير من الأحيان إلى قبول تعويضات غير عادلة عن أراضيها أو الانتقال إلى أماكن أخرى (بارنو وآخرون، 2019).

124. وفي الإجمال، هناك حاجة واضحة إلى أساليب مبتكرة لتأمين حيازة الأراضي في منطقة الساحل، وخاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والشباب. وفي ما يتعلق بخبرة منظمة الأغذية والزراعة، فإن بعض الحلول المحتملة تشمل تعزيز الاعتراف القانوني بالأنظمة العرفية لحيازة الأراضي، وتشجيع التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي، ودعم أنظمة تسيير الأراضي المجتمعية (انظر الجدول 8 أدناه).

125. تم تصميم مشروع SURAGGWA لتسهيل تحول نموذجي كبير من خلال بناء المرونة البيئية والمناخية في بلدان الساحل الثمانية. يهدف البرنامج إلى العمل مع المجتمعات المحلية ومنظماتها لتبني واستدامة تدخلات البرنامج؛ وبالتالي فإن مشاركة الأطراف المعنية المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، هي في صميم نجاح برنامج SURRAGGWA.

الجدول 11: الدعم الحالي وإمكانيات أنشطة حيازة الأراضي في إطار برنامج SURAGGWA

تشاد	الدعم في مراجعة مسودة قانون حيازة الأراضي ووضع سياسة وطنية لحيازة الأراضي (قيد التنفيذ في إطار TCP)	لا، ولكن يمكن النظر في تقديم الدعم للجان عمل المقاطعات (CDA) ولجان العمل الجهوية (CPA) لتصبح أكثر شمولاً.	منصة رعوية في تشاد
النيجر	دعم إعداد الملتقى العقاري العام في عام 2018، وإعداد سياسة الأراضي الريفية المعتمدة في عام 2021، وإنشاء لجان الانتجاع	نعم، تقدم منظمة الفاو الدعم ل 6 لجان محلية للانتجاع لمنع النزاعات	شبكة منظمات رعاة ومربي الحيوانات في النيجر (ROPEN) والتجمع الديمقراطي لنساء النيجر (RDFN)
السنغال	دعم إنشاء برنامج MSP الوطني وتحسين حكامة حيازة الأراضي تقديم الدعم، من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية لبرنامج MSP، لوضع مقاربة متكاملة تجريبية بشأن حيازة الأراضي وتسيير الموارد الطبيعية على المستوى المحلي (اعتماد ميثاق الأراضي المحلي)	نعم، تقدم منظمة الفاو الدعم لخمس منصات محلية متعددة الأطراف بشأن حيازة الأراضي	المجلس الوطني للتشاور والتعاون الريفي في السنغال (CNCR) المعهد السنغالي للبحوث الزراعية (ISRA)
بوركينا فاسو	دعم برنامج MSP الوطني والتكوينات المحلية بشأن قانون حيازة الأراضي لعام 2009 وVGGT	لا	اتحاد الفلاحين (CPF)
موريتانيا	دعم العملية الشاملة لإصلاح حيازة الأراضي من خلال برنامج MSP وطني لتحسين تسيير وحكامة الأراضي الرعوية	نعم، 2 من المجالس المحلية و4 لجان محلية للانتجاع	عملت منظمة الفاو مع GNAP - ويتم حاليًا تحديد شركاء جدد
مالي	دعم مراجعة قانون الأراضي الزراعية من خلال دعم برنامج MSP الوطني	نعم، 2 من برامج MSP المحلية في خاي وعشر لجان محلية لحيازة الأراضي في سيغو و7 لجان محلية للانتجاع	مركز الساحل للخدمات والدراسات والتنمية البيئية والديمقراطية التطبيقية (CSPEEDA)
جيبوتي	المعلومات غير متاحة		
نيجيريا	المعلومات غير متاحة		

المصدر: إعداد المؤلف.

- **حيازة الأراضي في السنغال**

145. تواجه السنغال تحديات كبيرة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي وتدهور الأراضي. بينما يُشكل قانون الملكية الوطنية (LDN) الإطار الأساسي لتسيير الأراضي، يعتمد المزارعون عادةً على القانون العرفي. يتسبب هذا النظام المتضارب للحكامة في مخاطر متنوعة على المزارعين وأراضيهم، مثل عدم الاعتراف الكافي بترك الأرض للراحة والرعي كممارسات حيوية لتنمية الأراضي (CSE، 2010)، وانخفاض مستوى الاستثمار المستدام في المزارع العائلية بسبب عدم قابلية نقل ملكية الأراضي وعدم قابلية نقلها كما هو منصوص عليه في قانون الملكية الوطنية (CNRF، 2016). ولا يزال التوسع الحضري والمضاربة على الأراضي، مدفوعين بالطلب المتزايد على المساكن ونمو المدن الكبرى، يُهددان حقوق المجتمعات الريفية في ملكية الأراضي. علاوة على ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في معاملات الأراضي التي تُغذيها ريادة الأعمال الزراعية والأعمال التجارية الزراعية

تُفاقم الوضع. فعلى سبيل المثال، سجلت دراسة أجرتها COPAGEN (في 40 (2016 ،CNRF معاملة شملت مساحة إجمالية قدرها 844,796 هكتارًا في عام 2013 وحده. ويسلط هذا التفاوت في تسيير الأراضي الضوء على الحاجة الملحة إلى مقاربة أكثر تكاملاً تعترف بالممارسات العرفية وتحترمها مع تعزيز الاستخدام المستدام والحيازة العادلة للأراضي.

تدهور الأراضي

- **نظرة عامة إقليمية**

146. تُعد منطقة الساحل من أكثر النظم البيئية حساسيةً لتغير المناخ وتقلباته. وقد أدت فترات الجفاف الشديد منذ سبعينيات القرن الماضي إلى تدهور الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مما أثر سلبًا على تنمية البلدان المتضررة. تُعرّف منظمة الفاو تدهور الأراضي بأنه "*تراجع في حالة الأرض، مما يؤثر على قدرتها على توفير سلع وخدمات النظام البيئي وضمان وظائفها على مدى فترة زمنية*". ووفقًا لتقرير "توقعات الأراضي العالمية، غرب أفريقيا" الصادر عن UNCCD، عانت حوالي 65% من الأراضي الزراعية في المنطقة من تدهور التربة. وتتمثل الأسباب الرئيسية لتدهور التربة في الجفاف الناجم عن تقلبات المناخ، والرعي الجائر، وممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة، وإزالة الغابات. كما يُسلط التقرير الضوء على أن تغير المناخ يُسهم في تدهور الأراضي والتصحر، مما يُشكل تهديدًا خطيرًا للمحاصيل والغابات والمراعي والمجتمعات التي تعتمد على الثروة الحيوانية.[30]

[30] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، "التوقعات العالمية للأراضي في غرب أفريقيا"، بون، ألمانيا، 2019.

الشكل18: خريطة مؤشر الهدف 15.3.1 للتنمية المستدامة (حالة التربة) في منطقة السور الأخضر العظيم

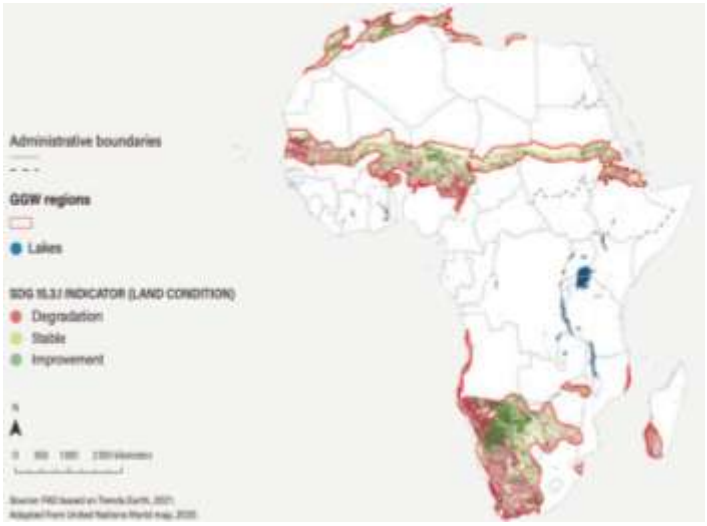

المصدر: الفاو، 2022

تنويه: الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة والتصنيفات المستخدمة فيها لا تعبر بالضرورة عن إقرار أو قبول رسمي من قبل الأمم المتحدة.

147. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يُحدث تغير المناخ تأثيرًا كبيرًا على النظم البيئية المدارية وتوزيعها، مع أن حجم هذه التغيرات ومعدلها واتجاهها غير مؤكد. وبسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة وتيرة وشدة الجفاف، تُصبح الأراضي الرطبة والأنظمة النهرية مُعرّضة بشكل متزايد لخطر الاضطراب والتغيير، مع حدوث تغيرات هيكلية في أعداد النباتات والحيوانات.[31] كما يمكن أن تؤثر درجات الحرارة المرتفعة والجفاف على التعاقب في أنظمة الغابات، مع زيادة خطر الكائنات الحية الغازية في الوقت نفسه، وكل هذا يؤثر على النظم البيئية.

148. يتأثر تدهور الأراضي في منطقة الساحل أيضًا بالنمو السكاني، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة قطع الغابات وتدهور الأراضي. ومن بين أمور أخرى، تُعدّ الزراعة المصدر الرئيسي للكسب لحوالي 80% من سكان منطقة الساحل، غير أن الممارسات الزراعية التقليدية لا تتناسب مع النظام البيئي الهش في المنطقة، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة لتدهور الأراضي. علاوة على ذلك، أدى الاستخدام غير المستدامة للأراضي، مثل القطع والحرق، إلى استنزاف مغذيات التربة، مما جعلها عرضة للتآكل.[32]

[31] تي إم شاناهان وآخرون، "ثاني أكسيد الكربون والحرائق يؤثران على استقرار النظام البيئي المداري استجابةً لتغير المناخ"، المجموعة الوطنية للنشر، عدد يوليو، الصفحات 1-8، 2016، doi: 10.1038/srep29587.

[32] س. دوسو جونيور، "تدهور الأراضي والزراعة في منطقة الساحل الأفريقي: الأسباب والآثار والتوصيات"، مجلة العلوم الزراعية التطبيقية، العدد 3، الصفحات 67-73، 2014، doi: DOI:10.14511/jasa.2014.030303.

149. وفيما يتعلق بالتوازن بين الدول الذي يُشير إلى تدهور الأراضي في مقابل تحسينها في منطقة السور الأخضر العظيم (الشكل 13)، فإن السنغال وموريتانيا وبوركينا فاسو ونيجيريا وجيبوتي لديها نسب سلبية (انظر الجدول 9 أدناه). وتُعدّ نيجيريا وموريتانيا من أكثر الدول التي تعاني من نسب التدهور المرتفعة (32% و18%) مقارنةً بإجمالي المساحة المتدهورة إقليميًا (12 و7 ملايين هكتار، على التوالي).

الجدول 12: نتائج تقييم الأراضي المتدهورة مقابل المحسنة في مناطق السور الأخضر العظيم حسب البلد

الدولة	منطقة السور الأخضر العظيم (مليون هكتار)	متدهور (مليون هكتار)	مُحسّن (مليون هكتار)	الفرق (مليون هكتار)
السنغال	6.99	3.32	0.87	2.45
موريتانيا	23.72	6.90	2.76	4.13
مالي	36.26	2.95	7.08	4.13-
بوركينا فاسو	12.70	3.75	1.95	1.81
النيجر	46.40	3.46	10.23	6.77-
نيجيريا	38.64	12.25	7.60	4.65
تشاد	26.37	2.02	3.61	1.59-
جيبوتي	1.06	0.22	0.03	0.19

المصدر: الفاو، 2022[33]

150. يؤدي تدهور الأراضي إلى فقدان الغطاء النباتي، وانخفاض خصوبة التربة، وتآكلها، مما يُسهم في انخفاض احتجاز الكربون وتخزينه في الكتلة الحيوية النباتية والمواد العضوية في التربة. ونتيجةً لذلك، يتسبب هذا النضوب في زيادة انبعاثات الكربون، مما يُسهم في تغير المناخ. في الواقع، تُشير التقديرات إلى أن منطقة الساحل قد فقدت حوالي 330 مليون طن متري من الكربون على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب تدهور الأراضي (الفاو، 2021).[34] من ناحية أخرى، وكحلٍّ لهذه المشكلة، يمكن لجهود الاستصلاح أن تُعزز عزل الكربون وتخزينه، مما يؤدي إلى زيادة مخزونات الكربون في النظم البيئية الأرضية. لذلك، يُمكن أن تُمثل مراقبة توازن الكربون في الأراضي المتدهورة مؤشرًا مهمًا على تدهور الأراضي وأعمال إعادة التأهيل.

151. تُستخدم تقديرات مخزون الكربون الأرضي في منطقة السور الأخضر العظيم كأساس لتقييم أثر جهود استعادة المخزون المستقبلية. وتستند هذه التحليلات إلى مجموعات البيانات الشاملة المتاحة للكربون النباتي (الكتلة الحيوية فوق الأرض وتحتها).[35] كشفت هذه البيانات أن منطقة السور الأخضر العظيم في الساحل، اعتبارًا من عام 2010 (وهي أحدث فترة لمجموعات البيانات المتاحة)، لديها مخزون كربون نباتي قدره 1,166 جيجا

[33] منظمة الفاو، 2022 "البيانات المفتوحة لأفريقيا حول البيئة والزراعة والأراضي والسور الأخضر العظيم" روما، (https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0725en).

[34] منظمة الفاو، 2021

[35] خريطة عالمية منسجمة لتخزين الكربون الأرضي فوق وتحت الأرض (طن من الكربون لكل هكتار) في الكتلة الحيوية والتربة للسنة المرجعية 2010 (سوتو نافارو وآخرون، 2020).

طن من الكربون، وكثافة 6.3 طن كربون/هكتار. وتشير التقارير إلى أن مخزون كربون التربة (SOC) على عمق متر واحد يبلغ 9,865جيجا طن من الكربون و53.2 طن كربون/هكتار على التوالي (الفاو، 2022). لقد أظهرت هذه القيم تباين مخزون الكربون في منطقة السور الأخضر العظيم، وتُشكل أساسًا للمقارنة مع نتائج جهود إعادة التأهيل المستقبلية.

- **تدهور الأراضي في السنغال**

152. يُعد تدهور الأراضي عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنغال، حيث تُعد الأرض موردًا حيويًا. ووفقًا ل UNCCD، فقد أثر تدهور الأراضي على 6.03% من مساحة أراضي البلاد في الفترة من 2001 إلى 2015. وغالبًا ما يتميز تدهور الأراضي في السنغال بتراجع إنتاجية الأراضي - وهي القدرة البيولوجية الإنتاجية للأرض ومصدر كافة الاحتياجات البشرية من الغذاء والألياف والوقود. لقد قُدِّرت نسبة الأراضي المتأثرة بانخفاض الإنتاجية في السنغال بنحو 5.57% في الفترة من 2001 إلى 2015 (انظر الخريطة 1). كما تشير التغيرات في الغطاء الأرضي، مثل توزيع أنواع النباتات والمسطحات المائية والبنية التحتية الاصطناعية، إلى تدهور الأراضي عندما يرتبط الأمر بفقدان الإنتاجية. وقد قُدِّرت نسبة الأراضي المتأثرة بتدهور الغطاء الأرضي بنحو 0.32% في السنغال في الفترة من 2001 إلى 2015 (انظر الخريطة 2). كما أثر التدهور على الكربون العضوي في التربة (SOC)، وهو مؤشر على جودة التربة يرتبط بدورة المغذيات واستقرارها وبنيتها العامة، وله آثار مباشرة على تسرب المياه والتنوع البيولوجي للتربة وقابليتها للتآكل. وقُدِّرت نسبة الأراضي المتضررة من تدهور الكربون العضوي في التربة بنسبة 0.37% في السنغال بين عامي 2001 و2015.

153. في مناطق SURRAGWA، يحدث تدهور الأراضي كنتيجة لعوامل طبيعية و/أو بشرية، مثل النمو السكاني، وانعدام أمن حيازة الأراضي، والممارسات السيئة، والإزالة المفرطة لأراضي الغابات من أجل الزراعة، والضغوط المناخية. ولهذه الظروف المناخية عواقب سلبية على الأرض، بما في ذلك: (أ) انخفاض موارد المياه العذبة المرتبط بارتفاع إسفين الملح وتغلغل المياه البحرية، مما يزيد من ملوحة الأرض؛ و(ب) التعرية الشديدة (الماء والرياح) وما يترتب عليها، أي استنفاد مغذيات التربة، والتي قُدرت بين عامي 1996 و1999 بحوالي 38 كجم/هكتار من النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم. تؤدي الأشكال المختلفة للضغط على الموارد الطبيعية إلى تدهور يتجلى بيوفيزيائيًا من خلال تآكل الأرض وملوحتها. كما تتسبب المياه في تعرية ما يقرب من 77٪ من الأراضي المتدهورة في السنغال، مع العديد من التهديدات للأراضي، بما في ذلك الحقول والمراعي والبنية التحتية. وتؤدي التعرية الريحية إلى انخفاض إنتاجية التربة وتدهور بنيتها وجفافها وإتلاف النباتات، بالإضافة إلى طمر البنية التحتية مثل شبكات الري والمساحات المزروعة والمراعي والطرق الرابطة بين القرى. كما يؤثر تملح الأراضي على مناطق تتفاوت تقديراتها بشكل كبير، مثل شرق السنغال (100,000 هكتار)، ووادي نهر السنغال

(40,000 هكتار). وتشير التقديرات إلى أن منطقة نهر السنغال تتركز فيها 60% من الأراضي المالحة، وفقًا لدراسات INP (2008) وLADA (2007). وفي المنطقة الجنوبية الشرقية، تتجاوز نسبة الأراضي المالحة 26%.

الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH)

154. للاطلاع على السياق الاجتماعي الأساسي المتعلق ب SEAH في إطار برنامج SURAGGWA، يُرجى مراجعة تقييم النوع الاجتماعي، الذي يغطي السياق الإقليمي والوطني. توجد آليات الانتصاف مُفصّلة في خطة إشراك الجهات المعنية، ولكل أخصائي ضمانات التزامات تحسيسية ب SEAH ضمن نطاق اختصاصاته.

2.4 *تقييم المخاطر والتأثيرات المحتملة للبرنامج*

155. يُعدّ تصنيف ضمانات برنامج SURAGGWA متوسطاً من حيث التأثيرات والمخاطر الاجتماعية والبيئية. وقد أُدمجت تدابير التخفيف من مخاطر المناخ في تصميم البرنامج من خلال أنشطة بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، حيث يستهدف البرنامج بوضوح التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال تصميمه.

156. **تُعتبر المخاطر الاجتماعية الرئيسية والتأثيرات وتدابير تخفيف** الآثار الاجتماعية للبرنامج إيجابيةً إلى حد كبير. تهدف أنشطة البرنامج إلى تحسين سبل عيش المجتمعات التي تعتمد على الأراضي المشتركة والخاصة في منطقة الساحل وتعزيز قدرتها على الصمود، مع التركيز على تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية (مثلاً، بين جماعات الانتجاع والمزارعين الرعاة). ومن المتوقع أن يُسهم التخطيط التشاركي والمشاركة المجتمعية في إطار المكون الأول في تعزيز التعاون، وربما يُحسّن حل النزاعات المتعلقة باستخدام الأراضي وتسييرها. ومن المتوقع كذلك أن تُعزز أنشطة المكون الثاني قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ودخلها، وولوجها إلى الائتمان المالي. ستدعم القدرات المؤسسية المبنية في إطار المكون الثالث تحسين التنسيق والتعاون والتسيير.

157. تشمل المخاطر والآثار الاجتماعية المتوقعة نتيجة لأنشطة المشروع ما يلي: (أ) الصراع المحتمل مع زيادة قيمة الأراضي المستصلحة؛ (ب) مخاوف التسيير و/أو الصراع المتعلقة بترتيبات حيازة الأراضي؛ و(ج) التعامل مع الفئات السكانية الهشة، بما في ذلك مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني عادةً من نقص الخدمات. وللتخفيف من هذه المخاوف، قام البرنامج بوضع مجموعة من المبادئ والممارسات الجيدة وردت في *الدليل الفني المتعلق بدمج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحكامة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وحياد تدهور الأراضي* في عملية المشاركة وأنشطة المشروع، كما يعتمد البرنامج مقاربةً تشاركيةً (مفصلةً أيضًا في خطة إشراك الجهات المعنية (SEP)

مع حلقات تغذية راجعة من خلال آلية الانتصاف الخاصة بالبرنامج للحد من مخاطر الصراع المحتمل وتجنبه والتخفيف منه (عندما يكون من المستحيل تجنبه). يُفصّل هذا الإطار أيضًا مقاربة البرنامج في التعامل مع المجتمعات الهشة واستخدام مبدأ الموافقة الحرة المُسبقة والمستنيرة في مجالات المشروع ذات الصلة. كما يقدم "تحليل وخطة عمل النوع" (الملحق 8) توجيهات وأنشطة وأهدافاً للبرنامج (خاصةً تحت المكون 1 والمكون 2) لضمان إشراك النساء بشكل عادل في جهود إعادة التأهيل والاستفادة من منتجات الغابات غير الخشبية.

158. تتراوح المخاطر المذكورة أعلاه بين المنخفضة والمتوسطة نظرًا لعدم وجود تدابير عملية تضمن تجنبها تمامًا. ومع ذلك، عند تطبيق التدابير اللازمة وتنفيذها بفعالية، يُرجح أن ينخفض احتمال حدوث هذه العواقب إلى مستوى يمكن التحكم فيه. وترد تفاصيل تدابير التخفيف في القسم التالي (4.3).

159. **المخاطر البيئية الرئيسية والتأثيرات وتدابير التخفيف:** من المتوقع أن يكون للبرنامج آثار بيئية إيجابية إلى حد كبير، بما في ذلك تحسين الصمود في وجه تغير المناخ، وخصوبة التربة/صحتها، وزيادة احتباس الماء في التربة وتعبئة المياه الجوفية، وتسيير الموارد الطبيعية. كما تم تقييم الآثار البيئية التراكمية على أنها إيجابية إلى حد كبير. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية السلبية المحتملة طفيفة، ومحدودة في الوقت/النطاق، وقابلة للعكس، لأنها تتعلق بـ (أ) توفير البذور/الشتلات/المخرجات للمزارعين لدعم أنشطة إعادة تأهيل الأراضي؛ (ب) الزيادة غير المباشرة المحتملة في استخدام المبيدات الحشرية بسبب زيادة الإنتاج؛ (ج) زيادة استهلاك المياه بسبب زيادة الإنتاج؛ و(د) تداخل أنشطة إعادة تأهيل الأراضي مع المحميات الوطنية. يتم تسيير هذه المخاطر من خلال التصميم الشامل للمشروع (مثل التكوين في إطار المكونين 1 و2 الذي سيوفر فهم مبادئ إعادة التأهيل والزراعة البيئية/التسيير المتكامل للآفات/إلخ)، والقيود المفروضة على أنواع الأنشطة التي تُقام في المحميات القائمة (مثل أنشطة إعادة التأهيل فقط)، ووضع وتنفيذ خطط تسيير بيئي واجتماعي (ESMP) لمواقع المشروع. وستأخذ هذه الخطط أيضًا في الاعتبار المعرفة الجغرافية والبيئية للأقليات العرقية/الفئات السكانية المتأثرة.

160. تشمل المخاطر البيئية المتأصلة وجود ذخائر غير منفجرة و/أو عبوات ناسفة عشوائية في بعض مناطق الساحل. يوفر إطار التسيير البيئي والاجتماعي هذا أدوات الفحص اللازمة في مواقع المشاريع لضمان معالجة هذه المخاطر بكفاءة. وفيما يتعلق بالذخائر غير المنفجرة، على وجه الخصوص، سيتم إما تجنب المواقع التي تحتوي على ذخائر غير منفجرة/عبوات ناسفة عشوائية تمامًا (كجزء من اللائحة السلبية)، أو، إذا اعتُبرت المواقع ضروريةً لأنشطة إعادة التأهيل، فسيتطلب ذلك تحديد مكان هذه المواد وإزالتها (إن وجدت) من قِبل خبراء كجزء من تطهير الموقع قبل بدء أي أنشطة. وكما هو الحال مع المخاطر والآثار الاجتماعية، تُفصّل تدابير التخفيف من المخاطر والآثار البيئية في القسم التالي (4.3).

3.4 تدابير التخفيف المقترحة

161. يسرد الجدول 10 المخاطر الكامنة والمخاطر الناجمة عن المشروع على أساس منطقة البرنامج والأنشطة، بما في ذلك تدابير التخفيف المقترحة، والأدوات المرجعية، ووسائل المراقبة/الشخص(الأشخاص) المسؤول(ين).

الجدول 13: إجراءات تخفيف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية (الكامنة والناجمة عن المشروع)

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
المكون 1							
النتيجة 1.1: تنظيم مجموعات المجتمع المحلي وتكوينها وتزويدها بالمعرفة في مجال أنشطة إعادة تأهيل الأراضي ومراقبتها	النشاط 1.1.1: تحديد المواقع المحتملة لإعادة التأهيل وإبلاغ قاعدة الموارد لإعداد أولويات سلسلة القيمة بناءً على تحليل بيانات المناخ وخرائط نظم المعلومات الجغرافية وإمكانية التأثير بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع	- حكم سلبي من المقاطعة - قد تتأثر المنطقة المستهدفة بالصراع (العنيف) - استبعاد فئات معينة من المجتمع - قد تكون المنطقة المستهدفة التي تم تحديدها جزءًا من منطقة محمية - قد تكون المنطقة المستهدفة المحددة أرضًا خاصة	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- التشاور مع المقاطعة للتأكد من موافقتهم على عملية الاختيار سيتجنب البرنامج المناطق التي تشهد الصراعات العنيفة والنزوح لأسباب أمنية، وسيتدخل في المناطق التي يسمح فيها الوضع الأمني بتنفيذ البرنامج ميدانيًا. في البلدان التي شهدت اضطرابات سياسية مؤخرًا، تلتزم منظمة الفاو التزامًا صارمًا بتوجيهات الأمم المتحدة رفيعة المستوى، بما في ذلك: (أ) احترام العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة؛ (ب) اتباع تعليمات الأمم	-أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني مع فريق حيازة الأراضي/دعم المتخصص	خلال المرحلة الأولية من أنشطة البرنامج، عندما يتم إعداد النشاط 1.1.1	- إطار التسيير البيئي والاجتماعي (ESMF) وخطط التسيير البيئي والاجتماعية ذات الصلة (ESMPs) - خطة إشراك الجهات المعنية (SEP)

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
				المتحدة بشأن وقف تنفيذ الأنشطة "غير الحيوية".[36] قائمة استثناءات لبعض المناطق المحمية و/أو خطة تسيير بيئي واجتماعي لمناطق مثل المحميات الوطنية، وذلك حسب تصنيفها، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأنشطة ستساهم في نهاية المطاف في تحسين التنوع البيولوجي وجودة الأراضي والتربة. وتحديدًا، لن يُنفذ البرنامج داخل المناطق المحمية، ولكنه قد يُنفذ بالقرب منها في بعض الحالات. وسيكون التفاعل مع المناطق المحمية إيجابيًا بحتًا؛ على سبيل المثال، إعادة تأهيل الكثبان الرملية لمنع ترسب الطمي في مواقع الأراضي الرطبة المحمية بموجب اتفاقية رامسار. - التشاور مع مالكي ومستخدمي الأراضي الخاصة، بدعم من فريق حيازة الأراضي			

[36] حاليًا، لا تخضع أي من الدول الثماني المشمولة ببرنامج SURAGGWA لأي عقوبات أممية. وتعد النيجر الدولة الوحيدة التي لديها "برنامج أممي حبوي"، لكن الأمم المتحدة تعتبر تقريبًا جميع أنشطة الطوارئ وتعزيز الصمود والتنمية الريفية ذات أولوية عالية، حيث تمثل الأنشطة التي سيتم تعليقها مؤقتًا أقل من 10٪ من ميزانية البلاد في برنامج SURAGGWA، أي أقل من 1٪ من إجمالي ميزانية المشروع.

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
	النشاط 1.1.2: تحديد وتعبئة المجتمعات المحلية للاختيار التشاركي للمواقع المحددة، وضمان إشراك النساء.	-التكرار/التداخل مع لجان التسيير المجتمعي القائمة، مما يؤدي إلى عدم المشاركة أو انخفاضها. - لجان التسيير المجتمعي غير مستدامة / لا تستمر بعد البرنامج (خطر استراتيجية الخروج) - انخفاض تمثيل المرأة ومسؤولياتها في لجان التسيير المجتمعي	تأثير منخفض، احتمالية عالية	- بناءً على خطة عمل البرنامج، قم بإجراء مشاورات متكررة لتحديد تشكيلة فرق إعادة التأهيل ولجان التسيير، والبناء حيثما أمكن على الموجود بالفعل - ضمان أن يشمل بناء القدرات في إطار هذا النشاط تشجيع المساواة بين الجنسين وإشراك الفئات الهشة	-أخصائي الضمانات الاجتماعية - منفذو المشروع (بالتعاون مع أخصائي الضمانات الاجتماعية)	في بداية البرنامج/تنفيذ النشاط 1.1.2 في كل من البلدان/مناطق المشاريع الفرعية.	-SEP - ESMF/ESMP -خطة تحليل النوع (GAP)
	النشاط 1.1.3: تكوين فرق إعادة التأهيل التابعة للبرنامج ومنظمات التسيير المجتمعي	- عدم توافق التكوينات مع مجال تدخل المشروع - إرهاق المرأة بالمهام - عدم المساواة في توزيع الأنشطة بين الجنسين	تأثير معتدل احتمالية منخفضة	- أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي للتأكد من أن التكوينات المقترحة تتوافق مع المنطقة الزراعية البيئية (نوع التربة والمناخ وما إلى ذلك)، بالتشاور مع فريق البرنامج الذي يقوم بإعداد التكوينات وإجرائها -توعية فرق تنفيذ البرنامج بمتطلبات منظمة الفاو/GCF فيما يتعلق بالضمانات، وخاصة خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين - إجراء مشاورات، بما يتماشى مع SEP، لضمان موافقة النساء على الأنشطة المقترحة	-أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي	طوال البرنامج	ESMF/ESMPs
النتيجة 2.1: تعزيز أنظمة توفير البذور	النشاط 1.2.1: تحديد وتكوين الفنيين المجتمعيين على جودة وكميات بذور إعادة التأهيل وإمدادات البذور المحلية	- استبعاد الأشخاص المهمشين و/أو المعرضين للخطر	تأثير معتدل	-توعية المكونين بمتطلبات منظمة الفاو/GCF بشأن الضمانات، وخاصة خطة	-أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي وأخصائي وطني في الضمانات الاجتماعية	عند بدء البرنامج/قبل	-ESMF (بما في ذلك إطار

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
المحلية لضمان توافر البذور المناسبة وراثيًا والتي تُعزز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.			احتمالية منخفضة	العمل المتعلقة بالنوع وإطار الأقليات العرقية		إطلاق النشاط 1.2.1 مباشرة	الأقليات العرقية) GAP-
	النشاط 1.2.2: تحديد وتنظيم وتكوين أفراد المجتمع المشاركين في إنتاج البذور والشتلات حول أنشطة إعادة تأهيل الأراضي	- استبعاد الأشخاص المهمشين و/أو المعرضين للخطر	تأثير معتدل احتمالية منخفضة	-توعية منفذي البرنامج بمتطلبات منظمة الفاو/GCF بشأن الضمانات، وخاصة خطة العمل المتعلقة بالنوع وإطار الأقليات العرقية	-أخصائي إقليمي في البيئة والضمانات وأخصائي وطني في الضمانات الاجتماعية	في بداية البرنامج/قبل إطلاق النشاط 1.2.2 مباشرة	-ESMF (بما في ذلك إطار الأقليات العرقية) GAP- SEP-
	النشاط 1.2.3: إنشاء وتجهيز وتشغيل مشاتل مجتمعية لإنتاج الشتلات وتعميمها	- عدم استدامة توفر المياه والولوج إليها - التقنيات البستانية غير المناسبة لتسيير النباتات والشتلات -تسيير غير فعال أو غير مستدام - سواء من الناحية الفنية أو المالية - مع قدرة فنية محدودة	- تأثير متوسط، احتمالية منخفضة	- الاستهداف الدقيق ومواءمة الأنشطة والشتلات المقترحة مع مناطق البرنامج، خاصة بالنظر إلى توافر المياه (بناءً على معلومات توافر المياه من البيانات الأساسية لتلك المنطقة) - المخاطر المالية ليست جزءًا من تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، ومع ذلك، سيتم معالجة القضايا المتعلقة بالقدرة الفنية التي يمكن أن تؤثر على التسيير المتعلق بالبيئة من خلال بناء القدرات المُضمن في تصميم البرنامج.	- أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالتعاون مع فرق تنفيذ البرنامج	أثناء وبعد إنشاء المشاتل في النشاط 1.2.3	- ESMF/ESMPs
	النشاط 1.2.4: يتم دمج إمدادات البذور المحلية للمجتمعات المحلية في نظام البذور الوطني.	- الاختيار الخاطئ للبذور المتكيفة مع المناخ والتنوع الجيني - تسلل الكائنات المعدلة وراثيا	تأثير معتدل احتمالية ضئيلة.	- الاستهداف الدقيق لضمان أن تكون البذور متكيفة مع المناخ ومناسبة للمنطقة المستهدفة، بما في ذلك التنوع الجيني المناسب	- فريق المشروع/المنفذون بالتعاون مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي (بخصوص اختيار البذور، وتسلل الكائنات المعدلة وراثيًا،	خلال إنشاء شبكة توريد البذور وتبادلها، وفي السنوات الأولى التالية	- ESMF/ESMPs SEP-

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
		- المعالجة الكيميائية غير السليمة للبذور -استبعاد الجهات الفاعلة/الجهات المعنية المطلوبة في الشبكة		- بناء القدرات بشأن كيفية الحد من مخاطر تسلل الكائنات المعدلة وراثيًا، وكيفية معالجة البذور بشكل صحيح (لن يتم استخدام المبيدات الحشرية في البرنامج) -توعية منفذي البرنامج بمتطلبات منظمة الفاو/GCF بشأن الضمانات، وخاصة خطة العمل المتعلقة بالنوع وإطار الأقليات العرقية	والمعالجة الكيميائية غير السليمة للبذور) - أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالتعاون مع أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني (بخصوص إشراك الجهات الفاعلة/الجهات المعنية الرئيسية)	(دورات تكوينية سنوية لتحديث المعلومات حول المعالجة الصحيحة للبذور دون استخدام المبيدات الحشرية، وما إلى ذلك).	
النتيجة 1.3: استهداف الأراضي شديدة التدهور واستعادة زراعتها من خلال ترتيبات جمع مياه الأمطار وتحسين نفاذية التربة ومن خلال مشاركة المجتمعات المحلية في زراعة الشتلات والبذر المباشر	النشاط 1.3.1: خطط لإعادة تأهيل الأراضي شديدة التدهور يتم إعدادها وتنفيذها من خلال تقنيات الجر الميكانيكية والحيوانية واليدوية.	- تغيير سلبي في التربة بسبب تعديل المعدات أو اختيارها بشكل غير صحيح (في قطع دلفينو، نيومان، إلخ.) - سوء اختيار مواقع التحضير مما يؤدي إلى تدهور النباتات والغابات بسبب كثافة المناطق - إصابة جسدية بسبب الاستخدام غير السليم للمعدات	تأثير معتدل احتمالية منخفضة	- بناء القدرات/التكوين على إعداد الأرض قبل البدء بالنشاط لتجنب مخاطر التغيير السلبي للتربة -اختيار مواقع التحضير بعناية بناءً على البيانات ذات الصلة - التكوين على الصحة والسلامة المهنية (OHS) قبل استخدام المعدات، بالإضافة إلى التعليمات الواضحة والتذكير بالتعامل الآمن مع المعدات واستخدامها	- أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع فريق تنفيذ البرنامج	طوال تنفيذ النشاط 1.3.1 (في البداية، متبوعًا بتكوينات تنشيطية على أساس سنوي)	- ESMF/ESMPs
	النشاط 1.3.2: الزراعة والغرس في المواقع المعدة بالتعاون مع المجتمعات/القرى	- عدم توافق عملية الزراعة مع المواقع، بناءً على الموقع	تأثير معتدل،	- الاختيار الدقيق للنباتات التي سيتم استخدامها للمواقع بناءً على البيانات ذات الصلة	- فريق تنفيذ البرنامج، بالتعاون الوثيق مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي	طوال مدة النشاط 1.3.2	- ESMF/ESMPs

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
		والتغيرات المناخية المتوقعة والموسمية وما إلى ذلك. - استخدام المواد الجينية غير المدعومة/الموافق عليها من قبل البرنامج -إشراك الأطفال في مهام غير مناسبة لأعمارهم	احتمالية متوسطة	-المراقبة والتقييم الدقيق لضمان دعم المواد الجينية فقط في إطار البرنامج - تكوين المجتمعات على العمل المناسب للعمر قبل البدء، والاتفاق على مساحة آمنة للأطفال بالقرب من الموقع المُجهز بحيث يكون لدى الأمهات مكان آمن لراحة/لعب الأطفال الصغار بينما يشارك أفراد الأسرة ذوي الأعمار المناسبة في الأنشطة	-أخصائي المتابعة والتقييم، بدعم من أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بدعم من أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية الإقليمي، وبالتعاون الوثيق مع فرق تنفيذ البرنامج.		-تحليل النوع /GAP
	النشاط 1.3.3: تكوين أفراد المجتمع على المراقبة والصيانة	-استبعاد الأشخاص/الطبقات الهشة	تأثير معتدل، احتمالية منخفضة	-توعية المكونين/منفذي المشروع بمتطلبات منظمة الفاو/GCF بشأن الضمانات، وخاصة خطة العمل المتعلقة بالنوع وإطار الأقليات العرقية	- أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، مع الدعم من أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي حسب الحاجة، وبالتعاون الوثيق مع فريق تنفيذ البرنامج	- قبل بدء التكوينات (لتكوين المكونين)؛ و -أثناء التكوينات	-ESMF (مع إطار الأقليات العرقية) -SEP -GAP
النتيجة 1.4: استهداف الأراضي المتدهورة بشكل معتدل وزراعتها بمجموعة من الأنواع لإعادة تأهيل وإثراء الأراضي	النشاط 1.4.1: إعداد وتنفيذ خطط وطنية فرعية لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بشكل معتدل	- لا تتم الموافقة على الخطط ذات التكلفة المحددة من قبل السلطات العليا - عدم الموافقة على قانون المداولات المطلوب لإعادة تأهيل الأراضي -استبعاد النساء والأشخاص الضعاف/وغيرهم.	تأثير معتدل، احتمالية متوسطة	-يمكن تقليل المخاطر المتعلقة بالموافقات والمنح من خلال التشاور المناسب مع الجهات المعنية -توعية المكونين/منفذي المشروع بمتطلبات منظمة الفاو/GCF بشأن الضمانات، وخاصة خطة العمل المتعلقة	- أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني وفريق/أخصائي حيازة الأراضي، مع الدعم من أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي حسب الحاجة	-أثناء طرح النشاط 1.4.1	-SEP -GAP -ESMF (مع إطار الأقليات العرقية)

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
للزراعة الحرجية والزراعة البيئية والأنظمة الحرجية الرعوية والمناطق الأحيائية والنظم البيئية للغابات المحمية.				بالنوع الاجتماعي وإطار الأقليات العرقية			
		- تغيير سلبي في التربة بسبب تعديل المعدات أو اختيارها بشكل غير صحيح (في قطع دلفينو، نيومان، إلخ.) - سوء اختيار مواقع التحضير مما يؤدي إلى تدهور النباتات والغابات بسبب كثافة المناطق - إصابة جسدية بسبب الاستخدام غير السليم للمعدات	تأثير معتدل احتمالية منخفضة	- بناء القدرات/التكوين على إعداد الأرض قبل البدء بالنشاط لتجنب مخاطر التغيير السلبي للتربة -اختيار مواقع التحضير بعناية بناءً على البيانات ذات الصلة - التكوين على الصحة والسلامة المهنية (OHS) قبل استخدام المعدات، بالإضافة إلى التعليمات الواضحة والتذكير بالتعامل الآمن مع المعدات واستخدامها	- أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع فريق تنفيذ البرنامج	طوال تنفيذ النشاط 1.4.2 (في البداية، متبوعًا بتكوينات تنشيطية على أساس سنوي)	- ESMF/ESMPs
النتيجة 1.5: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التسيير المستدام وإعادة التأهيل، والتحقق من نتائجه.	النشاط 1.5.1: تكوين وتجهيز فنيي القرية لتسيير مناطق إعادة التأهيل والتحقق من نتائج إعادة التأهيل بطريقة تشاركية	- لا يعمل نظام جمع البيانات/المراقبة والإبلاغ بشكل متكامل أو يميز بين الجنسين والشباب والأقليات العرقية و/أو الأشخاص المعرضين للخطر	تأثير معتدل احتمالية منخفضة	- أخصائي الضمانات الاجتماعية و/أو أخصائي حيازة الأراضي، بالتعاون مع أخصائي المتابعة والتقييم، لدعم تصميم نظام جمع البيانات/المراقبة وإعداد التقارير - تكوين لتوعية فرق تنفيذ البرنامج بشأن ضمانات منظمة الفاو وGCF ومتطلبات الدمج	-أخصائي الضمانات الاجتماعية وفريق/أخصائي حيازة الأراضي، بالتعاون مع أخصائي المتابعة والتقييم وفرق تنفيذ البرنامج	أثناء طرح النشاط 1.5.1	-تحليل النوع الاجتماعي وGAP -SEP -ESMF وESMPs ذات الصلة
المكون 2							

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
النتيجة 2.1: ممارسات الإنتاج والمعالجة المقاومة للمناخ ومنخفضة الكربون في سلاسل قيمة منتجات الغابات غير الخشبية المختارة التي تتبناها منظمات المنتجين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	النشاط 2.1.1: التكوين وتقديم المساعدة الفنية لمنظمات المنتجين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل قيمة منتجات الغابات غير الزراعية المختارة لتعزيز القدرات التنظيمية والتسييرية (التسجيل، الهيكلة وفقًا لمعايير OHADA، التكوين على التسيير والإدارة وما إلى ذلك).	- التوازن بين الجنسين والدمج - بناء القدرات لا يتناسب مع السياق المحدد - يغادر المُكوّنون بمعدل تغير مرتفع	تأثير معتدل، احتمالية منخفضة	- تكوين لتوعية فرق تنفيذ البرنامج بشأن ضمانات منظمة الفاو وGCF ومتطلبات الدمج - ينبغي تصميم بناء القدرات بما يتناسب مع المواقع المستهدفة، قدر الإمكان. -لا يتم تناول المخاطر المتعلقة بالتغير من خلال تسيير المخاطر البيئية والاجتماعية، ومع ذلك يتم تشجيع نقل المعرفة وتسييرها طوال البرنامج للحد من مخاطر فقدان المعلومات/المهارات	-أخصائي الضمانات الاجتماعية، مع الدعم حسب الحاجة من أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية الإقليمي	أثناء طرح النشاط 2.1.1	-تحليل النوع الاجتماعي وGAP SEP- ESMF-وESMPs ذات الصلة
		- عدم التزام الميسرين – الاقصاء وعدم تحديد المسؤوليات - الحساسية حول مشاركة البيانات - القضايا الجيوسياسية (الوطنية أو الدولية)	تأثير معتدل، احتمالية منخفضة	-يمكن التخفيف من كل هذه المخاطر من خلال التشاور الوثيق مع الجهات المعنية/الجهات الفاعلة ذات الصلة، والتخطيط بناءً على تلك المشاورات	-أخصائي الضمانات الاجتماعية، مع الدعم حسب الحاجة من أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية الإقليمي	أثناء إنشاء المنصة وفي المراحل الأولية من التنفيذ	SEP- GAP- -
	النشاط 2.1.2: تكوين وتوجيه منظمات المنتجين المحلية والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى ممارسات الإنتاج والجمع المستدامة لتعزيز جودة منتجات الغابات غير الخشبية وتوافرها	- ضعف جودة التكوين/تكييف التكوين - الصراعات بين المجموعات التي تتلقى التكوين - انخفاض الإقبال على الممارسات التي تم تحديدها بسبب نقص/غياب القيمة المضافة للمنتجات	تأثير معتدل، احتمالية منخفضة	- بناء قدرات فريق التنفيذ/المكونين لضمان الجودة، وكذلك في جوانب الدمج - الاستهداف الدقيق وتصميم التكوين بما يتناسب مع موقع	-أخصائي الضمانات الاجتماعية، مع الدعم حسب الحاجة من أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية الإقليمي - فريق تنفيذ البرنامج	أثناء تكوينات النشاط 2.1.3	SEP- (بما في ذلك GRM) GAP-

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
		- التوازن بين الجنسين والشمول - زيادة غير مستدامة في تحصيل منتجات الغابات غير الخشبية المرتبطة بخسائر المعالجة أو سوء المعالجة		التنفيذ مع مراعاة الفرص ذات القيمة المضافة - التشاور الوثيق مع الجهات المعنية/الجهات الفاعلة ذات الصلة والتكوين الذي يستجيب للاحتياجات/مستويات القدرات المختلفة			
	النشاط 2.1.3: تكوين وتوجيه مسؤولي المنتجات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحسين ممارسات المعالجة (بما في ذلك التعبئة والتغليف والوسم) للمنتجات المختارة	- ضعف جودة التكوين/تكييف التكوين - الصراعات بين المجموعات التي تتلقى التكوين - انخفاض الإقبال على الممارسات التي تم تحديدها بسبب نقص/غياب القيمة المضافة على المنتجات - التوازن بين الجنسين والشمول - انبعاثات عالية من ثاني أكسيد الكربون / استهلاك الطاقة في المعالجة - قضايا الصحة والسلامة المهنية أثناء المعالجة - التغليف المهدر - إشراك الأطفال بشكل غير لائق أثناء المعالجة	تأثير معتدل، احتمالية منخفضة	- بناء قدرات فريق التنفيذ/المكونين لضمان الجودة، وكذلك في جوانب الدمج، والعمل المناسب للعمر، والصحة والسلامة المهنية - الاستهداف الدقيق وتصميم التكوين بما يتناسب مع موقع التنفيذ، والنظر في فرص القيمة المضافة، والممارسات المستدامة (التعبئة والتغليف، واستخدام الطاقة) - التشاور الوثيق مع الجهات المعنية/الجهات الفاعلة ذات الصلة والتكوين الذي يستجيب للاحتياجات/مستويات القدرات المختلفة	- أخصائي الضمانات الاجتماعية، مع الدعم حسب الحاجة من أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية الإقليمي، وبالتعاون الوثيق مع فريق تنفيذ البرنامج - فريق تنفيذ البرنامج	أثناء تكوينات النشاط 2.1.4	SEP- (بما في ذلك GRM) GAP- - ESMF/ESMPs
النتيجة 2.2: زيادة فرص الولوج إلى	النشاط 2.2.1: تحديد منتجات الغابات غير الخشبية ذات الإمكانات التسويقية والإنتاجية المستدامة والتي يمكن دمجها	- عدم التداخل مع خطة تسيير الموارد من المكون 1	تأثير منخفض،	- يأخذ تصميم البرنامج في الاعتبار التكامل بين المكونات، ويمكن تعزيز ذلك	-أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	-أثناء طرح التقييم وفي بداية فترة المراقبة	SEP- GAP-

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
الأسواق بالنسبة للجهات الفاعلة في قطاع مؤسسات منتجات الغابات غير الخشبية الصغيرة (بما في ذلك الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر)	في جهود إعادة تأهيل الأراضي الممولة بموجب المكون 1	- شح الوقت لدى النساء - الاستبعاد/التمييز في العملية (انظر أعلاه المكون-1)	احتمالية منخفضة	من خلال التشاور والمشاركة مع المجتمعات المحلية بحيث تكون الجهود مكملة لما هو موجود بالفعل و/أو مخطط له. - التشاور الوثيق وإشراك الجهات المعنية وفقًا ل SEP وGAPلتجنب مخاطر الإقصاء/التمييز، ولضمان اعتبار قيود شح الوقت لدى النساء	- فريق تنفيذ البرنامج	- حسب الحاجة طوال دورة حياة البرنامج	
	<u>النشاط 2.2.2:</u> دعم التسويق والترويج للمنتجات الزراعية غير الحرجية (الأنشطة الترويجية، والنشرات الخاصة بالقيمة الغذائية للمنتجات الزراعية غير الحرجية، وتنظيم المعارض التجارية، والبرامج التلفزيونية، وما إلى ذلك).	- ادعاءات تسويقية كاذبة - مشاكل في إمكانية ولوج السكان المحليين إلى منتجات/منتجات ثانوية من منتجات الغابات غير الخشبية - الضغط على الموارد بسبب الطلب المرتفع	تأثير متوسط، احتمالية منخفضة.	- لا تأخذ المخاطر البيئية والاجتماعية في الاعتبار ادعاءات التسويق الكاذبة، ومع ذلك يمكن تقليل هذه المخاطر من خلال التأكيد على أهمية التسويق/العلامة التجارية الدقيقة أثناء تقديم الدعم - بالنسبة لقضايا إمكانية الولوج و/أو ضغوط الموارد بسبب الطلب، ينبغي مناقشة تطوير وترقية NTFPs مع المنتجين والمجتمعات المحلية بحيث تكون المقايضات واضحة، ويمكن العمل على ضمان استمرار ولوج المجتمعات المحلية حسب الحاجة.	-أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني - فريق تنفيذ البرنامج	- أثناء تقديم الدعم للتسويق والعلامة التجارية	-SEP -GAP

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
	النشاط 2.2.3: دعم منظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطوير خطة العمل وتسييرها	- خطط عمل غير دقيقة - ضعف التوازن بين الجنسين والشمول	تأثير معتدل واحتمالية منخفضة	- لا تؤثر المخاطر البيئية والاجتماعية على دقة خطط الأعمال، على الرغم من أن إحدى الطرق لتقليل هذه المخاطر هي الاستفادة من برنامج موحد مثل Rural Invest - وفقًا لخطة عمل النوع ، إدراج المرأة في التكوينات والدعم المخصص	-أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني - فريق تنفيذ البرنامج	- طوال التكوينات وإعداد خطط العمل بموجب الأنشطة 2.2.4 و2.2.5	-GAP -SEP
	النشاط 2.2.4: تعزيز وصول منتجات الغابات غير الخشبية إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير اللازمة لتحسين تسويق هذه المنتجات	- مشاكل في إمكانية ولوج السكان المحليين إلى منتجات/منتجات ثانوية من منتجات الغابات غير الخشبية - الضغط على الموارد بسبب الطلب المرتفع	تأثير معتدل، احتمالية متوسطة	- ينبغي مناقشة تطوير/زيادة إنتاج ومعالجة منتجات الغابات غير الخشبية مع المنتجين والمجتمعات المحلية بحيث تكون المقايضات واضحة، ويمكن العمل على ضمان استمرار ولوج المجتمعات المحلية حسب الحاجة.	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تطوير منتجات الغابات غير الخشبية على مدار سلسلة القيمة	-SEP -GAP
	النشاط 2.2.5: تحديد وتكوين وتجهيز منظمات المنتجين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتقنيات ومعدات خفض الانبعاثات لتعزيز معالجة منتجات الغابات غير الخشبية	البرنامج - زيادة استهلاك الطاقة إذا زادت جهود المعالجة (حتى لو انخفضت الانبعاثات)	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- عند تحديد تقنيات ومعدات خفض الانبعاثات، يجب مراعاة مدى إمكانية تطبيقها على الأشخاص الضعاف/أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن منطقة البرنامج - إذا تم اختيار المعدات/التقنيات، يجب التأكد من التوعية بتأثيرات استخدام	-أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني - فريق تنفيذ البرنامج	-أثناء اختيار ونشر التقنيات/أثناء التكوينات على التقنيات	-SEP -GAP -ESMF/ESMPs

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
				الطاقة (مع مراعاة المقايضات)			
النتيجة 2.3 منتجات ائتمانية وتأمينية مناسبة مصممة خصيصًا للجهات الفاعلة في سلسلة قيمة منتجات الغابات غير الخشبية الصغيرة (منظمات المنتجين والتعاونيات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) وزيادة قدرة الجهات المعنية على استخدام هذه المنتجات المالية في أنشطة سلسلة قيمة منتجات الغابات غير الخشبية الخاصة بهم	النشاط 2.3.1: تكوين وتوعية الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بشأن عروض المؤسسات المالية والوعي المالي وحفظ السجلات المالية	- عدم إدراج النساء/الفئات الأكثر هشاشة	تأثير معتدل واحتمالية منخفضة	- ضمان مشاركة المرأة في التكوينات بما يتماشى مع خطة العمل المتعلقة بالنوع	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال التكوين	GAP- SEP-
	النشاط 2.3.2: تقديم المساعدة الفنية لتطوير 5 منتجات مالية جديدة (منها منتج تأميني واحد على الأقل) مصممة خصيصًا لسلاسل القيمة الزراعية ومنتجات الغابات غير الخشبية مع المؤسسات المالية، بما في ذلك تلك التي تتعاون مع iGREENFIN.	- المنتجات المالية التي تم تطويرها غير متاحة للنساء/الفئات السكانية الهشة بسبب عدم مراعاة النوع والشمول أثناء التطوير	تأثير معتدل واحتمالية منخفضة	- ضمان مشاركة المرأة واستشارتها أثناء تطوير المنتجات المالية	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	-أثناء تطوير المنتجات المالية	GAP- SEP-
	النشاط 2.3.3: تكوين الموظفين (مسؤولي القروض وغيرهم) من المؤسسات المالية، بما في ذلك تلك التي تتعاون مع iGREENFIN، على كيفية تقييم مخاطر سلسلة القيمة الزراعية ومنتجات الغابات غير الخشبية والمخاطر المرتبطة بالمناخ (المستوى الوطني والإقليمي)	- لا يتضمن التكوين على تقييم سلسلة القيمة وتغير المناخ المخاطر المتعلقة بالنوع بشكل كافٍ	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- يجب أن تكون التقييمات حساسة للنوع، بدعم من أخصائي الضمانات لفهم كيفية دمجها بشكل أفضل	-أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	-أثناء تطوير جلسات التكوين	GAP- SEP-
	النشاط 2.3.4: تسهيل الربط بين مقدمي التمويل في المرحلة الأخيرة (منظمات المنتجين، ومجموعات الادخار في القرى، وشبكات التمويل الأصغر) والمؤسسات المالية، بما في ذلك تلك المشاركة في iGREENFIN.	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	النشاط 2.3.5: تجربة الولوج إلى الائتمان من خلال الحلول المالية الرقمية في بلد واحد على الأقل وتسهيل التوسع، في حالة النجاح	- الصراع حول من هو المؤهل للمشاركة في المشروع التجريبي	تأثير منخفض، احتمالية متوسطة	- معايير اختيار واضحة - استشارة الجهات المعنية	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- قبل بدء المشروع التجريبي، وخلال الأشهر	SEP GAP

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
		-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف				القليلة الأولى من بدء التشغيل	
	النشاط 2.3.6: تحسين تسيير المعرفة وتبادلها لزيادة اعتماد أفضل الممارسات في المؤسسات المالية المحلية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المكون 3							
النتيجة 3.1: تم تحديث نظام GGW لمراقبة إعادة تأهيل الأراضي على المستوى الوطني والإقليمي وتشغيله *الأنشطة التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي لصالح جميع بلدان SURAGG /WA مبادرة السور الأخضر العظيم (GGWi)	النشاط 3.1.1 تطوير واختبار ونشر أدوات ونظام GGW لمراقبة إعادة تأهيل الأراضي* / النشاط 3.1.2 نقل المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام نظام GGW لمراقبة إعادة تأهيل الأراضي من قبل السلطات الوطنية والإقليمية * / النشاط 3.1.3 تطوير ونشر منصة مراقبة إقليمية متعددة الأطراف * / النشاط 3.1.4: بناء قدرات NAGGW وPAGGW لإنشاء قواعد بيانات لمشاريع وبرامج إعادة التأهيل الجارية التي تساهم في نتائج GGW الوطنية والإقليمية *	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- ضمان أن تأخذ جميع الأنشطة/التقنيات/الاستشارات في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)	- فريق تنفيذ البرنامج - أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بالتعاون مع أخصائي المتابعة والتقييم في أي شيء يتعلق بالمتابعة	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	GAP- SEP-
	النشاط 3.1.5 إعداد أطر تنظيمية وطنية لمتابعة جميع التدخلات المصنفة ضمن GGW في جميع بلدان GGWi	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- ضمان أن تأخذ جميع الأطر التنظيمية في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)	- فريق تنفيذ البرنامج - أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بالتعاون مع أخصائي المتابعة والتقييم لأي شيء يتعلق بالمتابعة	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	GAP- SEP-

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
	النشاط 3.1.6 تطوير شراكات تشغيلية بين GGWi والمؤسسات العلمية والتقنية في المنطقة (مثل الجامعات ومعاهد البحوث وCSEs وAghrymet وACMAD) بشأن قضايا الرصد البيئي والتكيف مع تغير المناخ	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	النشاط 3.1.7 تعزيز قدرات الجهات المعنية الوطنية في استخدام الأدوات التي طورتها منظمة الفاو (قاعدة بيانات Collect Earth and Africa Deal)، ومنهجية تقييم التوازن الكربوني التي طورها مركز الرصد البيئي (EMC)، ومرصد الصحراء والساحل (OSS)، وCILSS.	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- ضمان إدراج النساء و/أو الأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية) في جهود تعزيز القدرات	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	-GAP -SEP
النتيجة 3.2: تعزيز قدرات التخطيط والتنسيق للمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بحماية البيئة	النشاط 3.2.1 إنشاء تحالفات GGW وطنية لتعزيز التنسيق والتخطيط المتماسك على مستوى الدولة	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير معتدل واحتمالية منخفضة	- ضمان أن يأخذ التحليل واستراتيجيات GGW اللاحقة في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	-GAP -SEP
	النشاط 3.2.2 إعداد وإصدار أطر التخطيط والتنظيم لتنسيق جميع التدخلات المتوافقة مع GGW (المشاريع والبرامج والأنشطة وما إلى ذلك).	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- ضمان أن يأخذ تقرير التوقعات والأطر التنظيمية في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)، حيثما كان ذلك مناسبًا	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	-GAP -SEP
النتيجة 3.3: تعزيز القدرات/الأطر	النشاط 3.3.1 تعزيز فهم القطاعين العام والخاص وقدرتهما على التعامل مع أسواق الكربون للتكيف مع تغير المناخ	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
المؤسسية الوطنية والإقليمية المتعلقة بتغير المناخ لدمج استثمارات إعادة تأهيل الأراضي في برامج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	والتخفيف من آثاره من خلال إعادة تأهيل الأراضي / النشاط 3.3.2 قيادة مشروع إنشاء إطار عمل محلي لحساب الكربون يدمج الزراعة والغابات في نيجيريا، وتحديد بلدان إضافية لاستنساخ التجربة.						
النتيجة 3.4 تعزيز قدرات تسيير المعرفة والاتصالات في GGW لتعبئة المزيد من الدعم لإعادة تأهيل الأراضي المقاومة لتغير المناخ	النشاط 3.4.1تطوير أساليب مبتكرة وقوية لتقييم/إثبات فوائد صمود استثمارات تغير المناخ في إعادة تأهيل الأراضي وسلاسل قيمة منتجات الغابات غير الخشبية في GGW النشاط 3.4.2. التواصل والظهور ونشر المعرفة.	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- ضمان أن جميع الاتصالات/تسيير وتبادل المعرفة/إبراز الدروس المستفادة تأخذ في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	GAP- SEP-
	النشاط 3.4.3 تكوين المتخصصين في الاتصالات في هياكل GGW الوطنية لتنفيذ خطة الاتصال الخاصة بهم وتطوير أدوات تتكيف مع مختلف الفئات المستهدفة، وخاصة النساء والشباب. / النشاط 3.4.4 فيما يتعلق بالمجموعات المستهدفة المختلفة التي تم تحديدها، تطوير الدعم ووسائل الإعلام الملائمة، مثل: استخدام الشبكات الاجتماعية (فيسبوك، تويتر، الخ) والمؤتمرات عن	-استبعاد النساء/الأشخاص الضعاف	تأثير منخفض، احتمالية منخفضة	- التأكد من أن جميع الاتصالات وكذلك النقاط البارزة في إنجازات GGW تأخذ في الاعتبار النساء والأشخاص/المجموعات الهشة (بما في ذلك الأقليات العرقية)	- فريق تنفيذ البرنامج -أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	GAP- SEP-

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
	بعد، وتنظيم الاجتماعات؛ ورش العمل، وإنتاج الأفلام، والنشرات، والكتيبات، الخ).						
مخاطر إضافية							
المخاطر المتقاطعة		- الصراع المحتمل مع زيادة قيمة الأراضي المستصلحة	تأثير معتدل، احتمالية متوسطة	- الاستشارة والدعم الاستباقي فيما يتعلق بحيازة الأراضي وتقاسم المنافع والولوج إلى الأراضي	- أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بالتعاون مع فريق تنفيذ البرنامج (وربما فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو، كما هو موضح أدناه)	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	-SEP -ESMF/ESMPs
		-مخاطر SEAH (تعتمد على البلد)	*سيتم تقييمها بشكل منفصل لكل دولة بناءً على فحص SEAH	- عدم التسامح مطلقًا مع SEAH وإدراج التخفيف من مخاطره -يجب أن تتضمن GAPs على مستوى الدولة ملاحظة حول التعامل مع SEAH في سياق الدولة - فحص SEAH (بناءً على إرشادات فحص GCF SEAH) الذي سيتم إجراؤه لكل مشروع فرعي (بما في ذلك مجموعة التدخلات الخاصة بالموقع في منطقة جغرافية معينة) ESMP - تكوين حول التوعية ب SEAH- (راجع SEP لمزيد من التفاصيل)	-أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بالتعاون مع وحدة التنفيذ القُطرية - سيتم تحديد الترتيبات التفصيلية للمتابعة والتنفيذ في GAPs الخاصة بالدولة.	- طوال فترة تنفيذ البرنامج	-SEP -خط/ESMF ط التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع -تقييم النوع الاجتماعي -GAPs على مستوى الدولة

المكون	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى المخاطر (التأثير × الاحتمالية) (عالي\ متوسط\ منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	ترتيبات المراقبة / الأشخاص المسؤولون	الجدول الزمني	أدوات مرجعية
				-البنود الواردة في العقود بشأن الامتثال لمتطلبات SEAH (والضمانات) - تعزيز آلية معالجة الشكاوى في البرنامج للتعامل بشكل فعال مع حوادث الاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع - تدابير تخفيف مصممة خصيصًا لتنعكس في وثيقة الضمانات ذات الصلة على مستوى المشروع الفرعي			
		- المخاوف المتعلقة بالتسيير و/أو النزاعات المتعلقة بترتيبات حيازة الأراضي	تأثير معتدل، احتمالية متوسطة	- الاستشارة والدعم الاستباقي فيما يتعلق بمخاوف حيازة الأراضي، ودمج مبادئ VGGT - ستعتمد عملية المشاركة على أفضل الممارسات التي يستخدمها فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو والمشاريع ذات الصلة في المنطقة، مما يسهل عمليات الجهات المعنية الوطنية والمحلية لضمان حكامة مسؤولة للحيازة وإشراك كلتا المجموعتين في الحقوق القانونية والعرفية (الرسمية / غير الرسمية) لحيازة واستخدام الأراضي.	- أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بالتعاون مع فريق تنفيذ البرنامج وبالتحديد المساعدة الفنية من فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو	- طوال فترة تنفيذ البرنامج، ولكن بشكل أساسي خلال العامين الأولين	-اقتراح تمويل البرنامج (وثيقة البرنامج) SEP-ESMF/ESMPs-

V. إجراءات مراجعة، اعتماد، وتنفيذ أدوات الضمانات البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية

1.5 الهدف والمقاربة

162. بما أنه سيتم تحديد مواقع مستهدفة مفصلة أثناء التنفيذ، فقد تم إعداد ESMF هذا لتطبيقه على جميع المشاريع الفرعية وأنشطة الاستثمار. يتمثل الهدف الرئيسي من عملية ESMF في ضمان أن المشاريع الفرعية والأنشطة التي يمولها البرنامج لن تخلق تأثيرات سلبية على البيئة والمجتمعات المحلية، وأن يتم تخفيف التأثيرات المتبقية و/أو التي لا يمكن تجنبها بما يتماشى مع المتطلبات الوطنية ومعايير الضمانات الخاصة بمنظمة الفاو وGCF.

163. خلال فترة التنفيذ، سيتم فحص الأنشطة/المشاريع الفرعية المحددة، وتصنيف مخاطرها بناءً على جوانبها البيئية والاجتماعية ومعايير الضمانات المعمول بها. وبناءً على هذا الفحص، سيتم إعداد أي تقييمات بيئية واجتماعية ضرورية، و/أو أدوات بيئية واجتماعية أخرى، وفقًا للمبادئ التوجيهية الواردة في ESMF. يجب أن تكون التقييمات والأدوات وتدابير التخفيف متناسبة مع طبيعة وحجم أنشطة البرنامج، والمخاطر والآثار المحتملة لها، ومتوافقة مع متطلبات منظمة الفاو (الفاو) وGCF، والقوانين/اللوائح الوطنية. قد تشمل خطط الضمانات المُعدّة للمشاريع الفرعية، على سبيل المثال لا الحصر، خطط التسيير البيئي والاجتماعي (ESMPs)؛ وخطط العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي (GAPs)، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين (SEA)؛ وخطط الأقليات العرقية. سيتم تصميم الشروط المرجعية (TORs) وخطط العمل والوثائق التي تحدد نطاق ومخرجات أي أنشطة بناء قدرات حول الضمانات الخاصة بالموقع (على سبيل المثال، أنشطة التوعية بشأن حيازة الأراضي) بحيث يكون الدعم المُقدّم متسقًا مع معايير الضمانات الخاصة بمنظمة الفاو وGCF. وبناءً على الفحص الأولي لضمانات المشروع الفرعي، فإن أي تقييم بيئي اجتماعي لاحق من شأنه أن: (i) يغطي المتطلبات المحددة بموجب معيار الضمانات ذي الصلة لذلك المشروع الفرعي؛ و(ii) يحدد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية بما في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة والتراكمية والمتبقية.

2.5 الخطوات الرئيسية

164. تتكون عملية ESMF من أربع خطوات، كما هو موضح في **الشكل 14** ملخصةً أدناه:

- الخطوة 1: فحص قضايا الأهلية والقضايا البيئية والاجتماعية بما في ذلك المخاطر والتأثيرات باستخدام معايير الفحص، وتطبيق ESSs، وتحديد احتياجات إعداد وتنفيذ الوثائق/الأدوات البيئية والاجتماعية.

- الخطوة 2: إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية حسب الحاجة، بما في ذلك تطوير تدابير/أنشطة التخفيف في خطة التسيير البيئي والاجتماعي، وGAP، وخطط الأقليات العرقية، لدمجها في وثائق العطاءات والعقود، وإخضاعها لمراقبة دقيقة

لأداء المقاول. يجب أن تحدد خطط التسيير البيئي والاجتماعي بوضوح تدابير التخفيف من الآثار السلبية المحتملة، بما في ذلك: (أ) تسيير المقاولين؛ (ب) الاكتشافات العرضية؛ (ج) تطبيق إرشادات الصحة والسلامة البيئية (EHSG)؛ و(د) مدونات السلوك المتعلقة بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء، أينما وحيثما ينطبق ذلك على المشروع الفرعي.

- الخطوة 3: الاعتماد والإفصاح عن المستندات البيئية والاجتماعية؛ و

- الخطوة 4: التنفيذ والمراقبة وإعداد التقارير.

165. سيتم إجراء تحليل المخاطر وتقييم الأثر وإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية أثناء التنفيذ. في هذه المرحلة، تُصنف معظم الأنشطة ضمن فئة المخاطر المنخفضة والمتوسطة، ولا يُمكن تمويل الأنشطة عالية المخاطر في إطار البرنامج. يتم إعداد خطة التسيير البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي بعد تحديد أنشطته بوضوح ومعرفة مواقعها. خلال إعداد هذه الخطة، سيُولى الاهتمام اللازم لمعالجة قضايا حيازة الأراضي، والولوج إلى الموارد وتقاسم المنافع، وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث، والعمالة وظروف العمل، وصحة وسلامة المجتمع، والأقليات العرقية، والمرأة، والتراث الثقافي، وإشراك الجهات المعنية والإفصاح عن المعلومات.

الشكل 19: خريطة سير إجراءات الضمانات للمشاريع الفرعية

وسوم التوضيح:
"PO": مالك المشروع الرئيسي
"SPO": مالك المشروع الفرعي

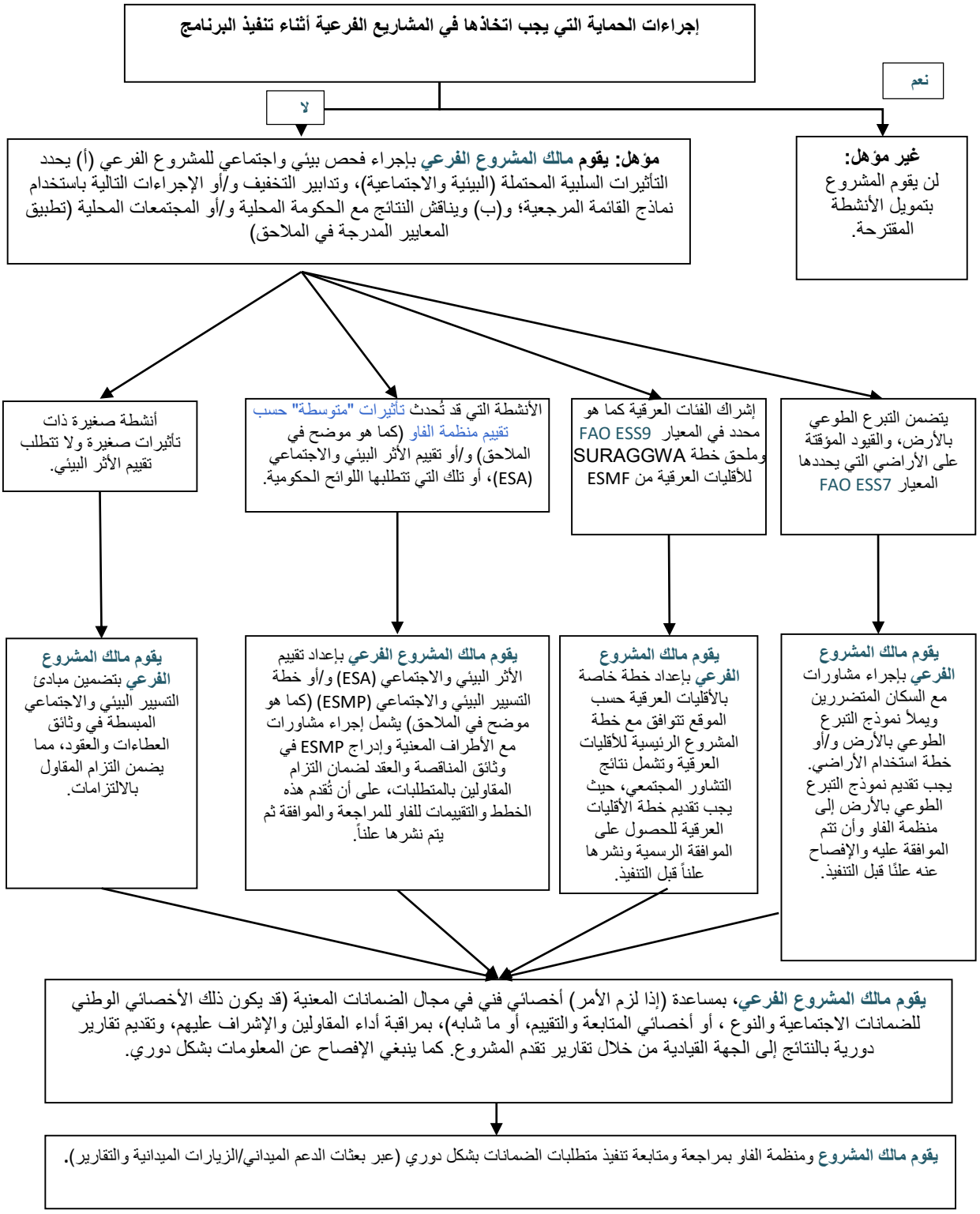

المصدر: إعداد المؤلف.

166. يمكن تسليط الضوء على إجراءات الضمانات الرئيسية على النحو التالي:

- ستشمل الأنشطة منخفضة المخاطر مبادئ ومتطلبات خطة التسيير البيئي والاجتماعي المبسطة في وثائق العطاءات وعقود الاستشاريين، مع مراقبة أداء المقاولين عن كثب من قبل الشخص أو الأشخاص المسؤولين في الوكالات المنفذة.
- ستتطلب الأنشطة ذات المخاطر المتوسطة إجراء مشاورات (بقيادة مالك المشروع الفرعي)، ويجب تضمين خطة تسيير بيئية واجتماعية خاصة بالموقع مع وثائق العطاءات والعقود، مع مراقبة أداء المقاولين عن كثب من قبل الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الوكالات المنفذة.
- إذا أظهر الفحص الحاجة إلى التبرع الطوعي بالأرض أو تعطيل مؤقت لاستخدام الأراضي، فيجب إعداد نموذج التبرع الطوعي بالأرض والاستشارات بشأنه (بما يتماشى مع مبادئ VGGT وESS7 FAO)، بالإضافة إلى الموافقة عليه والإفصاح عنه قبل تنفيذ المشروع الفرعي.
- إذا كانت الأقليات العرقية موجودة في المشروع الفرعي، فسيتم إعداد خطة أقليات عرقية خاصة بالموقع وتنفيذها وفقًا لمعيار FAO ESS9ويمكن العثور على المبادئ التوجيهية في خطة الأقليات العرقية الشاملة للبرنامج (انظر الملحق 6 من ESMF).
- سيتم تقديم جميع المستندات البيئية والاجتماعية الرئيسية الخاصة بأي مشروع فرعي معين إلى الفاو لاعتمادها قبل الموافقة عليها وتنفيذها.

3.5 تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والمخاطر

167. تهدف هذه الخطوة (الخطوة 1) إلى تأكيد أهلية المشاريع الفرعية و/أو الأنشطة التي سيمولها البرنامج، بالإضافة إلى تحديد المشكلات البيئية والاجتماعية المحتملة وتقييم الآثار المحتملة للمشاريع الفرعية/الأنشطة، بما في ذلك الحاجة إلى إعداد مستندات بيئية واجتماعية وفقًا لمعايير الفاو/GCF باستخدام قائمة تدقيق فحص بيئي واجتماعي (يرجى الرجوع إلى الملحق 8 للاطلاع على فحص بيئي واجتماعي أُجري لصالح SURAGGWA في مرحلة ESMF). ستكون الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الفرعية/الأنشطة مسؤولة عن إعداد نماذج الفحص وتوقيعها. وستكون كل وحدة تنفيذ قُطرية مسؤولة عن فحص أنشطتها الخاصة. ويمكن التشاور مع أخصائيي الضمانات في الفاو حسب الحاجة، وذلك حسب مستوى تعقيد المشروع الفرعي.

4.5 تطوير الوثائق البيئية والاجتماعية

168. تُركز هذه الخطوة (الخطوة 2) على إعداد وثائق الضمانات المتعلقة بالمسائل المُحددة في الخطوة 1 (تقييم المخاطر). وترد في الملاحق الإرشادات الخاصة بإعداد خطة

التسيير البيئي والاجتماعي (ESMP) وخطة الأقليات العرقية. وستكون وحدات CIU مسؤولةً عن أنشطتها ومشاريعها الفرعية، بينما يتولى أخصائيو الضمانات الوطنيون المعنيون بها مسؤولية إعداد هذه الوثائق. وسيتم التشاور مع أخصائيي الضمانات في الفاو بشأن المشاريع الفرعية المُعقدة حسب الحاجة.

169. ومن الضروري أن تكون الوكالات المنفذة لأي مشاريع فرعية وأية أنشطة مسؤولة أيضًا عن إعداد واعتماد وكالات الحكومة المسؤولة للوثائق البيئية والاجتماعية (على سبيل المثال ESA، وما إلى ذلك) المطلوبة بموجب لوائح البلد الذي يتم فيه تنفيذ البرنامج.

5.5 مراجعة الوثائق البيئية والاجتماعية والموافقة عليها ونشرها

170. **مراجعة وموافقة الفاو**: قبل الموافقة على أعمال المشروع الفرعي وبدئها، سيقدم مسؤول المشروع الفرعي (SPO) جميع الوثائق البيئية والاجتماعية الرئيسية إلى الأخصائي الوطني في الضمانات الاجتماعية والنوع للمراجعة. وسيتكفل الأخصائي الوطني، بالتعاون مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالمراجعة والموافقة والنشر. ويُقترح أن تجري منظمة الفاو مراجعات لخطط التسيير البيئي والاجتماعي الثلاث الأولى التي أعدتها كل وحدة تنفيذ قُطرية (خاصة في الحالات التي يتم فيها تنفيذ البرنامج مباشرة من قبل الحكومة الوطنية)، وبعد ذلك، قد تقل (أو تزيد) المراجعات التي تجريها منظمة الفاو حسب الحاجة بناءً على تقييم الجودة. ويمكن أيضًا مراجعة عملية الموافقة الموضحة هنا من حين لآخر، وخاصة بمجرد بناء القدرة البيئية والاجتماعية لشركاء التنفيذ بدعم من أنشطة بناء القدرات البيئية والاجتماعية. وعند هذه النقطة، قد تختار منظمة الفاو مراجعة خطط التسيير البيئي والاجتماعي المختارة عشوائيًا.

171. سيتم نشر جميع الوثائق البيئية والاجتماعية على المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات الحكومية المعنية، ووكالة السور الأخضر العظيم، ومواقع منظمة الفاو. وستتوفر نسخ مطبوعة باللغات المحلية لدى PMU، وCIU، ومواقع المشاريع الفرعية. ويتعين على PMOوCIU نشر إشعار بالإفصاح عن المعلومات، وطلب التعليقات خلال الشهر التالي لتاريخ الإفصاح عن الوثائق البيئية والاجتماعية الرئيسية. وسيتم نشر النسخة الإنجليزية من خطط التسيير البيئي والاجتماعي على مواقع منظمة الفاو (وربما GCF).

172. **موافقة الحكومة**: يُطلب من الوكالات المسؤولة أيضًا الموافقة على أي مستندات بيئية واجتماعية مطلوبة بموجب التشريعات/اللوائح الوطنية. سيتم تقديم أي مستندات بيئية واجتماعية مُعدّة، بالإضافة إلى شروط الموافقة، إلى منظمة الفاو للاطلاع عليها، وسيتم الكشف عنها للجمهور.

6.5 التنفيذ والإشراف والمراقبة وإعداد التقارير

173. يُعد تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي والإشراف عليه ومراقبته وإعداد التقارير عنه جزءًا لا يتجزأ من تنفيذ البرامج والمشاريع الفرعية. ويتولى كل موظف من موظفي التسيير البيئي والاجتماعي مسؤولية أنشطة محددة. كما يشرف أخصائيو وحدة التسيير

البيئي والاجتماعي التابعة لمنظمة الفاو على تنفيذ أنشطة الضمانات ويراقبونها خلال بعثات الإشراف على المشاريع التي ترسلها المنظمة. ويتم تفويض المسؤوليات على النحو التالي:

- **مراقبة خطة العمل المتعلقة بالنوع وخطة الأقليات العرقية**: ستقوم وحدة CIU بتعيين أخصائي وطني في الضمانات الاجتماعية والنوع وأخصائي وطني في المتابعة والتقييم لمراقبة تنفيذ خطط الأقليات العرقية وتحليل النوع، وإبلاغ جميع النتائج لأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي في البرنامج ومنظمة الفاو.
- **مراقبة أداء المقاولين من الناحية البيئية والاجتماعية**: لضمان الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية بالإضافة إلى المتطلبات الخاصة لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر فيما يخص الضمانات البيئية والاجتماعية (ESS) على مستوى المشاريع الفرعية، تقوم وحدات التنفيذ القُطري بالتعاون مع أخصائيي الضمانات الوطنية وأخصائيي المتابعة والتقييم بمتابعة ورفع تقارير عن التزام المقاولين بخطط التسيير البيئي والاجتماعي. على مستوى البرنامج، يتولى أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي مسؤولية متابعة الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين والشركاء المنفذين للمشاريع الفرعية، حيث يقوم برفع نتائج تقصيه في تقارير الرصد البيئي والاجتماعي للبرنامج المقدمة لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر، ويتم ذلك كل ستة أشهر أو وفقاً للاتفاق المبرم. كما تتحمل وحدة التنفيذ القُطرية مسؤولية متابعة وتقييم تنفيذ خطة مشاركة الجهات المعنية، بما في ذلك الرد على شكاوى المجتمعات المتأثرة بالمشروع/المشاريع الفرعية والعاملين بالمشروع (انظر القسم 9 من GRM)
- **المراقبة البيئية والاجتماعية أثناء تنفيذ الأنشطة/تشغيل البنية التحتية**: سيتم توفير تكوين متخصص حول المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع التي تشمل تسيير المياه، وتسيير النفايات، والصحة والسلامة المهنية، وصحة وسلامة المجتمع. يجب على الموظفين البيئيين والاجتماعيين إيلاء اهتمام خاص بما يتناسب مع المخاطر الأكبر - لتلك الأنشطة أثناء التنفيذ. ولضمان الاستدامة بعد انتهاء المشروع، يجب زيادة وعي وقدرة موظفي الحكومة والجهات المنفذة من خلال التكوينات وأثناء الإشراف على التنفيذ. وسيتطلب ذلك بناء القدرات البيئية والاجتماعية بقيادة موظفي الضمانات وبالتعاون مع موظفي البرنامج الآخرين (بما في ذلك موظفي الإرشاد). وستُفصّل وحدات التنفيذ القُطري التقدم المحرز في تنفيذ الضمانات في تقارير الرصد البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية لتقديمها إلى أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي في وحدة تسيير البرنامج. وستقوم هذه الوحدة بعد ذلك بتجميع المعلومات وتقديمها إلى وحدة التسيير البيئي والاجتماعي التابعة في منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر.

VI. ترتيبات التنفيذ

1.6 مسؤولية تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي

174. وفقاً لترتيبات تنفيذ البرنامج المذكورة في الفصل الثاني، فإن مالكي البرنامج/المشاريع الفرعية هم وكالات التنفيذ وبالتالي فهم مسؤولون عن تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي. يتحمل أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي في وحدة تسيير البرنامج مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لإطار التسيير البيئي والاجتماعي في جميع الأنشطة، إلا أن المسؤولية الرئيسية للتنفيذ تقع على عاتق أخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين في وحدات التنفيذ القُطرية (خبير واحد لكل بلد، يعمل بالتعاون مع أخصائي المتابعة والتقييم الوطني، وخلال السنتين الأوليين، مع فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو). سيتم توفير الدعم لتقييم ومتابعة المخاطر البيئية من خلال موظفي المشروع المعنيين بإعادة تأهيل الأراضي وتنمية سلسلة قيمة منتجات الغابات غير الخشبية، حيث سيتم تضمين ذلك في مهامهم الوظيفية. يمكن العثور على نماذج للمهام الوظيفية لأخصائيي الضمانات في الملحق 4 من هذا الإطار. تشمل مسؤوليات وحدة تسيير البرنامج التخطيط العام والإشراف على الأنشطة البيئية والاجتماعية (بما في ذلك دعم تعيين أخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين المؤهلين ضمن CIU) وتقديم التكوين والمساعدة الفنية في المجال البيئي والاجتماعي، بما في ذلك الإشراف والمتابعة وإعداد التقارير عن التنفيذ البيئي والاجتماعي لكل من منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر كل ستة أشهر. عند الضرورة، ستضمن PMU وCIUأيضاً التكوين والتنسيق مع الوزارات المعنية (مثل وزارة الصحة في الحالات التي تتضمن فيها الأنشطة جوانب الصحة والسلامة المهنية) حول الموضوعات المتداخلة المماثلة.

175. يتحمل مالكو المشاريع الفرعية في CIU، بدعم من أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي في PMU مسؤولية: (1) تعيين خبراء مؤهلين لإعداد وإنجاز الوثائق البيئية والاجتماعية (مثل خطط التسيير البيئي والاجتماعي، وخطط الأقليات العرقية، وخطط عمل النوع، وخطة إشراك الجهات المعنية) (2) الحصول على موافقة منظمة الفاو والجهات الحكومية المختصة على هذه الوثائق؛ و(3) تنفيذ التسيير البيئي والاجتماعي وخطة إشراك الجهات المعنية وخطط الأقليات العرقية وخطة عمل النوع الاجتماعي وأي متطلبات أخرى لتسيير المخاطر) مثل تضمين فصل خاص بـ"خطة سبل العيش" ضمن خطط التسيير البيئي والاجتماعي في الحالات التي قد تتأثر فيها سبل العيش مؤقتاً بسبب تغييرات استخدام/الولوج إلى الأراضي(، مع إمكانية الاستعانة بشركة استشارية وطنية مؤهلة للمساعدة في تنفيذ هذه الخطط عند الحاجة. كما يضمن مالك المشروع الفرعي: (1) أن يتضمن التصميم النهائي للمشروع الفرعي تدابير للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة خلال مراحل التركيب/التنفيذ والتشغيل الأولى؛ (2) أن يتم إدراج خطة التسيير البيئي والاجتماعي النهائية ومدونات السلوك الخاصة بعمال المشروع والوقاية من التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين (SEAH) في وثائق المناقصة والعقد؛ و(3) أن يكون المقاولون/الجهات المنفذة

على دراية بهذه الالتزامات وملتزمين بها، مع تضمين الإجراءات البيئية والاجتماعية في تكلفة العقد. بعد الموافقة، يتحمل مالك المشروع الفرعي مسؤولية ضمان التنفيذ الفعال والمتابعة المستمرة لخطة التسيير البيئي والاجتماعي وخطة إشراك الجهات المعنية وخطة الأقليات العرقية ومدونات السلوك للوقاية من التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسي (إن وجدت).

2.6 ترتيبات المتابعة وإعداد التقارير

176. سيتم تضمين الأداء البيئي والاجتماعي في تقارير تقدم المشاريع الفرعية والتقرير الشامل للمشروع. سيتولى أخصائيو الضمانات الوطنيون في وحدات التنفيذ القُطرية وأخصائي المتابعة والتقييم الوطني المرتبط بهم متابعة أداء البرنامج من الناحية البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير عنه. وسيقوم مالكو المشاريع الفرعية بتقديم تقارير الأداء البيئية والاجتماعية إلى أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني بشكل شهري (ما لم يتم تحديد خلاف ذلك، نظرًا لوتيرة/طبيعة النشاط في المشروع الفرعي). داخل وحدة التنفيذ، سيعد أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني تقارير المتابعة البيئية والاجتماعية على المستوى الوطني مرتين سنويًا لتقديمها إلى أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي. وعلى مستوى وحدة تسيير البرنامج، سيعد أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي تقارير ضمانات سنوية كجزء من التقارير السنوية الأكبر للمشروع المقدمة إلى منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر، موضحًا تقدم البرنامج وامتثاله لمعايير ضمانات منظمة الفاو/صندوق المناخ الأخضر والمتطلبات الأخرى.

177. يجب أن يتضمن تقرير التقدم المقدم إلى وحدة تسيير البرنامج معلومات كافية حول سير تنفيذ المشاريع الفرعية والقضايا المتعلقة بالبيئة والمجتمع المرتبطة بتطبيق إطار التسيير البيئي والاجتماعي. كما يجب أن يشمل التقرير الشامل المرفوع إلى منظمة الفاو والصندوق الأخضر للمناخ بيانات تفصيلية حول: (1) إعداد ونشر الوثائق البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية في كل دولة مشاركة؛ (2) مستوى تنفيذ خطة التسيير البيئي والاجتماعي، بما في ذلك إدراج متطلبات الحماية في وثائق المناقصات والعقود مع الموردين والشركاء المنفذين؛ (3) متابعة وتقييم أداء المقاولين والشركاء المنفذين ووحدات التنفيذ، وفقاً لخطة التسيير البيئي والاجتماعي وخطة عمل النوع وخطة حماية الأقليات ومدونات السلوك لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ (4) الصعوبات التي تمت مواجهتها والحلول المتبعة والدروس المستفادة خلال مرحلة التطبيق. ويوضح **الجدول رقم (11)** ملخصاً لإجراءات إعداد التقارير.

الشكل 20: إجراءات إعداد التقارير

	التقرير من إعداد	تم تقديمه إلى	وتيرة إعداد التقارير
1	المقاول لصاحب العمل	وكالة التنفيذ	مرة واحدة قبل بدء الأنشطة وشهريًا بعد ذلك (تقارير قصيرة عن تنفيذ العناصر البيئية والاجتماعية، اعتمادًا على النشاط)
2	وكالة التنفيذ/الطرف المتعاقد	وحدات التنفيذ القُطرية	شهريا
3	مجموعات المجتمع المحلي (مراقبة المجتمع)	وحدات التنفيذ القُطرية	عندما يكون لدى المجتمع المحلي أي شكوى بشأن تنفيذ E&S/ESMF الخاصة بالمشروع الفرعي
4	وحدات التنفيذ القُطرية	وحدة تسيير البرنامج	مرة كل ستة أشهر، وفقًا لأي اتفاقيات قانونية موقعة
5	وحدة تسيير البرنامج	منظمة الفاو وGCF	سنويا، وفقا لأي اتفاقيات قانونية موقعة.

المصدر: إعداد المؤلف.

3.6 دمج إطار التسيير البيئي والاجتماعي في الدليل التشغيلي للمشروع

178. سيتم دمج عملية ومتطلبات إطار التسيير البيئي والاجتماعي في أي دليل إرشادي لتنفيذ البرنامج (PIM)/دليل تشغيل البرنامج (POM)، وستوفر وحدة تسيير البرنامج (PMU) تكويناً مناسباً لضمان فهم مالكي المشاريع الفرعية (وحدات التنفيذ القُطرية/الجهات المنفذة) لهذه المتطلبات، والتأكد من قدرتهم على الإشراف على تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي ومتابعته دوريًا. كما سيشير قسم الضمانات البيئية والاجتماعية في دليل تشغيل البرنامج إلى هذا الإطار وإلى وثائق الضمانات المتعلقة به، حسب الحاجة.

VII. بناء القدرات والتكوين والمساعدة الفنية

1.7 تقييم القدرات المؤسسية

179. نظراً لمشاركة ثماني دول في تنفيذ برنامج SURAGGWA، ومشاركة وكالات إقليمية مثل وكالة السور الأخضر العظيم، سيُجرى تقييم للقدرات المؤسسية كجزء من الدراسات الأساسية في السنة الأولى من التنفيذ. سيحدد هذا التقييم: (أ) المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة عن التسيير البيئي، وحيازة الأراضي، والتنمية الريفية والحكامة، والأنشطة المتعلقة بمنتجات الغابات غير الخشبية، وتسيير المياه، والدمج الاجتماعي/النوع، والتحرش/الاستغلال/الاعتداء الجنسي، إلخ؛ (ب) الإجراءات المتبعة لتسيير المخاطر البيئية والاجتماعية في كل دولة؛ (ج) خبرة تلك المؤسسات في تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية المقبولة دولياً وتنفيذ مشاريع الاستثمار الممولة دولياً؛ و(د) الاحتياجات/الفجوات المتبقية في مجال القدرات.

180. ولضمان التكوين الفعال والمتسق في المجال البيئي والاجتماعي، ينبغي أن يُقدّم من قبل موظفي ضمانات مؤهلين (مثل أخصائيي ضمانات وحدة التسيير البيئي والاجتماعي في منظمة الفاو، وأخصائيي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليميين الرئيسيين، وأخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين، و/أو أخصائيي حيازة الأراضي في منظمة الفاو، حسب الحاجة). كما يجب توفير تكوين كافٍ لضمان الأداء الفعال للمقاولين، بما في ذلك توفير خدمات كافية تتعلق بصحة وسلامة العمال والمجتمعات المحلية. وسيكون التكوين وبناء القدرات حول تطبيق نظام القياس البيئي التابع لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر أمراً ضرورياً.

2.7 التكوين والمساعدة الفنية

181. ينبغي أن يركز التكوين وبناء القدرات بخصوص المعايير البيئية والاجتماعية لمنظمة الفاو/صندوق المناخ الأخضر على الإلمام بمفاهيم التناسب والتسيير التكيفي وفهمها. كما يجب أن يشمل تنفيذ وثائق الضمانات، لا سيما ما يتعلق منها بـ (أ) تسيير المقاولين ومتابعة القضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة بالعمل؛ (ب) صحة وسلامة المجتمع؛ (ج) الصحة والسلامة البيئية؛ (د) حيازة وتسيير الأراضي ومعالجة الشكاوى؛ و(هـ) متطلبات المشاركة المُمنهجة للجهات المعنية. كما يمكن لبرامج التكوين الموجهة التي تركز على تسيير المخاطر البيئية والاجتماعية أن تساعد في تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان التسيير الفعال لجميع جوانب إعادة تأهيل الأراضي وتطوير سلسلة قيمة منتجات الغابات غير الخشبية/إنتاج منتجات الغابات غير الخشبية في منطقة السور الأخضر العظيم. ونظرًا لهيكل البرنامج وخطة تنفيذ المشروع الفرعي في كل دولة معنية، ستظهر الحاجة إلى الدعم الفني من قبل استشاريين وطنيين مؤهلين، إلى جانب التكوين أثناء العمل على تقييم تسيير المخاطر والآثار أثناء الإعداد والتنفيذ.

182. خلال فترة تنفيذ البرنامج، سيتم توفير التكوين والمساعدة الفنية في المجال البيئي والاجتماعي للجهات المنفذة على مستوى البرنامج والمشروع الفرعي. وخلال العامين الأولين، ستُجري وحدة تسيير البرنامج (بدعم من موظفي الضمانات في وحدة التنفيذ القُطرية) ورشة عمل تكوينية واحدة على الأقل سنويًا لأصحاب المشاريع الفرعية حول عملية إطار التسيير البيئي والاجتماعي واحتياجات إعداد وثائق الضمانات (خطط التسيير البيئي والاجتماعي، وخطة إشراك الجهات المعنية، وخطط الأقليات العرقية، وخطة معالجة الشكاوى، وما إلى ذلك). وعند الإمكان، سيشارك أخصائي ضمانات من وحدة التسيير البيئي والاجتماعي و/أو أخصائي حيازة أراضي من منظمة الفاو في ورش العمل التكوينية هذه. وينبغي أن يُعقد التكوين الفني حول الضمانات الخاصة بأي قضايا محددة أخرى والمواضيع ذات الصلة مرة واحدة على الأقل سنويًا في السنوات التالية. ويمكن دمج ذلك مع الدورات التكوينية السنوية المنتظمة التي تُعقد في إطار البرنامج.

183. يجب أن يشمل التكوين على سبيل المثال لا الحصر الأولويات التالية:

(i) عملية إطار التسيير البيئي والاجتماعي والمبادئ التوجيهية لإعداد وتنفيذ ومتابعة أدوات التسيير البيئي والاجتماعي المصممة لبرنامج SURAGGWA ومشاريعه الفرعية؛
(ii) تكوين محدد بشأن حيازة واستخدام الأراضي/تقاسم المنافع، وتسيير الأراضي المشتركة، بدعم من فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو (خلال أول عامين من التنفيذ)؛
(iii) تكوين محدد على خطط الأقليات العرقية، وخطة إشراك الأطراف المعنية، وخطة العمل المتعلقة بالنوع فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك تطبيق مسارات تسيير الشكاوى المختلفة للاستجابة بشكل أكثر فعالية للشكاوى المحلية؛

(iv) تكوين محدد على الإشراف على أداء المقاولين ومتابعته، بما في ذلك النماذج وعمليات إعداد التقارير؛ والمعرفة الأساسية بالصحة والسلامة؛ والممارسات الجيدة للحد من التأثيرات المحتملة على البيئة المحلية والسكان المحليين؛ وقواعد السلوك بشأن الوقاية من الاستغلال والتحرش الجنسي؛ وإجراءات الاتصال والاستجابة لشكاوى المتضررين وغيرها من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأمراض المعدية (بما في ذلك كوفيد-19)، وما إلى ذلك؛

(v) تكوين محدد حول التسيير المتكامل للآفات؛ والاستخدام الآمن والتخلص من المبيدات الحشرية/مبيدات الأعشاب/الأسمدة الكيماوية في الحالات التي قد تكون موجودة في مناطق المشروع؛

(vi) تكوين محدد حول التسيير المستدام للمياه، وخاصة عند استخدام الآبار لتوفير المياه للمشاتل؛

(vii) تكوين محدد على استخدام معدات الحماية الشخصية وأفضل الممارسات (أثناء البناء، واستخدام المبيدات الحشرية، وما إلى ذلك).

3.7 المساعدة الفنية في بناء القدرات البيئية والاجتماعية

184. نظرًا للاحتياجات المحددة المتعلقة بالتكوين البيئي والاجتماعي والقدرة المحدودة لبعض الوكالات فيما يتعلق بإطار التقييم البيئي والاجتماعي لمنظمة الفاو والمعايير البيئية والاجتماعية لصندوق المناخ الأخضر، سيحتاج أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، بالتعاون مع أخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين، الذين تتم تعبأتهم من قبل وحدة تسيير البرنامج ووحدات التنفيذ القُطرية، إلى توفير التكوين البيئي والاجتماعي والإشراف والمراقبة والإبلاغ عن تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي والامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر. إذا طلبت منظمة الفاو و/أو صندوق المناخ الأخضر ذلك، فستقوم وحدة تسيير البرنامج أيضًا بتعبئة وكالة مراقبة مستقلة (IMA) لمتابعة تنفيذ خطة التسيير البيئي، والتبرع الطوعي بالأراضي (إن وجد)، ومستشارين آخرين في المجال البيئي والاجتماعي للمساعدة في إعداد و/أو مراقبة مختلف الأنشطة البيئية والاجتماعية أثناء التنفيذ. قد تقوم وحدات التنفيذ القُطرية بتعبئة مستشارين في المجال البيئي والاجتماعي (سواء كانوا أفرادًا أو تم تعيينهم من خلال شركة) للمساعدة في تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي، وإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية، وتدابير التخفيف الخاصة بالمشاريع الفرعية التي تقع تحت مسؤوليتهم.

VIII: ميزانية تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي

185. تُغطى تكاليف تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي التالية من خلال التوظيف الكامل لأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي (المسؤول عن إعداد التقارير الإقليمية والتكوين والدعم) في وحدة تسيير البرنامج، وأخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني بدوام كامل في كل وحدة تنفيذ قُطرية (يكون مسؤولاً عن: إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية، بما في ذلك التشاور مع السلطات المحلية والمجتمعات

المحلية؛ والإشراف والمتابعة وورش العمل التكوينية حول القضايا البيئية والاجتماعية؛ وتنفيذ متابعة خطط التسيير البيئي والاجتماعي، وخطة إشراك الجهات المعنية، وخطة تحليل النوع (بدعم من أخصائي المتابعة والتقييم الوطني بدوام كامل)؛ وضمان اتباع شركاء التنفيذ لخطط التسيير البيئي والاجتماعي وفقًا لذلك)؛ والدعم الاستشاري الفني من فريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو خلال العامين الأولين من البرنامج. وقد تم دمج الأنشطة المتبقية المتعلقة بالضمانات (التكوين وبناء القدرات والمشاورات) في ميزانية البرنامج من خلال أنشطة المكونات و/أو الموظفين ذوي الصلة (مثل أخصائي المتابعة والتقييم الوطني في كل وحدة تنفيذ قُطرية). وسيأتي تمويل ميزانية تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي من مزيج من أموال الحكومة وصندوق المناخ الأخضر. عند الحاجة، سيتم توفير مستشارين وطنيين مؤهلين (أفراد أو شركات) لبناء القدرات والتكوين على تنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي ومفاهيم إطار التسيير البيئي والاجتماعي لمنظمة الفاو والمعايير البيئية والاجتماعية لصندوق المناخ الأخضر.

186. يمكن العثور على التكاليف المتعلقة بالتوظيف وتنفيذ ومراقبة إطار التسيير البيئي والاجتماعي، بالإضافة إلى التكاليف الأوسع نطاقاً المتعلقة بضمانات الحماية والمدمجة في أنشطة المشروع القائمة في الجدول 12.

الجدول 14: التكلفة التقديرية لتنفيذ إطار التسيير البيئي والاجتماعي (ESMF)

أخصائي بيئي وطني وأخصائي في المتابعة والتقييم (وحدة التنفيذ القُطرية) (انظر خطة الميزانية التفصيلية للمشروع: جدول البيانات الوطني 3.1)	2,088,000 دولار أمريكي (261,000 دولار أمريكي لكل CIU لمدة 8 سنوات)	ستكون وحدة تسيير البرنامج مسؤولة عن تسيير هذه الميزانية.
أخصائي وطني في النوع والضمانات الاجتماعية (وحدة التنفيذ القُطرية) (انظر خطة الميزانية التفصيلية للبرنامج: جدول البيانات الوطني 1.1)	2,160,000 دولار أمريكي (270,000 دولار أمريكي لكل CIU لمدة 8 سنوات)	
أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي (وحدة تسيير البرنامج) (انظر خطة الميزانية التفصيلية للبرنامج: جدول البيانات الإقليمي 1.1)	1,050,000 دولار أمريكي (120,000 دولار أمريكي سنويًا لمدة 10 سنوات)	
المساعدة الفنية المقدمة من منظمة الفاو لدمج حيازة الأراضي (انظر خطة الميزانية التفصيلية للبرنامج: جدول البيانات الإقليمي 1.1)	600,000 دولار أمريكي	
المساعدة الفنية لتحليل الآليات والأدوات الموجودة في PAGGW (انظر خطة الميزانية التفصيلية للبرنامج: جدول البيانات الإقليمي 3.1)	75,000 دولار أمريكي	

المصدر: إعداد المؤلف.

IX. آلية معالجة الشكاوى

187. آلية معالجة الشكاوى (GRM) هي عنصر أساسي في تسيير البرنامج، وتهدف إلى أخذ ملاحظات المستفيدين وحلّ الشكاوى المتعلقة بأنشطة المشروع وأدائه. تعتمد آلية SURAGGWA على بلد التنفيذ، حيث ستنفذ بعض البلدان المشروع مباشرةً، بينما ستُشرك بلدان أخرى منظمة الفاو كجهة تنفيذية، إلا أن عملية رفع الشكاوى وحلّها ثابتة. وبغض النظر عن الجهة المنفذة، صُممت آلية معالجة الشكاوى لتلبية متطلبات منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر، والأهم من ذلك، أنها تعتمد على آليات معالجة الشكاوى القائمة والخاصة بالمجتمع المحلي والتي يفضلها المستفيدون المحليون. **للاطلاع على آلية معالجة الشكاوى (GRM) الخاصة ببرنامج SURAGGWA، يُرجى مراجعة الملحق 7: فصل خطة إشراك الجهات المعنية بآلية معالجة الشكاوى.**

188. **مقاربة منظمة الفاو لآلية معالجة الشكاوى:** تلتزم منظمة الفاو بضمان تنفيذ برامجها وفقًا لالتزاماتها البيئية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف على نحو أفضل، ولضمان حصول المستفيدين من برامجها على آلية فعّالة وفي الوقت المناسب لمعالجة مخاوفهم بشأن عدم الامتثال لهذه الالتزامات، قامت المنظمة، استكمالًا لإجراءات تلقي هذه المخاوف ومراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها على مستوى إدارة البرنامج، بتكليف مكتب المفتش العام بمراجعة الشكاوى التي يتعذر حلها على هذا المستوى بشكل مستقل.

189. ستُسهّل منظمة الفاو معالجة مخاوف المستفيدين من برامجها بشأن الانتهاكات المزعومة أو المحتملة لالتزاماتها الاجتماعية والبيئية. ولهذا الغرض، يُمكن الإبلاغ عن هذه المخاوف وفقًا لمعايير الأهلية الواردة في المبادئ التوجيهية لمراجعات الامتثال بعد رفع الشكاوى المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية للمنظمة[1]، والتي تنطبق على جميع برامج ومشاريع المنظمة.

190. يجب معالجة المخاوف من خلال أقرب مستوى مناسب، أي على مستوى إدارة البرنامج/المستوى الفني، وعلى مستوى المكتب الإقليمي عند الضرورة. وفي حال تعذر حل أي مخاوف أو تظلمات من خلال المشاورات والتدابير على مستوى إدارة البرنامج، يجوز تقديم شكوى تطلب مراجعة الامتثال إلى مكتب المفتش العام وفقًا للمبادئ التوجيهية. ويتولى مديرو البرامج والمشاريع مسؤولية معالجة المخاوف التي تُعرض على جهة الاتصال.

191. وتشمل المبادئ التي يجب اتباعها أثناء عملية حل الشكاوى ما يلي: الحياد، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشعوب الأصلية/الأقليات العرقية/الأشخاص من ذوي الهشاشة، والامتثال للمعايير الوطنية، ومبادئ المساواة، والشفافية، والصدق، والاحترام المتبادل.

192. آلية التعويض المستقلة لصندوق المناخ الأخضر :أنشأ الصندوق آلية إنصاف مستقلة (IRM) بموجب قراره رقمGCF/B.16/20 ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في إعادة النظر في قرارات التمويل ومعالجة شكاوى المتضررين من المشاريع، حيث تعمل وفقاً لمبادئ الإنصاف والاستقلالية والشفافية والاستجابة الفعالة، وتشمل آليات عمل تنطبق على منظمة الفاو ككيان معتمد وعلى الصندوق نفسه

193. يتلقى رئيس آلية الإنصاف المستقلة الشكوى ويتحقق من أهليتها. في حال ثبوتها، يُراجع الوضعية ويُقدم توصيته إلى منظمة الفاو ووكالات التنفيذ الوطنية لاتخاذ إجراءات لضمان امتثال البرنامج لسياسات وإجراءات صندوق المناخ الأخضر، بما في ذلك الضمانات الاجتماعية والبيئية. ويجوز لآلية الإنصاف المستقلة أيضًا التوصية بخطط علاجية لينفذها صندوق المناخ الأخضر، إما بنفسه أو من خلال أمانته العامة بالتعاون مع منظمة الفاو. كما تتضمن الآلية خيار التوصية بتوفير تعويض مالي للمشتكين.

194. لا تُعدّ الشكاوى أو التظلمات مؤشرًا على عدم كفاية متابعة أنشطة المشروع فحسب، بل تُمثّل أيضًا مصدرًا قيّمًا للملاحظات والمعلومات التي يُمكن أن تُساعد في تحسين تنفيذ المشروع. لذلك، ينبغي تشجيع جميع الجهات المعنية بالمشاريع الممولة من قبل برنامج SURAGGWA على استخدام آلية الشكاوى بفعالية. بالإضافة إلى الشكاوى، ينبغي أيضًا تسجيل جميع طلبات المعلومات العامة والرد عليها بشكل مُمنهج. يُوصى بأن تحتفظ وحدة تسيير البرنامج وفريق منظمة الفاو بسجل لهذه الطلبات، وأن تُحمّل الردود المُقدّمة دوريًا على الموقع الإلكتروني للمشروع.

195. تُعد آلية معالجة الشكاوى عنصراً أساسياً في تسيير البرنامج، حيث تهدف إلى جمع ملاحظات المستفيدين وحل الشكاوى المتعلقة بأنشطة المشروع وأدائه. وقد وُضعت آليات معالجة شكاوى البرنامج بناءً على متطلبات منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر، والأهم من ذلك، المتطلبات الوطنية لحل أي خلافات محتملة بين أصحاب المشروع/المنفذين من جهة، والسكان المحليين/الأشخاص المتأثرين بالمشروع الفرعي من جهة أخرى.

196. **ملاحظة إضافية حول تسيير الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والتحرش الجنسي ومسارات إحالة العنف القائم على النوع:** تلتزم منظمة الفاو بتكوين كوادر البرنامج والجهات المنفذة على منع كافة أشكال الاستغلال والتحرش الجنسي، مع تنفيذ حملات توعوية لتعزيز آليات الحماية المجتمعية. كما سيتم تعزيز آلية تسوية الشكاوى لمعالجة حالات الاستغلال والتحرش الجنسي والعنف القائم على النوع بشكل فعال، من خلال تطوير إجراءات خاصة تركز على الناجين، وتضمن السرية ومراعاة النوع، مع إنشاء مسارات إحالة متخصصة للعنف القائم على النوع وتأهيل كوادر فنيين لتشغيلها، تحت إشراف أخصائيي الحماية الاجتماعية والنوع في المنظمة. جميع هذه التدخلات ستكون شاملة ومراعية للنوع ومرتكزة على احتياجات الناجين، مع توفير خدمات دعم متكاملة لهم أثناء التنفيذ.

X. التشاور حول إطار العمل البيئي والاجتماعي ونشره

1.10 متطلبات التشاور

197. تشترط منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر إجراء مشاورات مع السكان المتأثرين بالبرنامج، والمجتمعات المحلية، والفئات الهشة/الأقليات العرقية، وغيرهم من الجهات المعنية. وينبغي أن يُوفر هذا التشاور معلومات حول الجوانب التالية: أ) هدف البرنامج؛ ب) نتائج التقييم البيئي والاجتماعي؛ ج) عرض الدراسات التكميلية اللازمة، عند الاقتضاء. لقد أُعدّ إطار التسيير البيئي والاجتماعي هذا من خلال عملية تشاورية مُفصّلة على المستويات الإقليمية والوطنية والميدانية. ويمكن استخدام نتائج المشاورات في وثائق الضمانات اللاحقة.

198. يُعدّ التشاور من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية أثناء تنفيذ البرنامج ممارسةً جيدةً لضمان معالجة الآثار السلبية والمخاوف المحتملة على النحو المناسب. ويُشترط التشاور مع السكان المتضررين والأقليات العرقية عندما تشمل الأنشطة الأقليات العرقية، أو تغييرات في الولوج إلى المنافع و/أو استخدام الأراضي، أو الآثار المحتملة على ممارسات الدخل/سبل العيش.

2.10 ملخص عملية التشاور

199. يُعد التشاور مع الجمهور عنصراً أساسياً في برنامج SURAGGWA، وقد لعب دوراً محورياً في إعداد الوثائق التالية:

- إطار التسيير البيئي والاجتماعي؛
- خطة الأقليات العرقية (انظر الملحق 6 من إطار التسيير البيئي والاجتماعي هذا)؛
- تقييم وخطة عمل النوع (GAP)؛
- خطة إشراك الجهات المعنية (SEP)؛ و
- مقترح التمويل الكامل

200. من أجل الاختصار، **<u>تم تقديم النتائج في خطة إشراك الجهات المعنية (الملحق 7 من مقترح التمويل الكامل).</u>**

3.10 نتائج التشاور الأولية مع الجمهور

201. لتجنب التكرار **<u>يرجى الرجوع إلى خطة إشراك الجهات المعنية (الملحق 7 من اقتراح التمويل الكامل)</u>**.

4.10 نشر المعلومات

202. يجب على المشاريع الممولة من منظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر الكشف عن جميع الوثائق المتعلقة بالضمانات محليًا في مكان يسهل الوصول إليه وبصيغة ولغة مفهومة للجهات المعنية الرئيسية (في هذه الحالة، الفرنسية و/أو الإنجليزية، واللغة/اللغات المحلية لبلد التنفيذ) وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي لوكالة السور الأخضر العظيم، والوزارات الوطنية المعنية، ومنظمة الفاو، وصندوق المناخ الأخضر قبل التقييم. ونظرًا لحجم بعض وثائق الضمانات، قد تركز الترجمات اللغوية على (أ) الملخص التنفيذي؛ (ب)المخاطر\تدابير التخفيف الرئيسية؛ و(ج) الجوانب الأساسية اللازمة للتنفيذ.

الملحق 1. قائمة الاستبعاد

لن تدعم منظمة الفاو، عن علم، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، المشاريع المتعلقة بأنشطة أو إنتاج أو تجارة أو استخدام المنتجات أو المواد المدرجة أدناه. قد تُطبق إقصاءات إضافية في سياق بعض المشاريع المحددة.

- أشكال العمل الضار أو الاستغلالي للأطفال.
- الأشكال الضارة أو الاستغلالية للعمل القسري.
- الإخلاء القسري دون توفير إمكانية الولوج إلى أشكال مناسبة من الحماية القانونية وغيرها من أنواع الحماية.
- الأنشطة التي تؤدي إلى استغلال وولوج الغرباء إلى أراضي ومناطق الشعوب الأصلية المعزولة طوعياً في مرحلة الاتصال الأولي.
- تدمير المناطق المحمية أو غيرها من المناطق ذات التنوع البيولوجي وقيمة الحفاظ العالية
- إنشاء أو تمويل السدود التي يزيد ارتفاعها عن 15 متراً.
- الأنشطة غير القانونية بموجب قوانين البلد المضيف أو أنظمته أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدق عليها والمتعلقة بحماية التنوع البيولوجي أو التراث الثقافي.
- الأنشطة أو المواد التي تعتبر غير قانونية بموجب قوانين أو لوائح البلد المضيف أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل:
  - المنتجات التي تحتوي على أي مواد يُمنع استخدامها أو الاتجار بها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها، أو التي تستوفي معايير السرطنة أو الطفرات أو السمية التناسلية كما حددتها الوكالات الدولية المعنية؛ و
  - الحياة البرية أو المنتجات الخاضعة للتنظيم بموجب اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض أو الحيوانات والنباتات البرية (CITES).
- التجارة عبر الحدود في النفايات ومنتجاتها، ما لم تكن متوافقة مع اتفاقية بازل واللوائح ذات الصلة.
- التجارة المتعلقة بالمواد الإباحية و/أو الدعارة.
- إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية العنصرية والتمييزية.
- أنشطة المشروع التي يكون فيها لأي من المنتجات التالية دور أساسي:
  - إنتاج أو استخدام أو تجارة المواد المشعة[37] وألياف الأسبستوس غير المحدودة أو المنتجات المحتوية على الأسبستوس؛
  - صيد الأسماك بالتفجير وصيد الأسماك بالشباك العائمة الكبيرة التي يزيد طولها عن 2.5 كم؛

[37] لا ينطبق هذا على شراء المعدات ومعدات مراقبة الجودة (القياس) وأي معدات مماثلة حيث يكون المصدر المشع بسيطًا و/أو محميًا بشكل كافٍ.

- إنتاج أو تجارة المشروبات الكحولية (باستثناء البيرة والنبيذ) والتبغ؛
- إنتاج الأسلحة والذخائر واستخدامها أو الاتجار بها أو توزيعها؛ و
- المقامرة أو الكازينوهات أو المؤسسات المماثلة.

وبشكل أكثر تحديدًا فيما يتعلق ببرنامج SURAGGWA، لن تتم الموافقة على تمويل أي مشروع فرعي يلبي معيارًا واحدًا أو أكثر من معايير الفحص التالية في إطار البرنامج:

- الاستيلاء على الأراضي.
- النزوح غير الطوعي للأشخاص و/أو هدم المساكن أو الشركات الدائمة.
- استخدام البرنامج كحافز و/أو أداة لدعم و/أو تنفيذ إعادة التوطين غير الطوعي للسكان المحليين ودمج القرى.
- مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة.
- الأنشطة التي قد تؤثر سلبًا على المجموعات العرقية/السكان الأصليين في القرية و/أو القرى المجاورة، أو الأنشطة غير المقبولة بالنسبة للمجموعات العرقية التي تعيش في قرية متجانسة عرقيًا أو في قرية ذات تركيبة عرقية مختلطة.
- إتلاف أو فقدان الممتلكات الثقافية، بما في ذلك المواقع الأثرية الفريدة (ما قبل التاريخ)، والمواقع الحفرية القديمة، والأماكن التاريخية والدينية والثقافية والطبيعية ذات القيمة العالية.
- نشاط يُغذي الصراع بين المزارعين والرعاة.
- تقييد الولوج إلى الموارد (على سبيل المثال، تقييد الولوج إلى الأراضي الزراعية) وهو أمر لا يمكن التخفيف منه وسوف يؤثر سلبًا على سبل عيش الجماعات العرقية والسكان المحرومين.
- النشاط أو البنية التحتية التي تغير ممرات الانتجاع.
- شراء المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب والمواد الكيميائية الخطرة الأخرى بكميات تفوق الكمية اللازمة لعلاج المنطقة المصابة بشكل فعال.
- الإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية الصناعية.
- شراء المعدات الزراعية المدمرة وغيرها من الاستثمارات الضارة بالبيئة.
- الاستخدام أو الإفراط في استخدام معدات أو آلات الحرث الميكانيكية بشكل غير مناسب ومدمر للتربة.
- الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية.
- نظام ري يزيد عن 20 هكتارًا أو سحب مياه يزيد عن 1000 متر مكعب / يوم.
- حفر الآبار دون دراسة مسبقة (حالة الموارد المائية، سعة منسوب المياه الجوفية، كمية المياه التي سيتم استخراجها يوميا).
- الإفراط في استخدام المياه الزراعية وإعادة بيعها للاستهلاك
- إزالة الغابات بشكل كبير بسبب الممارسات غير المستدامة أو الإفراط في حصاد منتجات الغابات غير الخشبية.

- التحول أو التدهور الكبير للموائل الطبيعية أو حيث لا تفوق الفوائد المتعلقة بالحفاظ عليها و/أو البيئة الخسائر المحتملة بشكل واضح.
- جلب الأنواع غير الأصلية، ما لم تكن موجودة بالفعل في المنطقة المجاورة أو من المعروف أنها ليست غازية في بيئات مماثلة.
- إدخال الأنواع الغازية أو الممارسة التي تعزز انتشارها
- جلب الأنواع المعدلة وراثيا.
- الإنتاج أو التجارة المتعلقة بأي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب قوانين وأنظمة بلدان SURAGGWA أو بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أو محظور على المستوى الدولي.
- تجارة الأخشاب والأنواع المأخوذة من الغابات المعاد تشجيرها.
- العمل وظروف العمل التي تنطوي على أشكال العمل الضارة أو الاستغلالية أو غير الطوعية أو الإجبارية أو العمل القسري أو عمل الأطفال أو مشاكل الصحة والسلامة المهنية الهامة.
- نشاط تجاري يعزز التمويل المباشر للجماعات المسلحة غير الحكومية.
- التجارة في أي منتج مع الشركات التي تشارك في سلوك استغلالي للبيئة أو المجتمع.
- الأنشطة الفرعية بما في ذلك أي مشروع يستخدم أو يشجع على استخدام المواد الخطرة أو المواد الكيميائية المحظورة.
- التجارة في المواد الغذائية ومستحضرات التجميل وغيرها من المنتجات التي تشكل خطرا على صحة الإنسان

الملحق 2. نموذج فحص المشاريع الفرعية

	تقرير الفحص الاجتماعي والبيئي – SURAGGWA

من المهم فحص كل مشروع فرعي لمعرفة ما إذا كان سيتسبب في مخاطر اجتماعية وبيئية على المجتمع. حتى لو وُضعت خطة لتقليل المخاطر على المجتمع وأفراده، فيجب إدراج هذه المخاطر بغض النظر عن تدابير التخفيف والتسيير المُخطط لها. كما يجب تحديد المخاطر الكامنة المحتملة في حال عدم تطبيق تدابير التخفيف أو فشلها. وهذا يعني أنه يجب تحديد المخاطر بافتراض غياب تدابير التخفيف والتسيير.

القسم أ: معلومات عامة	
تاريخ الفحص:	
اسم المشروع الفرعي:	
المكون الرئيسي للمشروع (الذي يرتبط به المشروع الفرعي):	
اسم مقدم الطلب (الوكالة المنفذة):	
الميزانية المقترحة للمشروع الفرعي:	
مدة المشروع الفرعي المقترحة:	
قائد فريق الفحص البيئي والاجتماعي وتفاصيل الاتصال:	
أعضاء فريق الفحص البيئي والاجتماعي:	
البرنامج/الموقع/مكان النشاط	
وصف المشروع الفرعي. **وصف موجز لأنشطة المشروع الفرعي، وخاصة فيما يتعلق بتفاعلها مع البيئة والسياق الاجتماعي**	
تصنيف أنشطة المشاريع الفرعية إلى أنشطة عالية، وكبيرة، ومتوسطة، ومنخفضة المخاطر.	

القسم ب: فحص قائمة الاستبعاد

هل يمكنك التأكيد على أن أيًا من الأنشطة لا يتضمن تلك المدرجة في قائمة الاستبعاد (الملحق 1 من إطار التسيير البيئي والاجتماعي لبرنامج SURAGGWA)؟: **نعم / لا**

القسم ج: المخاطر البيئية/الاجتماعية المحتملة للأنشطة *(عينة سيتم تحديثها بمجرد الموافقة النهائية على أنشطة المشروع)*

فئة المخاطر *(يرجى التأكد من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون مراعاة حجم التأثير - فقط نعم، لا، أو لا أعرف هي الإجابات المناسبة)*	نعم	لا	لا اعرف	إذا كانت هذه المخاطر موجودة (نعم)، يرجى الرجوع إلى:	التعليقات
التقييم العام وتسيير المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية					
هل يلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي و/أو الاجتماعي للمشروع الفرعي بناءً على: (i) تصنيف المخاطر؟ (على سبيل المثال، المشاريع الفرعية ذات المخاطر العالية أو الكبيرة)؛ و/أو (ii) التشريعات الوطنية داخل دولة منتسبة إلى برنامج SURAGGWA؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل كانت هناك أي شكاوى من السكان المتضررين أو المجموعات المحلية أو المنظمات غير الحكومية بشأن المواقع التي تم إعادة تأهيلها وظروف المشروع الفرعي التي تمت بموجبها إعادة تأهيل الأراضي؟ *إذا كان الأمر كذلك، فهل سيتم استخدام تمويل المشروع لمعالجة هذه الشكاوى؟*				إطار التسيير البيئي والاجتماعي خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
هل هناك خطر بخصوص تحويل منافع المشاريع الفرعية؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى خطة الأقليات العرقية (الفصل الموجود في إطار التسيير البيئي والاجتماعي) تحليل وخطة عمل النوع (GAP)	
هل يتم التخطيط في المشروع الفرعي لتخصيص أو تدمير منطقة تم تحديدها كممر للانتجاع أو منطقة رعي أو بنية تحتية رعوية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي آليات معالجة الشكاوى	
هل هناك خطر من عدم وصول منافع المشاريع الفرعية إلى الفئات السكانية الهشة بالفعل؟				خطة إشراك الجهات المعنية خطة الأقليات العرقية (الفصل الموجود في إطار التسيير البيئي والاجتماعي) GASIP	
هل هناك خطر من أن يتم التلاعب بالمشاريع الفرعية من قبل مجموعات مسلحة غير حكومية مختلفة؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
هل هناك خطر من أن يؤدي اختيار موقع النشاط أو المستفيدين إلى حدوث صراع؟				آليات معالجة الشكاوى خطة إشراك الجهات المعنية	
هل هناك خطر من أن يطور المشروع الفرعي تقنيات إعادة تأهيل غير مستدامة ومدمرة؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
العمالة وظروف العمل					
هل يتضمن النشاط أيًا من مخاطر عدم الامتثال لحقوق العمل / معايير العمل الاجتماعية المعروفة في بلدان SURAGGWA (عمل الأطفال والعمل القسري)؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	

فئة المخاطر *(يرجى التأكد من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون مراعاة حجم التأثير - فقط نعم، لا، أو لا أعرف هي الإجابات المناسبة)*	نعم	لا	لا اعرف	إذا كانت هذه المخاطر موجودة (نعم)، يرجى الرجوع إلى:	التعليقات
هل تشمل أعمال إعادة تأهيل الأراضي الممولة هدم المساكن؟ *إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب إعداد خطة تسيير بيئية واجتماعية محددة لموقع إعادة التأهيل*				إطار التسيير البيئي والاجتماعي خطة الأقليات العرقية	
هل لدى وكالة تنفيذ إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بشدة أو المقاول من الباطن أي رسوم مستحقة كبيرة أو غرامات أو عقوبات بيئية أو التزامات بيئية أخرى (على سبيل المثال، الإجراءات القانونية المعلقة المتعلقة بالقضايا البيئية، وما إلى ذلك)؟ *إذا كانت الإجابة بنعم، فهل سيتم استخدام التمويل لتصحيح هذا الوضع مع التوضيح؟*				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل يتضمن النشاط، الذي يهدف بشكل أساسي إلى إعادة التأهيل، عملاً شاقاً للغاية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي إرشادات الصحة والسلامة المهنية (OHSG)	
هل يتضمن النشاط استخدام الآلات الزراعية الثقيلة أو التعامل مع الآلات/المعدات الزراعية وهل يمكن أن يتسبب في مشاكل تتعلق بالصحة والسلامة المهنية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي إرشادات الصحة والسلامة المهنية	
هل هناك خطر انعدام السلامة والصحة المهنية للعاملين في مواقع إعادة التأهيل؟				تطوير خطة الصحة والسلامة المهنية (OHSP) بناءً على إرشادات الصحة والسلامة المهنية	
هل هناك خطر استبعاد النساء و/أو عدم إدراجهن بأعداد منصفة؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي خطة إشراك الجهات المعنية تحليل وخطة عمل النوع	
هل من المحتمل أن يؤدي توفير الوظائف أو العقود إلى خلق صراعات أو تفضيل إحدى البلديات على أخرى؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
تسيير كفاءة الموارد ومنع التدهور البيئي					
هل سيؤدي النشاط إلى الإفراط في استغلال الموارد؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل سيؤدي النشاط إلى تلوث واسع؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل سيؤدي النشاط إلى إثارة الغبار والضوضاء؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل سيؤدي النشاط إلى تآكل التربة؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تسيير غير مستدام للمساحة المتاحة وموارد منتجات الغابات غير الخشبية والموارد الطبيعية الأخرى؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل سيؤدي هذا النشاط إلى الاضرار بأي نوع من الحيوانات أو النباتات؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	
هل سيؤدي النشاط إلى استخدام مياه الري ذات مستويات الملوحة العالية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	

فئة المخاطر *(يرجى التأكد من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون مراعاة حجم التأثير - فقط نعم، لا، أو لا أعرف هي الإجابات المناسبة)*	نعم	لا	لا اعرف	إذا كانت هذه المخاطر موجودة (نعم)، يرجى الرجوع إلى:	التعليقات
هل يمكن أن يؤثر المشروع الفرعي على المياه السطحية أو الجوفية من حيث الكمية أو الجودة؟ (على سبيل المثال، التصريفات، التسرب، الترشيح، الآبار الجوفية، وما إلى ذلك)				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	
هل تتطلب أنشطة المشروع الفرعي استخدام المواد الكيميائية (مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية وما إلى ذلك)، و/أو قد تدفع الآخرين إلى زيادة استخدامهم للمواد الكيميائية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع إطار التسيير البيئي والاجتماعي تحليل وخطة عمل النوع آليات معالجة الشكاوى	
هل ينطوي المشروع الفرعي على مخاطر إدخال أنواع من منتجات الغابات غير الخشبية سريعة الغزو؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	
هل يخاطر البرنامج باختفاء الأنواع المحلية لصالح منتجات الغابات غير الخشبية الأخرى؟					
الصحة المجتمعية والسلامة					
هل هناك خطر زيادة حالات العنف القائم على النوع والاستغلال والاعتداء الجنسي بسبب تدفق العمالة؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع آليات معالجة الشكاوى	
هل سيؤدي النشاط إلى الإخلال بديناميكيات المجتمع؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
هل سيؤدي النشاط إلى تعريض أفراد المجتمع لمخاطر جسدية في موقع المشروع الفرعي؟					
هل هناك احتمال أن يؤدي النشاط إلى تلويث الآبار ومصادر مياه الشرب و/أو المياه المستخدمة في الأنشطة الزراعية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	
هل يمكن أن يساهم النشاط في انتشار الأمراض (على سبيل المثال في أثناء حالات الأوبئة)؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي وخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع	
الاستحواذ على الأراضي، والقيود المفروضة على استخدامها، وإعادة التوطين غير الطوعي					
هل يتطلب النشاط/المشروع الفرعي المقترح الاستحواذ على الأرض، على سبيل المثال: • التعدي على الممتلكات الخاصة • نقل الأشخاص المتضررين من المشروع • خسارة الأراضي أو الأصول الخاصة • التأثير على مداخيل سبل العيش ويشمل ذلك نزوح السكان، سواء جسديًا أو اقتصاديًا (على سبيل المثال، الانتقال لأغراض البناء، مؤقتًا أو بصفة دائمة؛ الأنشطة التي قد تؤدي إلى فقدان الدخل أو الأصول أو وسائل العيش). *إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب إعداد خطة عمل خاصة بالموقع لإعادة التوطين/استعادة سبل العيش*				قائمة استبعاد إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل يقع المشروع الفرعي في منطقة نزاع، أو قد يتسبب في مشاكل اجتماعية أو تفاقم النزاعات، على سبيل المثال، فيما يتعلق بحيازة الأراضي والولوج إلى الموارد؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى وإطار التسيير البيئي والاجتماعي	

فئة المخاطر *(يرجى التأكد من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون مراعاة حجم التأثير - فقط نعم، لا، أو لا أعرف هي الإجابات المناسبة)*	**نعم**	**لا**	**لا اعرف**	**إذا كانت هذه المخاطر موجودة (نعم)، يرجى الرجوع إلى:**	**التعليقات**
هل سيؤدي النشاط إلى نزاعات حول ملكية الأراضي؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
هل من المحتمل أن يمارس البرنامج التمييز ضد النساء والفتيات على أساس النوع، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الولوج إلى الفرص والمنافع؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
الحفاظ على التنوع البيولوجي والتسيير المستدام للموارد الطبيعية الحية					
هل سيؤثر النشاط على المناطق الحساسة و/أو المحمية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل هناك خطر أن يسبب المشروع الفرعي اضطرابات بيئية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل هناك خطر من أن المشروع الفرعي قد يسبب (أ) تغييرات في التضاريس الطبيعية والموائل؛ (ب) تجزئة الموائل؛ (ج) إغلاق طرق الهجرة؛ (د) زيادة استهلاك المياه؛ و/أو (هـ) تلوث الموائل الطبيعية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل هناك خطر أن يؤدي النشاط إلى خسارة الأصول البيئية الثمينة؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
التراث الثقافي					
هل سيتم تنفيذ المشروع الفرعي في موقع ذي قيمة طبيعية أو ثقافية أو بالقرب منه؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل يُعرف عن موقع المشروع الفرعي احتمالية وجود آثار تراثية، ثقافية أو طبيعية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
إشراك الجهات المعنية ونشر المعلومات				الملحق 5 من إطار التسيير البيئي والاجتماعي (إجراءات الاكتشافات العرضية) خطة إشراك الجهات المعنية	
هل هناك خطر من عدم قيام النشاط بدمج الإجراءات الكفيلة بضمان مشاورة هادفة وفعالة ومستنيرة للجهات المعنية، مثل أنشطة المشاركة المجتمعية؟				خطة إشراك الجهات المعنية	
هل كان هناك استبعاد تاريخي للأشخاص ذوي الإعاقة أو المجموعات المهمشة الأخرى (النساء والأطفال والأقليات العرقية وكبار السن) في المنطقة؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	
هل هناك نقص في البيانات الاجتماعية الأساسية؟				إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل من المرجح أن تشارك المرأة في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالنشاط؟				خطة إشراك الجهات المعنية إطار التسيير البيئي والاجتماعي	
هل هناك خطر من أن يؤدي استبعاد المستفيدين إلى حدوث مظالم؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	

فئة المخاطر *(يرجى التأكد من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون مراعاة حجم التأثير - فقط نعم، لا، أو لا أعرف هي الإجابات المناسبة)*	نعم	لا	لا اعرف	إذا كانت هذه المخاطر موجودة (نعم)، يرجى الرجوع إلى:	التعليقات
هل هناك خطر من أن يكون النشاط غير قادر على الوصول إلى المستفيدين؟				خطة إشراك الجهات المعنية آليات معالجة الشكاوى	

القسم د: ملخص عملية الفحص

الفحص البيئي والاجتماعي	النتائج والتوصيات		
نتائج الفحص: ملخص المخاطر والتأثيرات الخطيرة التي تم تحديدها	**ما هو الخطر/التأثير المحتمل؟**	**التأثير الفردي/تصنيف المخاطر** (منخفض، متوسط، كبير، مرتفع)	**التخفيف** في نهاية عملية الفحص، قم بجدولة تدابير التخفيف في نموذج خطة التسيير البيئي والاجتماعي (الملحق 3)
	على سبيل المثال زيادة استخدام المبيدات الحشرية بسبب زيادة الإنتاج أو طرق التحكم في الرش	*على سبيل المثال متوسط*	*على سبيل المثال، خطة تسيير الآفات، إلى جانب التكوين على الصحة والسلامة المهنية (على سبيل المثال كيفية استخدام معدات الحماية الشخصية، وما إلى ذلك).*
هل التقييم الإضافي ضروري؟ (تقييم المخاطر/الآثار والتفكير في الخيارات)	**نتيجة الفحص**		**ملخص مبررات نتيجة الفحص**
	1. لا يتطلب الأمر إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي منخفض المخاطر"*
	2. لا يتطلب الأمر إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي ولكنه يتطلب خطة تسيير بيئي واجتماعي بسيطة.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر منخفضة إلى متوسطة"*
	3. خطة تسيير بيئي واجتماعي مفصلة. تُنفَّذ داخليًا أو من قبل الوكالة/الشريك المنفذ للمشروع الفرعي.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي متوسط المخاطر، دون الحاجة إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ويتم تنفيذه مباشرة من قبل وحدة تسيير البرنامج الجهوية أو الشريك المنفذ"*
	4. خطة تسيير بيئي مفصلة. مُتعاقد عليها مع طرف ثالث.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر كبيرة، دون الحاجة إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ولكن مع الحاجة إلى شركة استشارية خارجية لتجنب تضارب المصالح"*
	5. نعم 2. مطلوب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. تم التعاقد مع طرف ثالث.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي كبير/عالي المخاطر"*
هل تم استبعاد النشاط ضمن البرنامج (هل يظهر في قائمة الاستبعاد الخاصة بإطار التسيير البيئي والاجتماعي)؟	نعم		لا

الملحق 3. نموذج جدول محتويات خطة التسيير البيئي والاجتماعي

تتكون خطة التسيير البيئي والاجتماعي (ESMP) من مجموعة من التدابير التخفيفية والرصدية والمؤسسية التي يتم اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل برنامج/مشروع معين للقضاء على المخاطر البيئية والاجتماعية السلبية والآثار المحتملة، أو تعويضها، أو خفضها إلى مستويات مقبولة. كما تتضمن الخطة الترتيبات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير.

يتطلب البرنامج إعداد خطط تسيير بيئي واجتماعي خاصة بكل موقع للمشاريع الفرعية المصنفة ضمن الفئة ب (متوسطة الخطورة)، وخاصة تلك المتعلقة بحيازة الأراضي والولوج إلى المنافع/استخدام الأراضي، حيث سيتولى إعدادها الأخصائي الوطني في الضمانات الاجتماعية والنوع بالتعاون مع الأخصائي الإقليمي في الضمانات البيئية والاجتماعية، وبمشاركة أخصائي المتابعة والتقييم وفريق منظمة الفاو المعني بحيازة الأراضي عند الاقتضاء.

وفيما يلي جدول محتويات نموذجي لخطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع، والتي تتكون من:

1. وصف المشروع والمشروع الفرعي، بما في ذلك أنشطة المشروع الفرعي؛
2. نظرة عامة على موقع المشروع الفرعي؛
3. ملخص موجز للإطار القانوني (القوانين واللوائح الحكومية والمعايير البيئية والاجتماعية لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر)، بما في ذلك تحليل فجوات السياسات (مع الإشارة إلى إطار التسيير البيئي والاجتماعي الرئيسي للبرنامج)؛
4. المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المُحددة في المشروع الفرعي المعني. ينبغي أن تشمل الآثار المباشرة وغير المباشرة المحتملة للمشروع الفرعي. وينبغي أن تتضمن تقييم الأثر التراكمي، عند الاقتضاء.
5. تدابير التخفيف المقترحة، بما في ذلك نوع التأثير المتعلق بإجراءات تسيير العمالة لدى أي مقاولين من الباطن، وإجراءات الصحة والسلامة المهنية، وخطط الصحة والسلامة المجتمعية، والتقييم البيئي والاجتماعي/السلامة الصحية، وغيرها من الخطط التي قد تكون ضرورية (التراث الثقافي، وما إلى ذلك)؛
6. آلية معالجة الشكاوى؛
7. خطة الأقليات العرقية (EMP) والاعتبارات ذات الصلة (انظر الملحق 6 من إطار التسيير البيئي والاجتماعي للحصول على إرشادات حول إعداد فصل خطة الأقليات العرقية)
8. ترتيبات التنفيذ (بما في ذلك ترتيبات المتابعة والتقييم)؛
9. جدول التنفيذ؛
10. تقديرات التكلفة والميزانية؛
11. الملاحق.

يمكن العثور على جدول نموذجي لمراقبة خطة التسيير البيئي والاجتماعي في الصفحة التالية.

جدول نموذجي لمراقبة خطة التسيير البيئي والاجتماعي

المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف المقترحة	الموقع	التكاليف	الوكالة المنفذة	وكالة الإشراف / المراقبة
مرحلة التصميم التفصيلي					
مرحلة التنفيذ					
مرحلة العمليات والصيانة					

الملحق 4. نموذج أحكام مرجعية لأخصائيي الضمانات

الأحكام المرجعية: أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي

خلفية: [يجب أن يتضمن هذا القسم خلفية البرنامج، والتي تتناسب بشكل مثالي مع وحدة تسيير البرنامج]

الهدف: سيكون أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي مسؤولاً عن تنفيذ جميع الضمانات البيئية والاجتماعية للبرنامج ومتابعتها ونشرها. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، تنفيذ آلية معالجة الشكاوى (GRM) الخاصة بالبرنامج، وأي بنود مدرجة في إطار التسيير البيئي والاجتماعي (ESMF). ستعمل بالتعاون الوثيق مع أخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين في كل وحدة تنفيذ قُطرية، بالإضافة إلى أخصائيي المتابعة والتقييم الإقليميين والوطنيين للبرنامج. وسترفع تقاريرك إلى رئيس وحدة تسيير البرنامج (PMU).

المسؤوليات:

- تكوين أخصائيي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين وموظفي المشروع المعنيين في جميع البلدان المشاركة في برنامج SURAGGWA على كيفية تطبيق الضمانات وتنفيذها في جميع مجالات البرنامج، بما في ذلك تسيير حالات الاستغلال الجنسي أو الاعتداء أو التحرش (SEAH).
- التواصل بشكل وثيق، حسب الحاجة، مع الزملاء في وحدة التسيير البيئي والاجتماعي في منظمة الفاو و/أو صندوق المناخ الأخضر لضمان مواءمة جميع ضمانات المشروع مع أحدث المتطلبات
- إعداد وتنفيذ ومراقبة أدوات الضمانات البيئية، بما في ذلك الجوانب البيئية والمخاطر المناخية لخطط التسيير البيئي والاجتماعي.
- دعم أخصائيي الضمانات الوطنيين وأعضاء فريق المشروع الفرعي في تجميع البيانات البيئية الأساسية لخطط التسيير البيئي والاجتماعي على مستوى المشروع الفرعي بناءً على متطلبات الحكومة ومنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر
- تحديد القضايا الرئيسية وطرق تسيير القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ والسياق الاجتماعي.
- إجراء مشاورات، بالتعاون مع أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني، مع المجتمعات المستهدفة في مناطق البرنامج لتقييم (أ) الوضع البيئي والاجتماعي الحالي (على المستوى المحلي، يشمل ذلك تصور الناس للوضع)؛ (ب) التأثيرات البيئية والمناخية والاجتماعية للمشاريع الفرعية؛ و(ج) تدابير التخفيف (بما في ذلك توصيات/حلول المجتمعات) التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بأي آثار سلبية.
- الحصول على البيانات من موظفي الحكومة المعنيين (أو منظمات المجتمع المدني/الشركاء، إلخ) وتوعيتهم وشرح متطلبات البيانات والمتابعة والتقييم والامتثال للضمانات البيئية واعتبارات مخاطر المناخ أثناء تنفيذ البرنامج.
- تسيير آلية معالجة الشكاوى الخاصة بالبرنامج، بالتعاون مع خبراء الضمانات الاجتماعية والنوع الوطنيين، بما في ذلك الحالات الحساسة المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال و/أو الاعتداء (SHEA).

الحد الأدنى من المتطلبات:

- شهادة جامعية متقدمة في العلوم البيئية، أو علم الأحياء، أو الهندسة البيئية، أو العلوم الاجتماعية، أو أي مجال ذي صلة.
- خبرة تشغيلية لا تقل عن 5 سنوات وسجل حافل في العمل على مشاريع إعادة تأهيل الأراضي وتسيير الموارد الطبيعية و/أو مشاريع المناخ، بما في ذلك الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية
- المعرفة بعلم المناخ وتسيير مخاطره
- معرفة عملية باللغتين الإنجليزية والفرنسية (وتُعد معرفة أي من اللغات المحلية ميزة إضافية).

الكفاءات الأساسية:

- التركيز على النتائج
- العمل الجماعي
- التواصل
- بناء علاقات عمل فعالة
- تبادل المعرفة والتحسين المستمر

المهارات التقنية/الوظيفية:

- خبرة عملية في تنفيذ وتسيير معايير الضمانات الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ وأنشطة إعادة تأهيل الأراضي.
- المعرفة بالقضايا المتعلقة بحيازة الأراضي، والرعي، وتسيير الموارد المشتركة، ومنتجات الغابات غير الخشبية، والتسيير البيئي، والمناخ، والتنوع البيولوجي.
- خبرة في تنفيذ وتسيير آليات معالجة الشكاوى، بما في ذلك كيفية التعامل مع الحالات الحساسة للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء
- معرفة وفهم معايير وممارسات الضمانات البيئية والاجتماعية الدولية

معايير الاختيار:

- قدرة مُثبتة على الإشراف على مشاريع إعادة تأهيل الأراضي وتسيير الموارد الطبيعية و/أو مشاريع المناخ، بما في ذلك الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية
- قدرة مُثبتة على التواصل مع العديد من الوكالات والمقاولين، وبناء التفاهمات والشراكات الفعالة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والمقاولين حسب الحاجة
- القدرة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ وإعداد التقارير
- مهارات ممتازة في التواصل والكتابة والعرض باللغتين الفرنسية والإنجليزية
- روح العمل الجماعي، والقدرة على العمل تحت الحد الأدنى من الإشراف

- القدرة على بناء علاقات عمل فعالة مع الزملاء الوطنيين والدوليين، من خلفيات ثقافية وتقنية مختلفة
- مهارات قوية في التواصل والتفاعل والتفاوض
- المهارات والخبرة التحليلية.
- القدرة على الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة.

الشروط المرجعية: أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني

خلفية: [يجب أن يتضمن هذا القسم خلفية البرنامج، والتي من الأفضل أن تكون مصممة خصيصًا لوحدة التنفيذ القُطرية المحددة]

الهدف:

سيكون أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني مسؤولاً عن تنفيذ جميع ضمانات البرنامج الاجتماعية والمتعلقة بالنوع، ومتابعتها، ونشرها، وذلك ضمن وحدة التنفيذ القُطرية التابعة له. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، تنفيذ آلية معالجة الشكاوى (GRM) الخاصة بالبرنامج، وخطة عمل وتحليل النوع (GAP)، وأي بنود مدرجة في إطار التسيير البيئي والاجتماعي (ESMF). ستعمل بالتعاون الوثيق مع أخصائي المتابعة والتقييم الوطني (الموجود في وحدة التنفيذ القُطري)، بالإضافة إلى أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي للبرنامج في وحدة تسيير البرنامج. سترفع تقاريرك إلى رئيس وحدة التنفيذ القُطري وأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي لبرنامج SURAGGWA.

المسؤوليات:

- حضور تكوين الضمانات المقدم من قبل أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الرئيسي على المستوى الإقليمي، وبمجرد انتهاء التكوين، دعم أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الرئيسي على المستوى الإقليمي من خلال توفير تكوين لاحق لموظفي المشروع المعنيين في بلد التنفيذ حول كيفية تطبيق الضمانات وتنفيذها طوال البرنامج، بما في ذلك كيفية معالجة قضايا الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH).
- إعداد وتنفيذ ومراقبة خطط التسيير البيئي والاجتماعي، وخطط الأقليات العرقية، وخطط العمل المتعلقة بالنوع لمواقع المشاريع الفرعية في الدولة، بالتعاون الوثيق مع أخصائي المتابعة والتقييم الوطني، وفريق حيازة الأراضي التابع لمنظمة الفاو (عند الاقتضاء)، وأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الرئيسي على المستوى الإقليمي.
- تجميع البيانات الاجتماعية الأساسية لخطط التسيير البيئي والاجتماعي وخطط الأقليات العرقية وخطط العمل المتعلقة بالنوع على مستوى المشروع الفرعي عن التركيبة السكانية والأقليات العرقية / الدينية والسكان بشكل عام والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية واللغة (اللغات) والدين وحيازة الأراضي وأي مجالات أخرى مطلوبة بناءً على المبادئ التوجيهية لمنظمة الفاو وصندوق المناخ الأخضر.

- ضمان تقييم التأثيرات والمخاطر البيئية وتغطيتها بموجب خطط التسيير البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي، بالاستعانة بموظفي المشروع المعنيين للحصول على الدعم في تجميع البيانات البيئية وإجراء التقييم (بالتعاون مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الرئيسي على المستوى الإقليمي)
- تحديد المشاكل الرئيسية وسبل تسيير القضايا المتعلقة بحيازة الأراضي والأقليات العرقية والنوع والدمج الاجتماعي.
- إجراء مشاورات مع المجتمعات المستهدفة في منطقة البرنامج، بالتعاون مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي، لتقييم (أ) الوضع الاجتماعي الحالي (على المستوى المحلي، يشمل ذلك تصور الناس للوضع)؛ (ب) التأثيرات الاجتماعية للمشاريع الفرعية؛ و(ج) تدابير التخفيف (بما في ذلك توصيات/حلول المجتمعات) التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بأي آثار اجتماعية سلبية.
- الحصول على البيانات من موظفي الحكومة المعنيين (أو منظمات المجتمع المدني/الشركاء، إلخ) وتوعيتهم وشرح متطلبات البيانات والمتابعة والتقييم والامتثال للضمانات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالدمج الاجتماعي/النوع/الأقليات العرقية أثناء تنفيذ البرنامج.
- تسيير آلية معالجة الشكاوى الخاصة بالبرنامج، بالتعاون مع أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي، بما في ذلك الحالات الحساسة المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال و/أو الاعتداء

الحد الأدنى من المتطلبات:

- شهادة جامعية متقدمة في العلوم الاجتماعية، أو دراسات النوع، أو التنمية الدولية، أو أي مجال ذي صلة بالدمج الاجتماعي/النوع والضمانات الاجتماعية.
- خبرة تشغيلية لا تقل عن 5 سنوات وسجل حافل في العمل على مشاريع إعادة تأهيل الأراضي وتسيير الموارد الطبيعية و/أو مشاريع المناخ، بما في ذلك الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية
- معرفة عملية باللغتين الإنجليزية والفرنسية (وتُعد معرفة أي من اللغات المحلية ميزة إضافية).

الكفاءات الأساسية:

- التركيز على النتائج
- العمل الجماعي
- التواصل
- بناء علاقات عمل فعالة
- تبادل المعرفة والتحسين المستمر

المهارات التقنية/الوظيفية:

- خبرة عملية في تنفيذ وتسيير أنشطة النوع والدمج الاجتماعي، والضمانات الاجتماعية الدولية المتعلقة بحيازة واستخدام الأراضي/الولوج إلى المنافع، وتسيير الموارد الطبيعية، وأنشطة إعادة تأهيل الأراضي
- المعرفة بالقضايا المتعلقة بالأقليات العرقية والنوع والشباب وغيرهم من الفئات السكانية الهشة.
- المعرفة بالقضايا المتعلقة بحيازة الأراضي، والرعي، وتسيير الموارد المشتركة، ومنتجات الغابات غير الخشبية، والتسيير البيئي، والمناخ، والتنوع البيولوجي.
- خبرة في تنفيذ وتسيير آليات معالجة الشكاوى، بما في ذلك كيفية التعامل مع الحالات الحساسة للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء
- معرفة وفهم معايير وممارسات الضمانات البيئية والاجتماعية الدولية

معايير الاختيار:

- إظهار القدرة على الإشراف على مشاريع إعادة تأهيل الأراضي وتسيير الموارد الطبيعية و/أو مشاريع المناخ، بما في ذلك الاهتمام بقضايا النوع والدمج الاجتماعي والامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية
- قدرة مُثبتة على التواصل مع العديد من الوكالات والمقاولين، وبناء تفاهمات وشراكات فعالة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والمقاولين حسب الحاجة
- القدرة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ وإعداد التقارير
- مهارات ممتازة في التواصل والكتابة والعرض باللغتين الفرنسية والإنجليزية
- روح العمل الجماعي، والقدرة على العمل تحت الحد الأدنى من الإشراف
- القدرة على بناء علاقات عمل فعالة مع الزملاء الوطنيين والدوليين، من خلفيات ثقافية وتقنية مختلفة
- مهارات ممتازة في التواصل والتفاعل والتفاوض
- المهارات والخبرة التحليلية.
- القدرة على الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة.

الملحق 5. إجراءات الاكتشاف العرضي

يجب تضمين إجراءات "الاكتشاف العرضي" التالية في جميع العقود المتعلقة بطرف ثالث (على سبيل المثال خطابات الاتفاق) في الحالات التي يساعد فيها الطرف المتعاقد في تنفيذ البرنامج.

ستضمن وحدات التنفيذ القُطرية تضمين وثائق العطاءات وعقود العمل بنودًا تتعلق بإجراءات الاكتشافات العرضية. وينص البند تحديدًا على أنه في حال اكتشاف المقاول مواقع أثرية وتاريخية وبقايا وأغراض، بما في ذلك المقابر و/أو القبور الفردية، أثناء تنفيذ البرنامج، يتعين عليه:

- إيقاف الأنشطة في منطقة الاكتشاف العرضي؛
- تحديد الموقع أو المنطقة المكتشفة؛
- تأمين الموقع لمنع أي ضرر أو فقدان للقطع الأثرية القابلة للنقل. في حال وجود آثار قابلة للنقل أو بقايا حساسة، توفير حارس ليلي ريثما تتولى السلطات المحلية أو الجهوية المختصة الأمر.
- إخطار أخصائي الضمانات الاجتماعية والنوع الوطني في وحدة تسيير البرنامج، والذي سيقوم بدوره بإخطار السلطات المحلية والجهوية المسؤولة على الفور (خلال 24 ساعة أو أقل) وأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي في وحدة تسيير البرنامج؛
- تتولى السلطات المحلية و/أو الجهوية المسؤولة عن حماية الموقع والحفاظ عليه قبل اتخاذ القرارات المناسبة اللاحقة. ويتطلب ذلك تقييمًا أوليًا للنتائج من قِبل علماء آثار معتمدين من الحكومة. وينبغي تقييم أهمية النتائج ودلالتها وفقًا للمعايير المختلفة المتعلقة بالتراث الثقافي، والتي تشمل القيم الجمالية والتاريخية والعلمية والبحثية والاجتماعية والاقتصادية.
- تتخذ السلطات المحلية والجهوية و/أو الوطنية المختصة قرارات التعامل مع الاكتشاف. وقد يشمل ذلك تغييرات في التصميم (كما هو الحال عند العثور على بقايا أثرية أو ثقافية لا يمكن إزالتها)، والحفظ، وإعادة التأهيل، والانتشال.
- يجب أن تقوم السلطات المحلية المعنية بإبلاغ تنفيذ قرار السلطة بشأن تسيير الاكتشاف كتابيًا؛ و
- لا يمكن استئناف أنشطة المشروع إلا بعد الحصول على إذن من السلطات المحلية أو الجهوية و/أو الوطنية المسؤولة فيما يتعلق بحماية التراث.

يُرجى العلم بأن الإبلاغ عن الاكتشافات العرضية لا يتم إلا عند العثور على قطعة أثرية/منطقة ذات أهمية ثقافية، ويتم فقط بالقدر المفصَّل أعلاه (أي الإبلاغ عن الاكتشاف، وكيفية التعامل مع القطعة/المنطقة مستقبلاً). يبدأ الإبلاغ بإخطار الجهة المنفذة على المستوى المحلي (مثل الموظفين المكلفين بتنفيذ البرنامج داخل القرية) الأخصائي الوطني في الضمانات الاجتماعية والنوع، الذي يقوم بعد ذلك بتسيير العملية وفقًا للتعليمات المذكورة أعلاه (مثل إخطار الجهات الحكومية المختصة وأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي الرئيسي).

الملحق 6. إطار تخطيط الأقليات العرقية (EMPF)

1. في ظل عدم معرفة مواقع المشاريع الفرعية بدقة وقت التصميم، يُشكل هذا الملحق إطارًا تخطيطيًا للأقليات العرقية، حيث يُقدم معلومات أساسية عن مجموعات الأقليات العرقية/المجتمعات المحلية التقليدية جنوب الصحراء الكبرى التي عانت تاريخيًا من نقص الخدمات (يُشار إليها فيما يلي بالأقليات العرقية/مجموعات الأقليات العرقية، للتبسيط) في جميع أنحاء منطقة الساحل، ويُقدم إرشادات حول كيفية وضع خطط الأقليات العرقية ضمن خطط التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بكل بلد، بما في ذلك تطبيق مبدأ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة (FPIC) مع تلك المجتمعات في جميع مناطق تدخل البرنامج. يتوافق هذا الإطار مع سياسة صندوق المناخ الأخضر بشأن الشعوب الأصلية (والمعيار البيئي والاجتماعي السابع للصندوق الأخضر للمناخ)، وكذلك المعيار البيئي والاجتماعي التاسع لمنظمة الفاو.

2. صُمم هذا الإطار لتوضيح المبادئ والترتيبات التنظيمية والمعايير الواجب تطبيقها على المشاريع الفرعية والأنشطة أثناء تنفيذ البرنامج في المناطق التي قد تتواجد فيها أقليات عرقية أو ترتبط بها ارتباطًا جماعيًا. ويستند هذا الإطار ويُوضح:

- أنواع المشاريع الفرعية التي من المرجح تمويلها في إطار البرنامج (يرجى الرجوع إلى الفصل الثاني من إطار التسيير البيئي والاجتماعي للحصول على القائمة، وتحديدًا القسم الفرعي 2.2)؛
- معلومات أساسية عن مجتمعات الأقليات العرقية في منطقة الساحل والبلدان المشاركة في برنامج SURAGGWA؛
- التأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة لمثل هذه المشاريع أو المشاريع الفرعية على مجتمعات الأقليات العرقية؛
- خطة لتنفيذ تقييم المشاريع أو المشاريع الفرعية (يرجى الرجوع إلى الفصل الخامس من إطار التسيير البيئي والاجتماعي والملحقين 1 و2)؛
- إطار لضمان إجراء مشاورات هادفة مصممة خصيصًا لمجتمعات الأقليات العرقية، وفي الظروف المحددة، إطار لضمان موافقتها الحرة المسبقة والمستنيرة؛
- الأشخاص المسؤولين/الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك بناء القدرات عند الضرورة، لفحص الأنشطة التي يدعمها المشروع، وتقييم آثارها على الأقليات العرقية، وإعداد خطط الأقليات العرقية كجزء من خطط التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بكل بلد، ومعالجة أي مظالم؛
- ترتيبات الرصد والإبلاغ، بما في ذلك الآليات والمعايير المناسبة للبرنامج؛ و
- ترتيبات إبلاغ الأقليات العرقية.

I: الأقليات العرقية في منطقة الساحل

3. تُعد منطقة الساحل في غرب أفريقيا موطنًا لعدد كبير من المجتمعات العرقية الصغيرة. يُقدم الجدول التالي ملخصًا مفتوحًا (وغير شامل) للأقليات العرقية حسب البلد، استنادًا إلى ما حدّده (أ) فريق العمل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية (IWGIA)؛ و/أو (ب) تقرير البنك الأفريقي للتنمية حول "التنمية والشعوب الأصلية في أفريقيا" (2016). كما تُلبي المجموعات المدرجة في الجدول المتطلبات/أوصاف الشعوب الأصلية المقدمة في خطة صندوق المناخ الأخضر للشعوب الأصلية (GCF IPP) ومعيار التقييم البيئي والاجتماعي التاسع (ESS9) لمنظمة الفاو. وتُدرج خصائص/معلومات هذه المجموعات في العمود الأخير، استنادًا إلى هذه المصادر.

الجدول 1: الأقليات العرقية حسب البلد (غير شامل)

بوركينا فاسو	• الفُلان • الطوارق	• أُدرج الفُلان في تقرير البنك الأفريقي للتنمية، ولكن لم يدرجوا في تقرير IWGIA. للمزيد عن الفُلان، يُرجى الاطلاع على السطر التالي (المتعلق بتشاد). وهم رعاة. • يتركز رعاة الفُلان بشكل خاص في المناطق الشمالية من سينو، وسوم، وبارابولي، وجيبو، وليبتاكو، ويغا، وأودالان. ويتجه رعاة الفُلان تدريجيًا نحو الاستقرار في بعض مناطق بوركينا فاسو. ومع ذلك، لا يزال الكثير منهم بدوًا، يتبعون الهجرات الموسمية ويقطعون مئات الكيلومترات إلى الدول المجاورة، وخاصة توغو وبنين وغانا. وعلى عكس شعوب أخرى في بوركينا فاسو، فإن الفُلان الرحل هم رعاة تعتمد حياتهم بالكامل على الأنشطة الضرورية لبقاء حيواناتهم، ولا يزال الكثير منهم يرفض أي نشاط لا يتعلق بتربية الماشية. لقد أدت حركة الرعاة الرحل الأصليين في بوركينا فاسو إلى ظهور مجموعة من قادة الرعاة تُعرف باسم "روجا". في أكتوبر2016، شارك حوالي 40 منهم في مؤتمر عُقد في واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو. ترتكز رؤية "روجا" على بناء مجتمعات رعوية مسالمة من خلال الاستعانة بخبراء رعويين محليين. وتوجد هذه الحركة أيضًا في دول أخرى مثل النيجر، ويمكن اعتبارها حركة أصلية حقيقية، تُدرك التحديات التي يواجهها الرعاة. •
تشاد	• مبوروروا، مجموعة فرعية من الفُلان ("فُلان مبوروروا ") • التوبو	• يعتمد شعب فلان مبوروروا بشكل رئيسي على الرعي والزراعة. ووفقًا لتعداد عام 1993، بلغ عددهم حوالي 250 ألف نسمة، ويتركزون في المناطق الجافة الوسطى والجنوبية الاستوائية حيث تتوفر المراعي لمواشيهم. وتشير التقديرات إلى أنهم يشكلون حوالي 10٪ من سكان تشاد. وقد هاجر العديد منهم إلى الكاميرون المجاورة، أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو النيجر. ويمكن التعرف عليهم من خلال أسلوب حياتهم، وثقافتهم ولغتهم. • يُعتبر التوبو من أقدم الجماعات التي تسكن الصحراء الكبرى حاليًا. لا يزال أصلهم غامضاً، ولطالما شكلوا لغزًا في نظر الآخرين. هؤلاء البدو، كغيرهم من الشعوب الصحراوية، محاربون ورعاة، ويخشاهم جيرانهم، وتعود شهرتهم إلى قدرتهم الأسطورية على التكيف والبقاء في بيئة جبال تيبستي القاحلة. يرعون الإبل والماشية، ويعيشون بشكل رئيسي في شمال تشاد، باستثناء مجتمعات صغيرة استقرت في النيجر وليبيا ومصر.

[38] استناداً إلى المجموعات التي حددتها IWGIA، وكذلك المجموعات المدرجة في تقرير البنك الأفريقي للتنمية "سلسلة الضمانات والاستدامة: التنمية والشعوب الأصلية في أفريقيا" (2016).
الرابط: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Development and Indigenous Peoples in Africa En - v3 .pdf

جيبوتي *غير مدرجة في جداول بيانات IWGIA أو AfDB	• غير مدرجة في جداول بيانات IWGIA أو AfDB	• **المعلومات غير متوفرة**
مالي	• الأمازيغ • الطوارق • البيظان • سونغهاي • الفُلان	• لقد تم إدراج الأمازيغ في تقرير البنك الأفريقي للتنمية، لكن دون توفير المزيد من المعلومات. • الطوارق (الناطقون بالأمازيغية)، والبيظان (الناطقون بالعربية)، وفي المناطق النهرية، السونغاي والفُلان (الفُلان)، هم المجتمعات الرئيسية التي تسكن المساحة الشمالية الشاسعة التي تُشكل ثلثي مساحة مالي. وقد شكلت تحالفاتهم السياسية وصراعاتهم تاريخ منطقة اتسمت بترابط متبادل بين السكان الرحل والمستقرين، الذين شاركوا في شبكات واسعة من التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي عبر الصحراء الكبرى. • يعيش الطوارق في المناطق الإدارية الخمس بشمال مالي (كيدال، تمبكتو، غاو، تاودنيت، ومناكا)، المعروفة باسم أزواد لدى حركات الحكم الذاتي. كما يتواجدون في المناطق الحدودية لدول أخرى (النيجر، الجزائر، ليبيا، وبوركينا فاسو). • يتواجد رعاة الفُلان أيضًا في مالي. للمزيد عن الفُلان، يُرجى مراجعة سطر الجدول المتعلق بتشاد.
موريتانيا *غير مدرجة في جدول بيانات IWGIA أو AfDB	• غير مدرجة في IWGIA أو AfDB	• المعلومات غير متوفرة
النيجر	• الطوارق • الفُلان • التوبو	• تتكون الأقليات العرقية في النيجر من الطوارق والفُلان والتوبو، وهم جميعا من الرعاة الرحل. • تم إدراج الفُلان ضمن المجموعات العرقية في تقرير البنك الأفريقي للتنمية، ولكن لم يتم إدراجهم في تقرير IWGIA كإحدى المجموعات العرقية في النيجر. • يمكن تقسيم الفُلان إلى توليبي، وغورغابي، وجيلغوبي، وبورورو. وهم في الغالب رعاة ماشية، على الرغم من أن بعضهم تحول إلى الزراعة بعد فقدان مواشيهم خلال فترات الجفاف. يربي الطوارق الإبل والماعز ويعيشون في شمال البلاد (أغاديز وتاهوا) وغربها (تيلابيري). أما التوبو فهم رعاة إبل ويعيشون في شرق البلاد حول تيسكر (زيندر)، ونغويغمي (ديفا)، وعلى طول الحدود مع ليبيا (بيلما).
نيجيريا *غير مدرجة في IWGIA	• أوغوني	• تم إدراج شعب أوغوني كأقلية عرقية زراعية صغيرة في تقرير البنك الأفريقي للتنمية، ولكن لم يتم الإشارة إليهم في تقرير IWGIA.
السنغال *غير مدرجة في IWGIA أو AfDB	• الفُلان	• على الرغم من عدم إدراجهم في القائمة، شملت المشاورات الميدانية التي أُجريت في فبراير 2023 رعاة الفُلان الرحل في السنغال. لمزيد من المعلومات عن الفُلان، يُرجى مراجعة السطور السابقة في هذا الجدول.

II. الوضع القانوني للأقليات العرقية\المجتمعات المحرومة تقليديًا في جنوب الصحراء الكبرى غرب أفريقيا

4. **الشعوب الأصلية في مواجهة الأقليات العرقية/المجتمعات المحرومة تقليديًا في جنوب الصحراء الكبرى**: يتزايد الاعتراف بالشعوب الأصلية في أفريقيا تدريجيًا. وحتى الآن، اعترفت بعض الدول الأفريقية (ولا سيما دول وسط أفريقيا) بوجود الشعوب الأصلية، كما أن دولًا مثل كينيا وناميبيا تنفتح تدريجيًا على هذه الشعوب؛ ومع ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في الاعتراف الدستوري في جميع أنحاء أفريقيا الأخرى، بما في ذلك منطقة الساحل/غرب أفريقيا. ويُعد غياب الاعتراف الحكومي أحد أكبر التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية. فنظرًا للتحديات التي تواجه تحديد هوية الشعوب الأصلية في أفريقيا، لم تُبدِ الدول الأفريقية اهتمامًا كبيرًا بتعريف الشعوب الأصلية والاعتراف بها دستوريًا. وفي الوقت الحالي، فإن التقديرات الأقرب المتاحة هي المعلومات المقدمة من قبل فريق العمل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية (IWGIA) والمعلومات التي نشرتها مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي و/أو بنوك التنمية متعددة الأطراف/بنوك التنمية الإقليمية (مثل البنك الأفريقي للتنمية) بشأن الأقليات العرقية و"المجتمعات المحرومة تقليديا في جنوب الصحراء الكبرى" (وهو مصطلح يستخدمه البنك الدولي لغرض ضمان الدمج الاجتماعي وحماية المجتمعات المهمشة في المنطقة التي قد تكون أكثر هشاشة، والتي تُعتبر – وفقاً لمعايير إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية – (UNDRIP)شعوباً أصلية).

III. المخاطر والآثار المحتملة للبرنامج على الأقليات العرقية

5. نظراً لطبيعة المشروع المقترح وأنشطته الأساسية، لا يُتوقع أن تتعرض الأقليات العرقية المذكورة في القسم الأول من هذا الملحق لأي آثار سلبية أو مخاطر إضافية ناجمة عن البرنامج، تتجاوز تلك المذكورة في الفصل الرابع (الفقرتان الفرعيتان 4.2 و3.4) من إطار التسيير البيئي والاجتماعي هذا. ولمزيد من المعلومات حول الآثار السلبية والمخاطر المحتملة الإجمالية الناجمة عن البرنامج، يُرجى مراجعة الفصل الرابع من إطار التسيير البيئي والاجتماعي.

6. ومع ذلك، قد تواجه الأقليات العرقية القاطنة في الدول المشاركة في برنامج SURAGGWA ومناطق التنفيذ اللاحقة صعوبات محددة في الحصول على دعم المشروع. وهناك عدة عوامل فريدة قد تؤثر على قدرتهم على الاستفادة من البرنامج، منها:

أ) مستويات محدودة من الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم مقارنة بشرائح أخرى من السكان.

ب) المعايير الاجتماعية والثقافية و/أو معايير نمط الحياة التي قد تجعل من الصعب على الأقليات العرقية المشاركة في التكوينات (على سبيل المثال، الانتجاع الموسمي وأنماط الهجرة فيما يتعلق بالمواسم التي تحد من فرص المشاركة) مقارنة بالمشاركين من شرائح أخرى من السكان.
ج) تعني أماكن إقامتهم النائية (بما في ذلك المستوطنات المتنقلة في حالات الانتجاع الموسمي) غالبًا محدودية الولوج إلى وسائل النقل و/أو البنية التحتية للنقل، مما قد يُصعّب عليهم الوصول إلى مواقع التكوين.
د) مدى ملاءمة أنشطتهم المدرة للدخل لأنظمة وممارسات الزراعة التي يروج لها البرنامج؛
ه) انخفاض دخلهم ومدخراتهم (غالبًا)، مع محدودية ولوجهم للخدمات المالية، وغياب حقوق الاستغلال المتفق عليها للأراضي المستهدفة بإعادة التأهيل ضمن البرنامج - مما قد يعيق تبني الممارسات والخيارات المعيشية التي يروج لها المشروع حتى مع مشاركتهم في تكويناته؛ و
و) قد تكون مجتمعات الأقليات العرقية أكثر عرضة لخطر الإقصاء والهجوم والتمييز، وذلك استنادًا إلى التقارير السابقة الموضحة في الجدول 1 من هذا الملحق. ويعود ذلك جزئيًا إلى طبيعتها البدوية، التي قد تُدخلها في صراع مع المجتمعات المستقرة من غير الرعاة الرحل.

7. ستُؤخذ التحديات والمعوقات في الاعتبار عند وضع أي خطة تسيير بيئي (EMP) في إطار هذا المشروع (عادةً كفصل ضمن خطة التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بكل بلد)، بالإضافة إلى نتائج المشاورات التي أُجريت حتى الآن مع الأقليات العرقية. تقع مسؤولية وضع خطة التسيير البيئي على عاتق أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني، بتوجيه عام من أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، وبالتعاون مع فريق/أخصائي حيازة الأراضي وأخصائي المتابعة والتقييم الوطني، حسب الحاجة. ويرد مخطط وضع خطة التسيير البيئي في القسم السادس من هذا الملحق.

IV: المبادئ التوجيهية

8. يستند إطار التسيير البيئي هذا وأي خطط تسيير بيئية لاحقة (والتي ستكون جزءًا من خطط التسيير البيئي والاجتماعي الأوسع في إطار البرنامج) على نفس المبادئ التوجيهية مثل إطار التسيير البيئي والاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:
9. مقاربة قائمة على حقوق الإنسان تقر مركزية حقوق الإنسان الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وضمان التوزيع العادل للفرص والمنافع التنموية، مع دعم الاحترام والالتزام العالميين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، حيث يتعين على جميع أنشطة المشروع احترام الحقوق والمسؤوليات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وإعلان ومنصة عمل بيجين والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم 169) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

10. سوف يدعم البرنامج مبادئ المساءلة وسيادة القانون والمشاركة والشمول والمساواة وعدم التمييز، مع ملاحظة أن أسباب التمييز المحظورة تشمل العرق والإثنية والجنس والهوية الجنسية والعمر واللغة والإعاقة والميول الجنسي والدين والرأي السياسي أو غيره والأصل القومي أو الاجتماعي أو الجغرافي أو مكان الميلاد أو أي وضع آخر، بما في ذلك الانتماء إلى أقلية.
11. **الملكية القطرية**، بما يتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية بشأن الدمج الاجتماعي، بما في ذلك أي التزامات وطنية بخصوص الاتفاقيات و/أو المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة.
12. **إشراك الجهات المعنية والتشاور معها**، لضمان توفير فرص متساوية ومنصفة للنساء والرجال وأفراد الفئات والمجتمعات المهمشة والهشة للمشاركة الكاملة والفعالة في المشاورات وصنع القرار الهادف طوال دورة البرنامج - بما في ذلك الحق في رفض المشاركة إذا رغبوا في ذلك والحق في القبول بشروط.
13. **نشر المعلومات -** معيار لجميع الوثائق المتعلقة بضمانات المشروع، مع توفير ترجمات باللغات المحلية. يجب أن تكون المعلومات المنشورة دقيقة وفي الوقت المناسب وذات صلة/ملبية لاحتياجات الجهات المعنية، وخاصة الأفراد والمجتمعات المهمشة.

V: عملية إشراك الأقليات العرقية والفئات السكانية الهشة

أثناء تصميم المشروع:

14. للاطلاع على الاستشارات، بما في ذلك تلك التي تُعنى بالأقليات العرقية والفئات السكانية الضعيفة، يُرجى الرجوع إلى الملحق 7: خطة إشراك الجهات المعنية (وملخص الاستشارات). شملت مشاورات فبراير 2023 في السنغال مناقشات مع رعاة الفلان، وهم من المجموعات العرقية في المنطقة.

أثناء تنفيذ البرنامج:

15. باعتبار أن الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة (FPIC) تمثل ممارسة إشراك إيجابية حتى في البلدان التي لا تعترف رسمياً بوجود الشعوب الأصلية، سيُطبق هذا المشروع عملية FPIC عند وجود أقليات عرقية/مجتمعات محلية تقليدية مهمشة تاريخياً في أفريقيا جنوب الصحراء (يشار إليها اختصاراً بالأقليات العرقية)، وذلك لضمان: (1) التواصل مع هذه المجتمعات بلغاتها/لهجاتها المحلية، (2) فهمها أن منافع البرنامج ستوزع على جميع المشاركين وأفراد المجتمع، (3) منحها فرصة اختيار آليات معالجة

الشكاوى المفضلة لديها. وكما هو مفصل في هذا الملحق وفي الفصل التاسع من هذا الإطار البيئي والاجتماعي والفصل المتعلق بخطة إشراك الجهات المعنية، من المرجح أن تتضمن آلية معالجة الشكاوى الخاصة بالمجتمع تمثيلًا إضافيًا للأقليات لضمان المعالجة العادلة والشفافة.

16. من أجل التشاور والإشراك الفعال لمجتمعات الأقليات العرقية أثناء التنفيذ، سيتم اتباع العملية التالية:

أ) بعد تحديد مواقع المشاريع وتصنيفها بناءً على نوع الاستثمار (انظر القسم 2.2 من إطار التسيير البيئي والاجتماعي) أو المنطقة الجغرافية للتدخل، سيتم إجراء فحص للمخاطر المحتملة - بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالأقليات العرقية. بناءً على هذا الفحص، سيتم تصميم معلومات بناء القدرات والتكوين وإشراك الجهات المعنية بما يتناسب مع كل موقع.

ب) **فحوصات الضمانات** سيتم إجراؤها (كما هو مفصل في إطار التسيير البيئي والاجتماعي هذا).

ج) **ستبدأ مشاورات الموافقة الحرة والمستنيرة في الحالات التي تتواجد فيها أقليات عرقية**. سيقوم أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني بالتعاون مع فريق/أخصائي حيازة الأراضي (إذا كان ذلك مناسبًا لموقع المشروع الفرعي) بإجراء الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة وفقًا للعملية المفصلة من قبل منظمة الفاو في دليل الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة لممارسي المشروع[39]. وسيتضمن ذلك ما يلي:

i. التشاور والحصول على الموافقة **قبل** بدء أي أنشطة للمشروع. يتضمن ذلك منح الأقليات العرقية الوقت اللازم للمناقشة، بناءً على جدول زمني لاتخاذ القرارات تحدده المجتمعات المعنية.

ii. يجب أن تكون الموافقة **حرة**، أي طوعية ودون إكراه أو ترهيب أو تلاعب. كما يتم الحصول عليها من خلال عملية تراعي وتناسب خصوصية الأقلية العرقية المعنية.

iii. توفير **المعلومات** لمجتمعات الأقليات العرقية باللغة المناسبة لهم، بطريقة واضحة ومتسقة ودقيقة وشفافة وسهلة المنال، مع مراعاة الثقافات المختلفة. كما ستُقدم المعلومات بشكل مستمر طوال فترة البرنامج؛ وبالتالي، فهي ليست عملية تواصل لمرة واحدة، بل هي علاقة مستمرة بين المجتمعات ومنفذي/ممارسي المشروع.

iv. الموافقة، يشير هذا المصطلح إلى القرار الجماعي الذي تتخذه الأقليات العرقية (بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة) من خلال آليات صنع القرار التقليدية الخاصة بهم. يجب الحصول على الموافقة ومنحها (أو حجبها) وفقًا للديناميكية السياسية-الإدارية الرسمية أو غير الرسمية الخاصة بكل مجتمع.

[39] http://www.fao.org/3/a-i6190e.pdf

د) سيتم تطوير خطط الأقليات العرقية كفصل ضمن خطط التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بكل بلد في المناطق ذات الأقليات العرقية، مع مراعاة التفاصيل المُستقاة من عملية الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة والمعلومات الأساسية المتعلقة بتلك الأقليات العرقية. ستشمل خطط التسيير البيئي تحديد وتقييم الآثار المحتملة على المجتمعات، إلى جانب تدابير التخفيف وخطة الرصد/الإبلاغ (التي ستُدمج مع عملية المتابعة والتقييم التي يُجريها أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني وأخصائي المتابعة والتقييم بشكل مشترك). وترد إرشادات وضع خطط التسيير البيئي في القسم الخامس من هذا الملحق.

17. لضمان استمرارية عمليات التشاور والرصد والإبلاغ المتعلقة بضمانات المشروع بما في ذلك مشاركة الأقليات العرقية، أعد البرنامج الآليات التالية: (1) تكوينات تنشيطية سنوية حول متطلبات الضمانات، (2) زيارات ميدانية ربع سنوية (أو نصف سنوية حسب الموقع الجغرافي) للتشاور مع المشاركين والجهات المعنية لتقييم أي تغيرات في الأوضاع أو مخاوف طارئة، (3) تقارير دورية كل ستة أشهر عن تنفيذ خطط التسيير البيئي والاجتماعي، حيث سيتولى أخصائي الضمانات الوطني المعين من قبل البرنامج مسؤولية تيسير عمليات التشاور الخاصة بآلية الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة وتقديم الدعم المستمر لأخصائي المتابعة والتقييم الوطني فيما يخص متابعة وتقييم أوضاع مجتمعات الأقليات العرقية.

VI. تطوير خطط الأقليات العرقية (ضمن خطط التسيير البيئي والاجتماعي الخاصة بكل بلد)

18. في الحالات التي تشير فيها عمليات فحص ضمانات المشاريع الفرعية إلى وجود أقليات عرقية، يجب إعداد خطط للأقليات العرقية. سيتولى أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني صياغة خطط التسيير البيئي، تحت الإشراف العام لأخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي، وبالتعاون مع فريق/أخصائي حيازة الأراضي و/أو أخصائي المتابعة والتقييم حسب الحاجة. يجب أن تشرح خطط التسيير البيئي عمليًا كيفية ضمان دمج الأقليات العرقية في منطقة البرنامج. ولضمان فحص الخطط وتطويرها ومتابعتها/إعداد التقارير عنها بشكل كافٍ، يكون أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني مسؤولاً عن العمل مع موظفي المشروع المعنيين لبناء قدراتهم في تلك المناطق وتوفير الموافقة على الوثائق ذات الصلة (قبل تقديمها إلى أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية الإقليمي). يجب تفصيل الجوانب التالية في خطط التسيير البيئي:

- **المعلومات الأساسية**. لخّص المعلومات الأساسية التي تُبرز بوضوح أوضاع الأقليات العرقية، بمن فيهم النساء، وظروفهن وسبل عيشهن، مع وصف وتقدير الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الأقليات. وأدرج المنهجية والمراجع التي

تصف كيفية الحصول على هذه المعلومات الأساسية، ويفضل أن تكون من خلال عمليات تقييم مستقلة وتشاركية للمخاطر البيئية والاجتماعية وآثارها.

- **النتائج الرئيسية وتحليل التأثيرات والمخاطر والفرص.** لخّص النتائج الرئيسية، وتحليل التأثيرات والمخاطر والفرص والتدابير الممكنة الموصى بها لتجنب أو تخفيف التأثيرات السلبية، وتعزيز التأثيرات الإيجابية، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وتسييرها على أساس مستدام وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة بما يتماشى مع خططهم.

- **التدابير الرامية إلى تجنب وتقليل وتخفيف التأثيرات السلبية وتعزيز التأثيرات الإيجابية والفرص**. قدّم وصفاً واضحاً للتدابير المتفق عليها في عملية الإفصاح عن المعلومات والتشاور والمشاركة المستنيرة لتجنب وتقليل وتخفيف الآثار السلبية المحتملة على مجتمعات الأقليات العرقية، وتعزيز الجوانب الإيجابية، حيث تتضمن الخطة جداول زمنية محددة للإجراءات المطلوبة وتوزيع المسؤوليات والمواعيد المتفق عليها للتنفيذ (بما في ذلك تحديد المسؤولين وطرق التنفيذ والأماكن والمواعيد الزمنية)، مع إعطاء الأولوية كلما أمكن ذلك لإجراءات الوقاية والاجتناب بدلاً من إجراءات التخفيف أو التعويض.

- **تسيير الموارد الطبيعية القائم على المجتمع.** عند الاقتضاء، ركز على الوسائل اللازمة لضمان استمرار أنشطة كسب العيش التي تعد أساسية لبقاء هذه المجتمعات المحلية وممارساتها التقليدية والثقافية. وقد تشمل أنشطة كسب العيش هذه الرعي والصيد وجمع الثمار والصيد التقليدي للسمك. يوضح هذا الجزء من خطة الأقليات العرقية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه مجتمعات. سيتم الحفاظ على المناطق والموائل المتميزة جغرافيًا والتي تقع فيها، وتسييرها والاستفادة منها على أساس مستدام.

- **نتيجة مشاورات (خلال تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية) عملية التقييم، الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة وخطط الإشراك المستقبلية.** صف عملية الإفصاح عن المعلومات والتشاور والمشاركة المستنيرة، وحيثما كان ذلك مناسبًا، عملية الموافقة الحرة والمستنيرة، بما في ذلك المفاوضات بحسن نية والاتفاقيات الموثقة مع الأقليات العرقية، وكيفية معالجة القضايا المطروحة. يجب أن يصف إطار العمل الخاص بالمشاركة المستقبلية بوضوح عملية المشاركة المستمرة والتشاور مع المجتمعات ذات الأقليات العرقية (بما في ذلك النساء والرجال) في عملية تنفيذ البرنامج وتشغيله.

- **خطط تقاسم المنافع.** يجب توضيح الإجراءات الكفيلة بتمكين مجتمعات الأقليات العرقية من الاستفادة من الفرص التي يقدمها البرنامج مع ضمان الحفاظ على الموارد

الطبيعية الفريدة التي تعتمد عليها وتسييرها بشكل مستدام. ويتعين أن تكون هذه الفرص ملائمة ثقافياً لهذه المجتمعات.

- **ترتيبات الحيازة.** يجب وصف الجهات التي تمتلك حقوقاً على أراضي المشروع المستهدفة وفقاً للقوانين الوطنية والأعراف المحلية، مع توضيح كيفية تغيير الوضع القانوني للأراضي بموجب البرنامج والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لأصحاب الحقوق.

- **آلية معالجة الشكاوى.** صف الإجراءات المناسبة لمعالجة الشكاوى المقدمة من الأقليات العرقية والناشئة عن تنفيذ البرنامج (قد تكون هذه هي نفس عملية آلية معالجة الشكاوى الموصوفة في خطة إشراك الجهات المعنية، ولكن يجب تحديدها ضمن هذا القسم من فصل خطة التسيير البيئي والاجتماعي). عند تصميم آلية وإجراءات معالجة الشكاوى، سيؤخذ في الاعتبار توافر سبل الانتصاف القضائي وآليات تسوية المنازعات العرفية بين الأقليات العرقية. يجب إبلاغ نساء ورجال الأقليات العرقية بحقوقهم وإمكانيات سبل الانتصاف أو التعويضات الإدارية والقانونية، وأي دعم قانوني متاح لمساعدتهم كجزء من عملية التشاور والمشاركة المستنيرة. يجب أن تكون آلية معالجة الشكاوى متاحة بسهولة لشعوب الأقليات العرقية، بما في ذلك القدرة على التواصل مع مجتمعات الأقليات العرقية بطريقة مناسبة. يجب أن تضمن آلية معالجة الشكاوى السرية؛ وتوفر تسوية عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب دون تحميل مقدّمي الشكاوى أي تكاليف وأن توفر عند الضرورة تسهيلات خاصة للنساء والشباب وكبار السن والفئات الهشة الأخرى داخل المجتمع لتقديم شكواهم.

- **التكاليف، الميزانية، الجدول الزمني، المسؤوليات التنظيمية.** تضمين ملخص مناسب لتكاليف التنفيذ والميزانية والمسؤولية عن التمويل، بالإضافة إلى توقيت الصرف والمسؤوليات التنظيمية في تسيير وتنفيذ أموال ومصاريف المشروع.

- **المتابعة والتقييم والتقارير.** صِف آليات المتابعة والتقييم وإعداد التقارير، بما في ذلك المسؤوليات والتكرار وآليات التغذية الراجعة وعمليات التصحيح. يجب أن تشمل آليات المتابعة والتقييم ترتيبات للإفصاح المستمر عن المعلومات والتشاور والمشاركة الواعية مع مجتمعات الأقليات العرقية (النساء والرجال على حد سواء)، وتنفيذ وتمويل أي إجراءات تصحيحية يتم تحديدها خلال عملية التقييم. ينبغي النظر في دعم أنظمة المتابعة المجتمعية والمعلومات القائمة على المشاركة المجتمعية واعتمادها.

VII. تخصيص الميزانية

19. تم تضمين المخصصات المالية لتطوير خطط التسيير البيئي ومتابعتها وإعداد التقارير عنها ضمن ميزانية المشروع الأوسع (انظر الفصل الثامن من إطار التسيير البيئي والاجتماعي). سيضمن أخصائي الضمانات الاجتماعية الوطني أن تتضمن خطط التسيير البيئي أحكامًا للحد من أي مخاطر/آثار سلبية على مجتمعات الأقليات، مع مضاعفة استفادة هذه المجتمعات من البرنامج.

الملحق 7. نموذج إزالة الذخائر غير المنفجرة

عنوان المشروع:

اسم الشريك المُنفذ:

قد تنطوي مشاريع إعادة الإعمار والتأهيل على مخاطر مخلفات الحرب المتفجرة (EWR) المخبأة بين الأنقاض وتحتها (سواءً كانت ذخائر غير منفجرة أو متفجرات مزروعة عمدًا). ستقتصر أي إصلاحات أو أعمال إعادة إعمار تمولها منظمة الفاو على المناطق التي تم الإعلان عن خلوها من مخلفات الحرب المتفجرة. سيتم الحصول على تأكيد من الجهات المعنية بخلو مواقع المشروع من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة والمتفجرات المحلية الصنع والذخائر غير المنفجرة. لن تُنفذ أي أنشطة للمشروع دون هذا التأكيد. وسيكون إعلان خلو مواقع المشاريع من مخلفات الحرب المتفجرة معيارًا أساسيًا للسماح بمواصلة أي أعمال تمولها منظمة الفاو.

هل كان هناك قتال مسلح في منطقة البرنامج خلال السنوات العشرين الماضية؟	☐لا	☐نعم
هل تم استخدام المنطقة كمستودعات للذخيرة أو معسكر تكوين من قبل الجيش أو القوات المسلحة؟ أعط التفاصيل:	☐لا	☐نعم
هل وقعت أي حادثة تتعلق بالألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة/ مخلفات الحرب المتفجرة ضمن منطقة البرنامج خلال السنوات العشرين الماضية؟ أعط التفاصيل:	☐لا	☐نعم
هل تم تطهير منطقة البرنامج من الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة/متفجرات الحرب في الماضي؟ متى؟:	☐لا	☐نعم
هل هناك أي عناصر أخرى تشير إلى وجود الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة/ مخلفات الحرب المتفجرة في المنطقة؟ أعط التفاصيل:	☐لا	☐نعم
أذكر مصدر المعلومات أعلاه: ☐المجتمع ☐الجيش ☐السلطات ☐منظمة غير حكومية ☐وثائق: أعط التفاصيل:		
هل يمكن للشريك المُنفذ أن يعلن حسب علمه أن المنطقة تعتبر خالية من الألغام قبل أعمال البناء؟	☐لا	☐نعم
هل يمكن للشريك المُنفذ أن يتحمل المسؤولية في حالة وقوع حادث يتعلق بالألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة/ مخلفات الحرب المتفجرة؟	☐لا	☐نعم
هل يطلب الشريك المُنفذ إزالة الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة/ مخلفات الحرب المتفجرة قبل أن بدء البرنامج؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم معلومات عن المنطقة التي سيتم تطهيرها: • الاستخدام الحالي: • السطح الموقع الدقيق: (أرفق الخريطة وبيانات GPS)	☐لا	☐نعم

التاريخ: الاسم (مطبوع):

التوقيع:

الملحق 8. قائمة التحقق الخاصة بفحص منظمة الفاو (تم إكمالها في مرحلة إطار التسيير البيئي والاجتماعي)

يرجى الرجوع إلى الوثيقة التكميلية تحت هذا العنوان.

الملحق 9. تقييم النزاعات والوقاية منها وتسييرها

مقدمة

1. يمكن للزراعة والموارد الطبيعية والأمن الغذائي والتغذية أن تكون مصادر للسلام أو للصراع، للأزمات أو للتعافي. وفي السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف، تلتزم منظمة الفاو بضمان ألا تساهم أعمالها في تعميق الانقسامات أو النزاعات أو الصراعات العنيفة، وألا تتسبب بأي أذى. وعند الإمكان، يجب تحديد المساهمات الإيجابية في السلام المحلي المرتبطة باختصاصات المنظمة ودعمها.
2. يُعد تقييم ومنع وتسيير النزاعات المحتملة بين المجتمعات المحلية وداخلها أثناء تنفيذ البرنامج أمرًا أساسيًا لنجاح تنفيذ برنامج SURAGGWA. ولذلك، تم دمج هذا البعد في المقترح الكامل، على النحو التالي: القسم ب.1: السياق المناخي؛ القسم ب.2: سرد ومخطط نظرية التغيير؛ القسم ب.3: وصف أنشطة منع النزاعات وتسييرها في إطار المكون 1، إعادة تأهيل الأراضي؛ القسم د.3: التنمية الاقتصادية (في إطار المنافع البيئية والاجتماعية المشتركة)؛ القسم د.4: احتياجات المستفيدين؛ القسم هـ.2: إمكانات إحداث نقلة نوعية في مستوى تأثير صندوق المناخ الأخضر؛ القسم هـ.5: مؤشرات النتائج والمخرجات الخاصة بالمشروع (في إطار المنافع المشتركة)؛ القسم و.1: عوامل الخطر وتدابير التخفيف؛ القسم ز.1: تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية؛ القسم ز.2: تقييم وخطة عمل النوع.
3. وفي إطار التسيير البيئي والاجتماعي، تم تسليط الضوء أيضًا على قضية الصراعات بين المجتمعات وداخلها وأهمية فحص وتسيير أنشطة المشروع من أجل منعها/الحد منها وذلك في عدة أقسام: في الملخص التنفيذي؛ وفي قسم القوانين والأنظمة المعمول بها (3.1)؛ وفي تطبيق معايير وإجراءات منظمة الفاو والصندوق الأخضر للمناخ المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (3.2)، وفي قسم المعلومات البيئية والاجتماعية الرئيسية (4.1)، وفي تقييم المخاطر والآثار المحتملة (4.2، حيث تم تحديده كأهم خطر اجتماعي)، وفي مقترحات إجراءات التخفيف (4.3)، وكذلك في قائمة الاستثناء ونماذج فحص المشاريع الفرعية (الملحقان 1 و2).
4. وفي بقية هذا الملحق، تتم مناقشة ثلاث قضايا رئيسية: (أ) التزام منظمة الفاو، والتوجيه والأدوات التي سيتم استخدامها لتقييم الصراعات والوقاية منها وتسييرها؛ (ب) أهمية تقييمات الصراعات الأخيرة التي أجريت في ثلاثة من البلدان الثمانية الأعضاء في برنامج SURAGGWA؛ و(ج) المقاربة المنهجية التي سيتم استخدامها لتجنب صراعات استخدام الأراضي في مناطق البرنامج، استناداً إلى الخبرة الطويلة في التنفيذ في 10 من بلدان السور الأخضر العظيم في منطقة الساحل.

التزام منظمة الفاو وتوجيهاتها وأدواتها لتقييم النزاعات والوقاية منها وتسييرها

5. لطالما انعكس هذا الالتزام في تدخلات منظمة الفاو في العديد من الدول المتأثرة بالهشاشة والنزاعات والعنف، وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه لأول مرة في "الإطار المؤسسي لدعم السلام المستدام في سياق أجندة 2030" (بالإنجليزية والفرنسية) عام 2018. ويهدف هذا الإطار المؤسسي إلى توجيه منظمة الفاو في تنفيذ ولايتها ضمن مجالات

اختصاصها وميزتها النسبية، أي الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، لتحقيق تأثير جذري ومتأن في دعم السلام المستدام. وفي أعقاب اعتماد هذا الإطار المؤسسي، قامت منظمة الفاو بتطوير إرشادات وأدوات تفصيلية لتقييم النزاعات وتسييرها، كما هو موضح أدناه.

6. وفي بقية هذا الملحق، سيتم تسليط الضوء على تقييمات الصراعات الأخيرة التي أجريت في ثلاثة من البلدان الثمانية الأعضاء في برنامج SURAGGWA، وستتم مناقشة المقاربة المنهجية المستخدمة لتجنب الصراعات المتعلقة باستخدام الأراضي في مناطق البرنامج.

7. في السنوات الأخيرة، طورت منظمة الفاو أدواتٍ وإرشاداتٍ وبرامج تكوينية مؤسسية حول تحليل السياق، ومراعاة النزاعات، والحفاظ على السلام. وقد طُوّرت هذه الأدلة والأدوات بالتعاون مع Interpeace، وهي منظمة عالمية لبناء السلام، وذلك بعد إجراء اختبارات ميدانية مكثفة والحصول على ملاحظات إيجابية معتبرة. وتشمل هذه الأدلة:

- دليل منظمة الفاو لتحليل السياق: توفير المعلومات لعملية صنع القرار في منظمة الفاو (2019)، انظر https://www.fao.org/3/ca5968en/ca5968en.pdf.
يعتبر دليل تحليل السياق أداةً تعليمية سهلة الاستخدام وعملية تُمكّن المكاتب القطرية من توثيق وترسيخ معارفها في السياقات الهشة المتأثرة بالنزاعات. يُزوّد هذا الدليل المتخصصين غير المعنيين بالنزاعات بمنهجية سهلة الاستخدام ومنظمة لتحليل وتوثيق السياقات شبه الوطنية أو الوطنية. يتميز هيكل الدليل بمرونة كافية لتناسب مجموعة واسعة من الجمهور المحتمل أو صيغ التقارير، بما في ذلك تحليل سريع للسياق لمشروع محدد، وتدخل قائم على المنطقة، وبرمجة مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى تحليل استراتيجي مستقل لتوجيه قرارات الإدارة. يُمكن قراءة الدليل كأداة تعليمية مستقلة حول تحليل السياق، وكتمهيد أساسي لمقاربة عيادة البرامج التابعة لمنظمة الفاو لتصميم تدخلات مراعية للنزاعات، انظر أدناه.

- تقييم مخاطر الحالات الهشة والصراعات (- FCS): عيادة برنامج منظمة الأغذية والزراعة: تصميم التدخلات الحساسة للصراع، دليل التيسير، انظر: https://www.fao.org/3/ca5784en/CA5784EN.pdf ودفتر عمل المشاركين، انظر- https://www.fao.org/3/ca7494en/ca7494en.pdf. عيادة البرنامج هي خطوة أساسية في تشغيل البرمجة الحساسة للصراع، كونها تحليلاً تشاركياً منظماً مصمماً لتحديد ودمج الاستراتيجيات الحساسة للصراع "في تصميم وتنفيذ تدخلات منظمة الأغذية والزراعة. والهدف هو التقليل إلى أدنى حد من مخاطر أي آثار سلبية أو ضارة، فضلا عن تعظيم أي مساهمات إيجابية نحو تعزيز وتوطيد ظروف السلام المحلي المستدام. تم تصميم عيادة البرنامج بطريقة تمكن الموظفين من المكاتب اللامركزية من تسهيل العملية بشكل فعال دون الحاجة إلى الاعتماد على تسهيلات الخبراء الخارجيين. يتم إجراء عيادة البرنامج، وتقييم حساسية الصراع، بشكل عام في مرحلة التطوير أو البداية. يتم البدء بتحليل الصراع من قبل مكتب الدولة ويتم اتخاذ القرار بشكل لامركزي. تحليل الصراع هو من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبرمجة نقاط الدخول،

والتدخل المستنير. لا يتم نشر هذه التوصيات، على الرغم من أن الموظفين (المشروع والرصد والتقييم) وكذلك الشركاء المشتركين والمنفذين يستخدمون النهج والتوصيات.

- يُمثل دليل "تفعيل مسارات استدامة السلام في سياق أجندة 2030" (2022) - المتاح على الرابط:
/https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc1021en - وثيقةً إرشاديةً عمليةً تم إعدادها بناءً على مشاورات شاملة داخل منظمة الفاو، ويهدف إلى توجيه فرق المشاريع والكوادر الفنية في كيفية تعزيز مساهماتهم في بناء السلام. يركز الدليل على ضرورة استناد أي جهود لتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام إلى نظريات التغيير الفعالة، مع التأكيد على أولوية ضمان المساهمة الإيجابية للتدخلات في تحقيق السلام كهدف استراتيجي مشترك ضمن منظومة الأمم المتحدة واستجابةً لتوقعات الشركاء والجهات المانحة. كما يقدم الدليل إطاراً عملياً لتعزيز المساهمات الواعية في مجال السلام، من خلال توفير آليات واضحة لتوجيه عملية تصميم البرامج وتكييفها مع السياقات المختلفة، بالإضافة إلى منهجيات لمتابعة وتقييم الأثر، مما يمكن المنظمة من تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال الحيوي.

8. وترد في نهاية هذا الملحق بعض المصادر الإضافية، بما في ذلك الرسوم المتحركة، وأمثلة البلدان، وتفاصيل عن خبرة موظفي منظمة الفاو.

تقييمات النزاعات في البلدان المشمولة ببرنامج SURAGGWA

9. في 2021-2022، أنجزت منظمة الفاو تقييمات للنزاعات في 3 من الدول المشمولة ببرنامج SURAGGWA والتي شهدت أكبر عدد من النزاعات، وذلك على النحو التالي:

- بوركينا فاسو - تحليل النزاعات حول استغلال الموارد الطبيعية، انظر :
https://www.fao.org/in-action/kore/publications/publications-details/en/c/1437597/

- مالي - تحليل النزاعات على الموارد الطبيعية، انظر :
https://www.fao.org/in-action/kore/publications/publications-details/en/c/1437596/

- النيجر – تحليل النزاعات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية (بالفرنسية)، انظر:
https://www.fao.org/3/cb6845fr/cb6845fr.pdf

- بوركينا فاسو ومالي والنيجر - تحليل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية في دول ليبتاكو- غورما الثلاث (باللغة الفرنسية)، انظر:
https://www.fao.org/3/cb7446fr/cb7446fr.pdf

- النيجر - تحليل للنزاعات حول الانتجاع الموسمي في منطقة ديفا، انظر
https://www.fao.org/3/cb6957en/cb6957en.pdf

10. مع أن تقييمات النزاعات هذه تغطي نطاقًا موضوعيًا أوسع من التدخلات مقارنة ببرنامج SURAGGWA، إلا أنها توفر معلومات ذات صلة وثيقة بالصراعات حول استخدام الأراضي وكيفية تجنبها أو تسييرها. وسيتم أخذ هذه المعلومات في الاعتبار

عند اختيار المواقع وطرق التنفيذ، وخاصة في أنشطة إعادة تأهيل الأراضي المخطط لها في هذه البلدان.

مقاربة منهجية لتجنب وتقليل النزاعات الناجمة عن تدخلات برنامج SURAGGWA

11. على مدى العقد الماضي، اكتسبت منظمة الفاو خبرة واسعة في مجال منع النزاعات ضمن جهود إعادة تأهيل الأراضي في منطقة السور الأخضر العظيم (GGW) في العديد من دول الساحل، وخاصةً من خلال مشاريع مكافحة التصحر (AAD) الممولة من الاتحاد الأوروبي والحكومة التركية، من بين جهات أخرى. وقد ساعدت المنظمة المجتمعات المحلية في سياقات متنوعة في 10 من دول السور الأخضر العظيم لإعادة تأهيل الأراضي في أكثر من 1000 موقع ولم تواجه أي نزاعات كبيرة في تطبيق مقاربتها التشاركية في هذه المناطق.
12. إلى جانب تطبيق ممارسات الحماية القياسية، مثل تجنب المناطق التي تعاني من مشاكل حيازة الأراضي غير المحسومة (وأسباب أخرى للصراع المحتمل بين المجتمعات المحلية وداخلها، انظر قائمة الاستبعاد في الملحق 1)، تُركز مقاربة مشاريع مكافحة التصحر على: (أ) المشاورات المجتمعية واسعة النطاق للاتفاق على أهداف إعادة تأهيل أنواع مختلفة من الأراضي وتفضيلات الأنواع، من بين أمور أخرى؛ و(ب) ضمان التوصل إلى اتفاق بشأن الجدول الزمني لخطط الأنشطة والاستثمارات وترتيبات تقاسم المنافع، بمجرد إعطاء الأولوية لمناطق إعادة التأهيل، والاتفاق عليها مع الإدارة المحلية، وتشكيل لجنة تسيير محلية (COGES) لضمان تنفيذ الاتفاقات عمليًا. توجد إرشادات مفصلة حول كيفية تطبيق مقاربة منع النزاعات هذه في جهود إعادة تأهيل الأراضي في دليل منظمة الفاو لعام 2020 لإعادة تأهيل الأراضي على نطاق واسع، انظر:
https://www.fao.org/platforms/water-scarcity/Knowledge/knowledge-products/detail/a-manual-for-large-scale-restoration-to-support-rural-communities-resilience-in-the-great-green-wall-programme/en

مصادر منظمة الفاو الإضافية بشأن الهشاشة والصراع والعنف

الرسوم المتحركة

- البرمجة الحساسة للنزاعات: ما هي وما أهميتها؟ (إنجليزي) (فرنسي) (عربي)
- تصور عنصر السلام في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (إنجليزي) (فرنسي)

الرجاء الضغط هنا لرؤية قائمة التشغيل كاملة

روابط مفيدة أخرى

- حساسية النزاع: من الفهم السياقي إلى الممارسة الحساسة للنزاع (بوربوينت)
- مساهمة منظمة الفاو في استدامة السلام (كتيب)
- KORE - منصة تبادل المعرفة حول الصمود
- أمثلة من بلدان أخرى:

- جنوب السودان: ربط الخدمات المجتمعية لصحة الحيوان بالتخفيف من حدة النزاعات على الموارد الطبيعية في منطقة أبيي الإدارية
- الصومال: تعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود من خلال البرمجة الحساسة للنزاع: ترجمة تحليل السياق والتوصيات الحساسة للنزاع إلى تعديل في تنفيذ المشاريع في منطقة شبيلي السفلى

لدى منظمة الفاو العديد من تحليلات النزاعات في طور النشر، والتي تشمل الصومال (الولايات الجنوبية)، وشمال الكاميرون، وجنوب قيرغيزستان، ومجموعة كاراموجا في أوغندا، وشمال كيفو وجنوب كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك هايتي.

الموظفون العاملون في مجال النزاع وبناء السلام:

يتم تقديم الدعم الفني للمكاتب القُطرية من خلال:

- المقر الرئيسي:
  - وحدة النزاع والسلام: قائد الفريق، واثنان من المتخصصين في النزاع وثلاثة موظفين يعملون في مجال النزوح القسري (السياسة والبرمجة)، 6 بالإجمال.
  - المكاتب الإقليمية الفرعية في عمان ودكار ونيروبي: تقديم الدعم الفني والمساندة للمكاتب القطرية داخل المنطقة الفرعية.
  - المكاتب القطرية: العديد من المكاتب (بما في ذلك بوركينا فاسو، والكاميرون، وقيرغيزستان، والصومال، وجنوب السودان) تستفيد من وجود محللين متخصصين في النزاع والسلام أو نقاط اتصال.
  - قائمة المتخصصين في النزاع والسلام: تم الانتهاء من إعداد قائمة عالمية للمتخصصين في النزاع والسلام بهدف التمكن من إيفاد المتخصصين الفنيين المعتمدين في المكاتب القطرية عند الطلب.

سلامة وأمن الموظفين في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات:

تتماشى مقاربة منظمة الفاو في مجال الأمن مع دليل السياسات الأمنية الخاص بنظام الأمم المتحدة لتسيير الأمن (UNSMS) (https://www.un.org/en/pdfs/undss-unsms_policy_ebook.pdf).